الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DA LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
-جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة –
-UNIVERSITE AKLI MOHAND OULHADJ – BOUIRA-
كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية
قسم: التاريخ
تخصص: التاريخ الحديث

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث

العلاقات الجزائرية الفرنسية في عهد الملك لويس الرابع عشر (1071-1127هـ/1661-1715م)

من إعداد الطالبة:
- عائشة محاد

تحت إشراف الأستاذ:
- أ. د قاسيمي زيدين

السنة الجامعية: 1441هـ/2019-2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DA LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
-جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة –
-UNIVERSITE AKLI MOHAND OULHADJ – BOUIRA-
كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية
قسم: التاريخ
تخصص: التاريخ الحديث

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث

العلاقات الجزائرية الفرنسية في عهد الملك لويس الرابع عشر (1071-1127هـ/1661-1715م)

من إعداد الطالبة:
- عائشة محاد

تحت إشراف الأستاذ:
- أ. د قاسيمي زيدين

- لجنة المناقشة

أمينة حمودي	رئيسا
زيدين قاسيمي	مقررا
جلاوي سعيد	مناقشا

السنة الجامعية: 1441هـ/2019-2020م

وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ
عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

سورة التوبة، الآية:[105]

الإهداء

بسم الله وكفى والصلاة على المصطفى سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام .

أهدي ثمرة عملي لقرتي عيني ومن وهباني الحياة والدي الكريمين.

يامن كنت جلدا صبورا ،مشرفا ،موجها ،ناصحا ،ومنقحا إلى الدكتور زيدين قاسيمي .

إلى من كانت لي سندا ولم تبخل علي بنصائحها الأستاذة أمينة حمودي.

إلى سندي في الحياة : حكيم ، حليم ، ناصر ، القمراوي .

إلى كل أخياتي ،رزيقة ، نورة ، أحلام ، مريم .

إلى فراشات العائلة، عبد الباسط، حمزة ،علي أصيل ، درصاف ساجدة.

إلى رفيق دربي : أباذر الغفاري .

إلى كل من يحمل لقب محاد كل باسمه.

إلى كل من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم صفحتي .

عائشة

قائمة

المختصرات

قائمة المختصرات:

أ-باللغة العربية:

الرمز	معناه
تق	تقديم
تح	تحقيق
تر	ترجمة
تع	تعريب
تع	تعليق
مر	مراجعة
د.ط	دون طبعة
د.س	دون سنة
ج	جزء
ط	طبعة
مج	مجلد
ص	صفحة
ص- ص	صفحات متتالية
ش.و.ن.ت	الشركة الوطنية للنشر والتوزيع

ب-باللغة الفرنسية:

Tome	T
Page	p
Pages contenue	p-p

مقدمة

شغل تاريخ الجزائر في العهد العثماني اهتمام العديد من الباحثين والدارسين لتنوع جوانب الدراسة فيه، فالجزائر في هذه المرحلة عرفت تطورات مختلفة جعلتها ميدانا خصبا للبحث والدراسة، ومن بين المواضيع التي تستهوي المهتمين بهذا المجال موضوع علاقات الجزائر الخارجية خاصة مع الدول الأوربية وعلى رأسها فرنسا، بحيث أن العلاقة بين الجزائر وفرنسا قد ألقت بظلالها وامتدت إلى تاريخ الجزائر المعاصر.

كما قد شكل القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين فترة هامة من فترات العصر الحديث، وذلك لما عرفته منطقة الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط من أحداث وتطورات تركت آثارها على العلاقات التي كانت تربط بين ضفتيه الشمالية (أوربا) والجنوبية (دول المغرب)، وبذلك تركز الصراع أساسا في جنوب غرب أوربا وشمال غرب إفريقيا، أي بين الجزائر وفرنسا نظرا لتقاربهما، ما جعل الفرنسيين يعملون على تثبيت أقدامهم في الجزائر من خلال تحالفهم مع السلطنة العثمانية، وتوقيعهم معها معاهدة الامتيازات سنة 1536م، من أجل الحصول على امتياز صيد المرجان على سواحل الجزائر الشرقية.

لكن مع مرور الوقت وتحديدا في النصف الثاني للقرن السابع عشر تحولت هذه الأطماع الإقتصادية إلى إحتلالية توسعية هدفها كسر شوكة البحرية الجزائرية في البحر المتوسط،هذه الأخيرة التي تغير نشاطها من دفاعي إلى هجومي لفرض مكانتها ولمواجهة القراصنة الأوربيين،مما أثر على طبيعة العلاقة مع فرنسا خاصة في عهد ملكها لويس الرابع عشر، والذي كان بدوره يطمح لبناء كيان لدولته على حساب الدول المجاورة لها سواءا ضد الدول الأوربية عامة أو الجزائر على وجه الخصوص،وذلك بعد تضمينه للتفوق الفرنسي في القارة الأوربية، ومن هذا المنطلق يعتبر هذا الملك أول من وضع اللبنة الأولى للمشاريع الفرنسية لإحتلال الجزائر في العصر الحديث من خلال توجيهه عدة حملات جسدت نواياه الإستعمارية، لكنه سرعان ما اصطدم بالأمر الواقع بوجود قوة لها هيبتها في البحر المتوسط وليس له من وسيلة لمعايشتها سوى التفاوض، وبهدف كشف الغموض عن أطوار هذه العلاقات في عهد هذا الملك اندرجت دراستنا الموسومة بعنوان: **"العلاقات الجزائرية الفرنسية في عهد الملك لويس الرابع عشر (1661-1715م)".**

والمتأمل للعنوان يجد أننا خصصناه لعصر الملك الفرنسي لويس الرابع عشر، حيث أن الجزائر في هذه الفترة لم تعرف استقرارا سياسيا في جهاز الحكم؛ أي أن فترة حكم الملك لويس تزامنت مع حكم العديد من الأغوات والدايات، كما أن فرنسا هي من كانت توجه العلاقة إما نحو الحرب من خلال حملاتها العسكرية بحيث أنه منذ تولى لويس الحكم ناصب عداءه للإيالة الجزائرية،وإما إلى السلم عن طريق دبلوماسييها الذين لعبوا دورا كبيرا في

إعلان المفاوضات، مقارنة بالجزائر التي كانت تعيش أزمات سياسية على المستوى الداخلي دون تحديدها لسياسة خارجية تفرض بها مكانتها على المستوى الدولي.

دوافع إختيار الموضوع وأهميته:

من أسباب اختيارنا لهذا الموضوع تعود لبواعث وأسباب شخصية وموضوعية منها:

-دراسة تاريخ الجزائر خلال الفترة العثمانية، ورغبتنا في البحث وقراءة كل ماكتب حول تلك الفترة للتعرف على أحداث تاريخ الجزائر الحديث مبرزين فيه واقع العلاقات الجزائرية الفرنسية في النصف الثاني للقرن السابع عشر التي لاتزال الكثير من جوانبها غير مدروسة بقدر كاف خاصة فيما يتعلق بالحملات والمعاهدات بين الطرفين.

-تسليط الضوء على هاته الفترة الحساسة التي تمثل عهدي الأغوات وبداية الدايات أي في ظل انفصال الجزائر عن الباب العالي لإبراز مدى الخطورة التي كانت فيها الجزائر وسط دول تسعى كلها من أجل الهيمنة والتسلط، وكمحاولة منا لفهم حيثيات الصراع الجزائري الفرنسي وكذا معرفة الأطراف الفاعلة فيه.

-أما تركيزنا على النصف الثاني من القرن السابع عشر لأن الجزائر كانت في حينها في أوج قوتها بفضل تطور بحريتها حيث لقبت هذه الفترة بالعصر الذهبي للبحرية الجزائرية في حين اعتبرته الكتابات الغربية بعصر القرصنة.

-كما كان لفترة حكم لويس الرابع عشر أثرها على التاريخ الأوربي حيث سميت عصر التفوق الفرنسي، وذلك لما شهدته فرنسا من حكم مطلق في الداخل انعكس بدوره على فرض هيبتها إقليميا في القارة الأوربية، وأكثر من ذلك طموحات هذا الملك وحاشيته في توسيع هذه المملكة على حساب دول المغرب العربي وبالأخص الجزائر لجعلها منطقة للتوغل في القارة الإفريقية.

-إبراز بعض الشخصيات العظيمة من أمثال "الأغا شعبان" والداي "باب حسن" و الداي "حسين ميزومورطو" والداي "الحاج شعبان"التي أثرت في الحياة السياسية للجزائر في الداخل والخارج، ووقفت ضد مشاريع لويس الرابع عشر الإحتلالية من خلال تصديهم لحملاته العسكرية.

وبالتالي كان هدفنا من الدراسة هو الخوض في غمار العلاقات الجزائرية الفرنسية في عهد الملك لويس الرابع عشر في الفترة الممتدة مابين 1661-1715م، ولعل القصد الأساسي من ذلك كله هو الخروج بنتيجة موضوعية تتيح للقارئ الأخذ برؤيا واقعية عن خبايا تاريخ هذه الفترة والعوامل التي جعلت العلاقة بين الجزائر وفرنسا تتسم بالسلم تارة والحرب تارة أخرى.

الإطار الزماني والمكاني للموضوع:

لقد حصرنا الإطار الزماني لموضوع بحثنا في النصف الثاني للقرن السابع عشر وبدايات القرن الثامن عشر؛

أي في فترة حكم لويس الرابع عشر منذ توليه السلطة الفعلية في فرنسا سنة 1661م إلى غاية وفاته سنة 1715م، وهذه الفترة تمثل مرحلة هامة من مراحل الصراع الجزائري الفرنسي، والتي توجت بحملات عسكرية فرنسية ضد الجزائر لم تشهد الجزائر غيرها إلى غاية حملة 1830م،كما اتسمت هذه الفترة أيضا بالتقارب في العديد من المرات من خلال معاهدات السلام بين الطرفين.

أما الإطار المكاني فيمثل الجزائر وفرنسا أي بين ضفتي الحوض الغربي للمتوسط، الجنوبية التي تمثلها الجزائر والشمالية فرنسا.

الإشكالية:

إن بحثنا في تاريخ العلاقات الجزائرية الفرنسية(1661-1715م) يفسح لنا المجال لطرح الإشكالية المتمثلة في: **ماطبيعة العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال عهد لويس الرابع عشر، في ظل التصعيدات الداخلية والخارجية الجديدة التي طرأت على كل من الجزائر وفرنسا؟**

وتنبثق عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات:

-ما مصير الواقع السياسي للجزائر في ظل حكم الأغوات والدايات الأوائل، ولفرنسا في عهد الملك لويس الرابع عشر؟وكيف أثرت هذه الأوضاع على مسار العلاقات الجزائرية الفرنسية؟

-ماهي العوامل المتحكمة والموجهة للعلاقات الجزائرية الفرنسية نحو السلم أو الحرب في القرن السابع عشر؟

-وما هي الإستراتيجية الجديدة التي اعتمدها الملك لويس الرابع عشر في علاقاته مع الجزائر؟

-هل كان للصراع الفرنسي الجزائري تداعيات على المستوى الداخلي والدولي، وما انعكاساته على كلا الطرفين؟

-وهل نجح الملك لويس الرابع عشر في تحقيق مساعيه الرامية لتوسيع مملكته على حساب الجزائر؟

-مامدى استقلال القرار الذي تمتعت به الجزائر عن الباب العالي في إطار علاقاتها مع فرنسا؟

-وماهي أهم المعاهدات والإتفاقيات المبرمة بين الجزائر وفرنسا في هذه الفترة؟ وهل تمكن من خلالها الطرفان من حفظ السلم والوئام بينهما؟

المنهج المتبع: لقد فرضت علينا طبيعة الموضوع إتباع المنهجين الوصفي والتحليلي يتخللهما المنهج المقارن،وذلك من خلال رصدنا للأحداث التاريخية ووصفها وفقا لتسلسلها الكرونولوجي التي جرت فيه، وقمنا بتحليل ومناقشة بعض المواطن التي تتطلب ذلك، كما قارنا بين المصادر والمراجع وآراء المؤرخين محاولين بذلك تمحيص الأسباب، ورصد العوامل لاستنباط النتائج والحقائق العلمية بكل صدق بعيدين كل البعد عن الذاتية هادفين من وراء ذلك إلى معالجة مختلف جوانب الموضوع والإحاطة به حتى لايكون هنالك نقص أو خلل .

خطة البحث:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة سابقا قمنا بإنجاز خطة مكونة من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة بالإضافة إلى مجموعة من الملاحق وقائمة بيبليوغرافية وفهرس للمحتويات.

تناولنا في المقدمة التعريف بالموضوع بالإضافة إلى الإشكالية وكل العناصر المتوجب طرحها وإدراجها في المقدمة.

الفصل الأول: المعنون ب"الوضع العام لكل من الجزائر وفرنسا (1659-1715م) "وكان بمثابة مدخل للموضوع، اندرج ضمنه مبحثين، المبحث الأول تطرقنا من خلاله إلى دراسة أوضاع الجزائر في عهدي كل من الأغوات والدايات الأوائل ممن عاصروا الملك لويس الرابع عشر وصولا إلى الداي علي شاوش، أما المبحث الثاني تناولنا فيه واقع فرنسا في عهد الملك لويس الرابع عشر حيث عرفنا بهذه الشخصية وتطرقنا إلى سياسته الداخلية خاصة في المجالات الدينية والعسكرية والإقتصادية والثقافية، ثم سياسته الخارجية من حيث حروبه في القارة الأوربية لتكريس مكانة فرنسا الدولية خاصة في الأراضي المنخفضة في إسبانيا ضد التحالفات الأوربية والتي في مقدمتها كل من إنجلترا وهولندا، وهنا سنحاول ربط هذه الظروف ودورها في توجيه مسار العلاقات الجزائرية الفرنسية.

الفصل الثاني:الموسوم ب"العوامل المتحكمة في توجيه العلاقات الجزائرية الفرنسية في القرن 17م" اشتمل هو الأخر على مبحثين، المبحث الأول تعرضنا فيه للعوامل السياسية والعسكرية والمتمثلة في التمثيل القنصلي الفرنسي في الجزائر حيث لعب القناصلة دورا كبير في تحريك العلاقات نحو السلام أو الحرب، بالإضافة إلى نشاط البحرية الجزائرية في البحر المتوسط حيث حاولنا من خلاله الإشارة إلى مفهوم هذا النشاط لإزالة بعض الغموض خاصة أن معظم الكتابات الغربية في الفترة المدروسة لقبت البحارة الجزائريين بالقراصنة والجزائر بملجأهم، ثم تطرقنا إلى تعداد وحدات الأسطول الذي عرف قفزة نوعية في هاته الفترة وما تمخض عن ذلك من غنائم بحرية، وكيف أثر هذا النشاط البحري على العلاقة بين البلدين، ثم تطرقنا إلى قضية الأسرى والتي كانت سببا رئيسيا في توتر العلاقة بين الطرفين في هذه الفترة، أما المبحث الثاني ناقشنا فيه تأثير عاملي الباستيون والتجارة الخارجية على مجرى العلاقات، باعتبار أن فرنسا انفردت بحق احتكار المرجان بالسواحل الشرقية للجزائر فأقامت في هذه المناطق بعض الحصون.

الفصل الثالث: بعنوان"مصير العلاقات الجزائرية الفرنسية في عهد لويس الرابع عشر (1661-1715م)" وقد قسم بدوره إلى مبحثين، المبحث الأول خصص لمظاهر التوتر والصراع بين الجزائر وفرنسا من خلال حملات لويس الرابع عشر العسكرية ضد الجزائر وهي حملة الدوق دي بوفور 1664م، وحملتي دوكين الأولى 1682م، والثانية 1683م، وحملة ديستيري 1689م باعتبار أن هذه الحملات عبرت عن مدى تأزم العلاقة بين البلدين، أما

المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى المظاهر السلمية من خلال معاهدات السلم والتجارة التي عقدت بين الطرفين، والتي تخلل معظمها الحملات الآنفة الذكر، وهي معاهدة السلم 1666م، ومعاهدة الباستيون 1679م، ومعاهدتا السلم المئوي الأولى سنة 1684م، والثانية سنة 1689م، وهذه المعاهدة الأخيرة ستضع بدورها حدا للصراع الجزائري الفرنسي إلى غاية الثورة الفرنسية 1789م، بحيث لم تثبت العلاقات على اتجاه واحد بل تدرجت بين قطيعة ووئام حسب ما تقتضيه الضرورة والظروف المحيطة، خاصة فيما يتعلق بصراعات فرنسا الإقليمية.

وفي الأخير وضعنا خاتمة تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها، كما دعمنا بحثنا ببعض الملاحق التي تخدم الموضوع.

الدراسات السابقة:

تجدر الإشارة إلى أن موضوع العلاقات الجزائرية الفرنسية موضوع جد مهم، والدراسات التي حظي بها كانت هي الأخرى مهمة والتي نجد في مقدمتها كتاب المؤرخ الفرنسي "هنري دالماس دوغرامون" «Relations entre la France et la régence d'Alger au XVII siècle"، بالإضافة إلى كتاب جمال قنان معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619-1830م) والذي يعتبر دراسة علمية وافية لجميع جوانب العلاقات الجزائرية الفرنسية بشيء من التحليل والتدقيق خاصة وأنه يضم كل المعاهدات المبرمة بين الطرفين، أما الرسائل الجامعية فنجد رسالة الماجيستير للمرحومة عائشة غطاس الموسومة بعنوان "العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر" وهي دراسة جد قيمة حول الموضوع تناولت العديد من جوانب بحثنا خاصة فيما يتعلق بالحملات الفرنسية على الجزائر، بالإضافة إلى دراسة محمد بن سعيدان في مذكرة ماجيستير بعنوان "علاقات الجزائر مع فرنسا (1659-1756م)" لكن هذه الدراسة بالرغم أنها لاتلمس الموضوع بشكل مباشر إلا أنها لا مست جوانبا منه، وهناك رسالة الماجيستير لمحمد عطلي أمين "نشاط البحرية الجزائرية في القرن السابع عشر وأثره على العلاقات الجزائرية الفرنسية" وهذه الدراسة ركزت على نشاط البحرية الجزائرية، أما العلاقات فتناولها صاحبها بشكل موجز.

أهم مصادر ومراجع الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على بيبليوغرافيا متنوعة محاولين بذلك الإحاطة بجميع جوانب الموضوع، وقد اختلفت هذه المادة العلمية من مصادر ومراجع أهمها:

المصادر بالعربية:

-**تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها** لابن المفتي حسين بن رجب شاوش، والذي كان أبوه مفتيا حنفيا، وهذا الكتاب يقدم لنا قائمة بأسماء حكام الجزائر العثمانية بتواريخ دقيقة لتوليتهم وعزلهم، وقد ساعدنا كثيرا خاصة في الفصل الأول فيما يتعلق بالأغوات والدايات، وأيضا في الفصل الثالث في حملتي دوكين باعتباره معاصرا لهما.

-**التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر** المحمية لمحمد بن ميمون الجزائري، والذي تطرق فيه إلى حياة الداي محمد بكداش وفتحه لوهران، وبالتالي فإن هذا الكتاب من أهم مصادر القرن 18م، وقد أشار صاحبه إلى الحملات الفرنسية ضد الجزائر، وبهذا فقد أفادنا كثيرا في الفصلين الأول والثالث.

المصادر الأجنبية::**-Histoire de barbarie et de ses corsaires**

للأب دان وهو من كبار جماعة الثالوث المقدس بفرنسا لإفتداء الأسرى، قدم إلى الجزائر سنة 1634م وبالرغم من أن أسلوبه امتاز بالذاتية والتعصب الديني، إلا أنه يعتبر من أهم مصادر القرن 17م، وقد أفادنا في الفصل الثاني فيما يخص البحرية الجزائرية.

-Histoire d'Alger sous La domination turque(1515-1830):

للمؤرخ الفرنسي هنري دالماس دوغرامون وهو من الكتب الهامة في تاريخ الجزائر، تناول المؤلف فيه جميع الأحداث بالتفصيل حسب تسلسلها الزمني وبترتيب لحكام الجزائر، ولهذا فقد أفادنا في الكثير من جوانب دراستنا.

-Relations entre la France et la régence d'Alger au XVII siècle:

هذا الكتاب لدوغرامون أيضا ويحتوي على الكثير من المقالات التي سبق وأن نشرها في المجلة الإفريقية، وقد صنف إلى 4 أقسام، وقد استفدنا من القسم الرابع (1646-1688م) في الفصل الثالث خاصة في الحملات.

المراجع بالعربية:

-**مراسلات دايات الجزائر إلى ملوك ووزراء فرنسا** (1579-1700م)، للمؤرخ الفرنسي أوجان بلانتيت، ترجمه بن داود سلامنية وحفيظة قوشام، عبارة عن مجموعة من الرسائل المتبادلة بين حكام الجزائر وملوك فرنسا، وهي دراسة في غاية الأهمية عبارة عن وثائق أرشيفية منشورة، ولقد استفدنا من أجزاءه الثلاثة في الفصلين الثاني والثالث.

-**معاهدات الجزائر مع فرنسا** (1619-1830م) لجمال قنان، وهذه دراسة مفصلة ، أجمل فيها صاحبها جميع المعاهدات المبرمة بين الجزائر وفرنسا من مختلف دور الأرشيف، ساعدنا في بلورة الكثير من جوانب البحث.

-**نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر** (1500-1830م) أيضا لجمال قنان يتضمن الكتاب بعض الوثائق الأرشيفية المنشورة خاصة في ميدان العلاقات الجزائرية الفرنسية فيما يتعلق بالحملات والمعاهدات، كما أفادنا لكونه يحمل بعض نصوص من مخطوط الزهرة النائرة لابن رقية التلمساني الذي لم نتحصل عليه.

-**الجزائر وأوربا** للمؤرخ الأمريكي جون باتيست وولف، ترجمه أبو القاسم سعد الله وقد قدم لنا معلومات غزيرة للموضوع، إمتاز بالنظرة الغربية بنعته للجزائر بعش القراصنة، لكن لا يمكن الإستغناء عنه في موضوع العلاقات.

-**علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوربا** (1500-1830م) ليحي بوعزيز تناول فيه علاقات الجزائر مع الدول الأوربية الأورومتوسطية، وقد استعنا به كثيرا خاصة في الفصل الثالث في الحملات والمعاهدات.

-**الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية** للمؤرخ التركي عزيز سامح ألتر، ترجمه محمود علي عامر ركز فيه المؤلف على الجزائر وعلاقاتها الخارجية، ويعطينا معلومات في غاية الأهمية، وإذ كنا نجده اعتمد كليا على دوغرامون.

المراجع بالفرنسية:

-**Marine et marins d'Alger (1518-1830):**

لمولاي بلحميسي جاء هذا الكتاب في 3 أجزاء وقد فصل صاحبه فيه تاريخ البحرية الجزائرية ونشاط بحارتها وكيف أثروا على علاقات الجزائر المتوسطية، وقد أفادنا الجزء الثاني منه في الفصل الثالث.

بالإضافة إلى مذكرة **العلاقات الجزائرية الفرنسية في القرن السابع عشر** لعائشة غطاس–رحمة الله عليها- حيث ساعدتنا في العديد من نقاط دراستنا، وهي دراسة قيمة وأصيلة أعتمد فيها على الكثير من وثائق أرشيف الغرفة التجارية بمرسيليا.

الصعوبات المعترضة:

وكالمعتاد وبالنسبة لكل دراسة تاريخية أكاديمية اعترضتنا مجموعة من الصعوبات والتي تتمثل في صعوبة الوصول للمادة الأولى الضرورية لإنجاز أي بحث علمي كالوثائق الأرشيفية باعتبار أن جل الوثائق المؤرخة لهذه الفترة موجودة في دور الأرشيف الفرنسي، كما أن معظم المصادر والمراجع التي تناولت هذه الفترة كانت بالفرنسية وهذا مادفعنا إلى الترجمة وبذل الكثير من الجهد ، إلى جانب تضارب المراجع في الكثير من المعلومات خاصة التواريخ الأمر الذي صعب علينا الترجيح بينها، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على بعض الكتب المطبوعة من مكتبة جامعتنا لقلة النسخ، مما جعلنا نعتمد على الكتب الإلكترونية والتي تتعب الدارس .

وأخيرا فإن أصبنا في شيء من هذه الدراسة فبتوفيق من الله، وإن كان غير ذلك فحسبنا أننا اجتهدنا وحاولنا، آملين أن نستفيد من توجيهات أساتذتنا الفضلاء الذين وكل إليهم عملنا لتقويمه ومناقشته وتصحيحه.

الفصل الأول : الوضع العام لكل من الجزائر وفرنسا (1659-1715م)

المبحث الأول : واقع الجزائر في ظل حكم الأغوات والدايات (1659-1715م)

المطلب الأول : عهد الأغوات (1659-1671م)

المطلب الثاني :عهد الدايات الأوائل (1671-1715م)

المبحث الثاني : واقع فرنسا في ظل حكم لويس الرابع عشر (1661- 1715م)

المطلب الأول : لويس الرابع عشر (1638-1715م)

المطلب الثاني : سياسة لويس الرابع عشر الداخلية والخارجية (1661-1715م)

لقد كان للأوضاع السياسية في كل من الجزائر وفرنسا خلال القرن السابع عشر تأثيرات كبيرة على السياسة الخارجية لكل منهما، بطبيعة الحال على العلاقة القائمة بينهما طوال هذه الفترة وكانت هذه العلاقة تحول بين السلم والحرب .

فالجزائر خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر شهدت أحداث سياسية مختلفة وذلك بعد أن أصبحت إيالة عثمانية سنة 1519م وعرفت عدة عوامل متباينة من حيث القوة السياسية والعسكرية بدءا من مرحلة البايلربايات الذي استبدل عام 1588م بالباشوات الذي إستمر إلى غاية 1659م مع ظهور سلطة الأغوات الذي تميز عهدهم بعدم الإستقرار هذا الأخير ساهم في ظهور نظام أكثر استقرارا عرف بالدايات ، حيث تشكلت فيه معالم الدولة الجزائرية الحديثة .

أما فرنسا فعرف لديها القرن السابع عشر بالقرن العظيم، ذلك لما احتواه من أحداث وتطورات أسفرت عن بروزها كقوة ضاربة تفرض تفوقها بين الدول الأوربية خاصة مع بروز أسرة البوربون مع الملك "هنري الرابع Henri IV "(1589-1610م) الذي عرف بحكمه البيروقراطي المطلق وصولا إلى إبنه " "لويس الثالث عشر Luis XIII" (1610-1643م) الذي دعم هذه السياسة . لكن بعد تولي لويس Luis XIV زمام السلطة ظهرت معه تحولات سياسية عميقة على غرار سابقيه ساعدته على الإنفرادية المطلقة بالحكم والتي كانت لها إيجابياتها بقدر ماكانت لها سلبياتها ، ومايهمنا هنا أن عصر لويس الرابع عشر تزامن مع عهدي الأغوات وبداية الدايات مما شكل بذلك هذه الأوضاع مجتمعة تغييرات في واقع العلاقات بين الجزائر وفرنسا .

المبحث الأول : واقع الجزائر في عهدي الأغوات والدايات الأوائل (1659-1715م)

إن التدخل العثماني في الجزائر لم يبنى على تخطيط وترتيب ، بل جاء بناء على طلب أهالي الجزائر وبحنكة الإخوة بربروس. وبموجب هذا دخلت الجزائر رسميا تحت لواء الدولة العثمانية منذ سنة 1519م.[1]

وقد عين خير الدين[2] حاكما عليها (بايلرباي)[3] من طرف السلطان سليم الأول[4] ، ومن هذا المنطلق ظهرت المرحلة الأولى للحكم العثماني والمتمثلة في البايلربايات التي بنيت عليها أسس الدولة الجزائرية الحديثة ،حيث نظمت قوة البحرية العثمانية ،وقامت بالإشراف على باقي الإيالات المغاربية ،مع تحقيق الوحدة الإقليمية والسياسية للدولة واستمر هذا العهد مابين (1519-1588م) [5] وعوضه الباب العالي بالباشوات [6]خوفا من استقلال حكام الجزائر عنه لذلك كان الباشوات يعينون مباشرة ولمدة ثلاث سنوات ماجعل مهمتهم تقتصر على جمع الأموال .[7]

كما عرف عهدهم اشتداد الصراع بين القوتين العسكريتين البرية والبحرية ، ودام هذا العهد مابين (1588-1659م)[8] وخلفه نظام حكم الأغوات وعوض هذا الأخير بالدايات عام 1671م، وهاذين النظامين هما نقطة الدراسة لكونهما متوافقين زمانيا وعهد لويس الرابع عشر.

1- عبد الجليل التميمي ، **أول رسالة من أهالي الجزائر للسلطان سليم الأول 1519م** ،المجلة التاريخية المغربية العدد6، 1976م ، تونس ، ص : 118م.

2- **خير الدين بربروس** ، أصله من جزيرة ميدلي ، ولد سنة 1470م، قام بإلحاق الجزائر بالخلافة العثمانية وإعادة بناء الإدارة ومحاربة الإسبان توفي عام 1546م ينظر :

Moulay Belhamissi ,Marin et marins d'Alger (1518-1830) ,T1,Bibliothéque national d'Algérie, Alger,1996, p-p :139-140.

3- **بايلرباي** : تعني أمير الأمراء ، يتم تعيينه كوالي على إحدى الولايات العثمانية ينظر : سهيل صابان ، **المعجم الموسوعي للمصطلحات التاريخية العثمانية** ، مطبوعات الملك فهد الوطنية ، الرياض، 2000م ، د.ط ، ص : 64.

4- **سليم الأول** : ولد سنة 1480م وحكم الدولة العثمانية سنة 1512م عرف بالشجاعة وحب القتال ، ينظر : إبراهيم بك حليم ، **التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية** ، مؤسسة الكتب الثقافية ، لبنان ، 1988م ، ط1 ، ص : 79.

5- حنيفي هلايلي ، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني** ، دار الهدى للطباعة والنشر ، الجزائر ، 2008م ط1 ص-ص 130-131.

6- **الباشوات** ، جمع باشا والذي يعني الملك ، أستعمل كلقب لحكام الولايات العثمانية ، ينظر : سهيل صابان ، المرجع السابق ص : 52.

7- صالح عباد ، **الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830م)** ، دار هومة ، الجزائر ، 2007م ، ط2 ، ص:107

8- حنيفي هلايلي : المرجع السابق ص: 132.

المطلب الأول : عهد الأغوات (1659-1671م)

ظهر هذا النظام نتيجة ثورة قام بها طرفان هما رياس البحر وجنود الإنكشارية ، الأول سببه قيام الباشا إبراهيم بحرمانهم من المال الذي خصصه لهم الباب العالي ، والتي دفعها كرشاوي لكبار مسؤولي الأستانة ليحافظ على منصبه ،[1] وانتهي الحال بسجنه فكان هذا الحادث في صالح الطرف الثاني بحيث استطاعو الإستحواذ على السلطة التنفيذية وتركوا السلطة التشريعية بيد الديوان مانتج عنه تقلص دور رياس البحر وتراجع مكانتهم .[2]

في ظل تلك الأوضاع التي شملها التمرد والعصيان قدم علي باشا الممثل الجديد للسلطان العثماني إلى الجزائر ، ماجعل الإنكشاريين يعقدون اجتماعا في الديوان لإضعاف سلطة الباشوات وتمخض عن هذا الإجتماع إلقاء القبض على الباشا الجديد وأتباعه وأرسلوه على متن غاليوطة إلى أزمير[3] .

وبهذا العمل أقدمت الجزائر على إعلانها استقلاليتها في اختيار حكامها نظرا لتبنيها هذا النظام العسكري وهذا ما أدى إلى استياء الباب العالي من هذا الانفصال حيث قام بقطع كل المساعدات عن الإيالة ،[4] وقد أشار "سامح آلتر بأن الصدر الأعظم[5]" كوبرلو "محمد باشا " قد قام بإرسال فرمان إلى الجزائريين يعلمهم فيه :**« أخيرا لن نرسل إليكم واليا بايعوا من شئتم السلطان ليس بحاجة إلى عبوديتكم ،لدينا آلاف الممالك مثل الجزائر ،فالجزائر إن كانت ولم تكن شيء واحد ، ومن بعد ذلك إن اقتربتم من الممالك العثمانية فلن تكونوا راضين » .**[6]

1- جمال الدين سهيل ، **ملامح من شخصية الجزائر خلال القرن 17م** ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، العدد6 2011م ، المركز الجامعي بغرداية ، ص: 146.

2- مبارك بن محمد الميلي ، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث** ، ج3 ، مكتبة النهضة الجزائرية ، 1964م ، د.ط ، ص : 171.

3- **غاليوطة** : هي نوع من السفن ذات صنع محلي ، تحمل 25 مصطبة و20 مدفع ن عدد بحارتها لايتجاوز 30 رجلا ، ينظر : صالح عباد المرجع السابق ، ص : 321.

4- عمار بوحوش ، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م** ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ،1997م ، ط1 ، ص : 59 .

5- **الصدر الاعظم** : هو الشخص الذي تحصل على منصب رئيس الوزراء في الدولة العثمانية ، وكان وكيلا مطلقا للسلطان العثماني ينظر : سهيل صابان ، المرجع السابق ، ص: 143.

6-عزيز سامح آاتر، **الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية** ، تر محمود علي عامر، دار النهضة العربية ، بيروت، 1989م، ط1 ، ص: 387.

وهكذا استولت الإنكشارية على الحكم بصفة مباشرة بعد القضاء على سلطة الباشا الذي أصبح منصبه شرفيا مقارنة بالآغا صاحب السلطة التنفيذية ، وقد تعاقب على الحكم في هذا العهد أربعة حكام نذكرهم كالآتي :

1- عهد خليل آغا (1659-1660م) :

يعتبر البولكباشي [1]خليل أول الأغوات الذين تولوا رئاسة الحكومة الجزائرية في هذا العهد[2] والذي قام بتدابير من شأنها تنظيم مالية الدولة ويظهر ذلك من خلال دعمه للخزينة بموارد إضافية، أيضا تمكن من إلغاء جميع الضرائب المفروضة على التجار من طرف الولاة وتخفيضه للرسوم الجمركية لتنشيط التجارة .[3]

تميز الوضع الداخلي في عهده بظهور بعض التمردات كتمرد بعض قبائل بايلك قسنطينة.[4]وعدم دفعهم للضرائب،وثورة أحمد بن أحمد المدعو"بوخنتوش "ببلاد القبائل[5] ورغم هذه الإضطرابات إلا أن خليل آغا استطاع بفضل سياسته المالية المحكمة من دفع أجور جنود الإنكشارية ، وهذا ما جعله يحتل مكانة مرموقة لديهم إلى درجة تلقيبه ب "بابا خليل " .

أما بخصوص علاقاته الخارجية فقد خربت مسألة الباستيون و سممت العلاقات بين الجزائر وفرنسا ، لكن مع ذلك فإن الآغا سمح للفرنسيين بمداومة نشاطهم التجاري وأعطى تعليماته للرياس بعدم التعرض للسفن الفرنسية مقابل حصوله على ضمانات من حكام مرسيليا فيما يتعلق بقضية الأسرى .

في نهاية جوان 1659م وصلت بعثة مارسيليا بقيادة " لويس كامبون Luis Cambon" الذي فوضه الملك الفرنسي ليكون الحاكم الجديد للباستيون رفقة خمسين جزائري من بين اللذين خطفو من طرف "بيكيه Piquet" إلا أن الديوان رفض الإعتراف بمفوض فرنسا حتى تعيد هذه الأخيرة باقي الأسرى .[6]

1- **البولكباشي** : هي رتبة في الجيش تعادل اليوم درجة نقيب لأنه في حالة الحرب يكون على رأس عدة فرق أو فيالق يوجد منهم حوالي 60 بولكباشي من بين أعضاء الديوان ، ومابين 20إلى 30بولكباشي يترأسون فرق الجيش ، ينظر : على خلاصي،**الجيش الجزائري في العصر الحديث** ، دار الحضارة ، الجزائر ،2007م ط1، ص-ص : 129-130.

2- عبد الرحمان الجيلالي ، **تاريخ الجزائر العام** ،ج3، دار الأمة ، الجزائر، 2010م، ط4، ص: 158.

3- أمين محرز ، **الجزائر في عهد الأغوات**(1659-1671م) ، البصائر الجديدة ،الجزائر ، 2013 م ، د.ط ،ص: 79

4-**قسنطينة:** مدينة قديمة بناها الرومان وإسمها القديم سيرتا، واقعة على جبل شاهق ومحاطة من جهة الجنوب بصخور عالية للمزيد أكثر ينظر: الحسن بن محمد الوزان، **وصف أفريقيا**، ترمحمد حجي ومحمد الأخضر ، ج2، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1983، ط2 ، ص: 54.

5- صالح عباد ، المرجع السابق ، ص: 113.

6- أمين محرز ، المرجع السابق ،ص-ص : 80-82.

ويمكن القول أن هذا النظام فشل ، حيث أن الآغا خليل حاول التمسك بالمنصب بعد انتهاء المدة المقررة[1] لولايته ، فنتج عن ذلك تمرد الإنكشارية رفقة رياس البحر وتم إعدامه وعوض برمضان آغا .[2]

2- عهد رمضان آغا (1660-1661م) :

تولى المنصب في أكتوبر 1661م ، وهو معروف باسم "يورك رمضان " ،[3] تميز عهده بتردي الأوضاع الإقتصادية وبداية جفاف شديد شمل جميع مناطق البلاد تسبب في قحط دام سنتين ، وكنتيجة لتلك العوامل الطبيعية تراجعت النشاطات الإقتصادية للإيالة والتي صاحبها انتشار المجاعة ، هذا مادفع الأغا رمضان إلى تشجيع الغزو البحري للتخفيف من العجز المالي الذي وصلت عليه البلاد .[4]

وعرفت بذلك البحرية الجزائرية نشاطا متزايدا في البحر المتوسط ، فغنمت العديد من السفن الإنجليزية والفرنسية والإيطالية والهولندية ،[5] وفي ظل هذا الأمر أرسل الملك الإنجليزي "شارل الثاني Charl II" لكونت" سندويتش Sandwich" في مهمة تتعلق بتسوية مشاكل القرصنة بالجزائر إلا أن ذلك لم يفي بالغرض نتيجة تشبث الآغا رمضان ببنود معاهدة[6] 1660م.[7]

1- عمار بوحوش ، المرجع السابق ،ص: 59.

2- مبارك الميلي ، المرجع السابق ، 172.

3- إبن المفتي ، **تقييدات إبن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها**، تح فارس كعوان ، بيت الحكمة ،الجزائر،2009م، ط1، ص: 54.

4- امين محرز ، المرجع السابق ، ص: 94.

5- ناصر الدين سعيدوني ، **تاريخ الجزائر في العهد العثماني** ،دار البصائر ، الجزائر ، 2004م ، د.ط ، ص: 50.

6- أمين محرز ، المرجع السابق ،ص: 92.

7- صالح عباد ، المرجع السابق ،ص: 128.

مما جعل الإنجليز يوجهون حملة ضد الجزائر حسب ماذكره "إبن رقية التلمساني " في مؤلفه الزهرة النائرة حيث قال : « **أتت عمارة الإنجليز بثلاث وعشرين سفينة كبارا وأراد أن يجدد الصلح الذي بينهم وبين أهالي الجزائر وشرط شروطا من جملتها أن سفائن الإنجليز إذا تلاقت مع سفائن الجزائر تجوز سفن أهل الجزائر تحت ريحها وإن ظهر منها علامة الإنجليز لايفتشها أهل سفينة الجزائر بل يخلون سبيلها فأجاب أهل الجزائر بأن هذا الشيء لايمكن ...فحين أيس اللعين من رجائه إصطف جفنه إتجاه الجزائر وشرع بالرمي إلى الأبراج وإلى المدينة فقابلهم أهل الجزائر من الأبراج ومن سور المدينة ودام القتال بينهم في ذلك اليوم إلى المغرب...وحلو أقلاعهم وتوجهو إلى بلادهم خائبين خاسرين...**» ،[1] وهكذا فشلت الحملة الإنجليزية على الجزائر وأدت إلى تأزم العلاقة بين البلدين ، ونذكر أن الإنكشاريين انتفضو من سياسة الآغا رمضان ويعود السبب في ذلك لإهتمامه بالنشاط البحري أي برياس البحر ، وكان كنتيجة لذلك أن تم إغتياله مع مساعديه وسط البادستان[2] في 10سبتمبر 1661م .[3]

3- عهد شعبان آغا (1661-1664م) :

هو برتغالي الأصل استطاع الوصول إلى السلطة بعد مقتل رمضان آغا لكونه غنيا باعتباره من قادة محلات الجباية والمشاركين في عمليات الغزو البحري إلى جانب تمتعه بالعديد من من المزايا الأخلاقية ،[4] وقد شهدت البلاد في عهده العديد من الكوارث الطبيعية والبشرية بسبب انتشار وباء الطاعون والمجاعة الناتجة عن غزو الجراد والجفاف ،[5] ونجد أن هذه الأوضاع صاحبتها ثورات مستمرة في الشرق الجزائري سببها تذمر السكان من السياسة الضريبية وأعرضوا عن دفعهم للضرائب .[6]

1- جمال قنان ، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500-1830)** ، المؤسسة الجزائرية للطباعة ،الجزائر 1987م د.ط ،ص-ص: 113-114 .

2- **البادستان :** يعرف بسوق النحاسة بالقرب من باب عزون بمدينة الجزائر ، تباع فيه الغنائم والأسرى ، وكان الآغا رمضان يفضل عقد مجلس حكمه في وسطه لإهتمامه بالغزو البحري ، ينظر:عبد الله شويهد ، **قانون أسواق مدينة الجزائر (1695-1705م)** تح –تق-تع ناصر الدين سعيدوني ، دار البصائر الجديدة ، الجزائر ،2012، د.ط ،ص:39

3- إبن المفتي ، المصدر السابق ، ص-ص: 54-55.

4- أمين محرز ، المرجع السابق ، ص:97.

5- نفسه ، ص-ص:107.-108.

6- مبارك الميلي ، المرجع السابق ، ص:173.

وقد تمكن شعبان آغا من توجيه حملات ضد وهران[1] التي كانت تحت سلطة الإسبان فألحق بهم خسائر كبيرة[2] واستطاع تحسين العلاقة مع الباب العالي بعد وفاة الوزير كوبرلوا محمد باشا عين مكانه إبنه"أحمد فاضل باشا"وبهذا كلف الجزائريون القبطان"قرة مصطفى باشا " للذهاب للأستانة محملا بالهدايا والتحف الثمينة فقبل الوزير هذا الإعتذار مقابل امتثال الجزائريين لأوامره، ولتحقيق ذلك أرسل السلطان" الباشا بوشناق " إسماعيل ممثلا له في المنطقة ، حيث سلم إدارة خاصة لكن منصبه ظل شرفيا بالمقارنة مع الآغا صاحب السلطة الفعلية .[3]

كما عرفت العلاقات في عهده نوعا من التوتر والقطيعة مع فرنسا ويظهر ذلك من خلال نجاح الآغا شعبان في التصدي لمخططات لويس الرابع عشر الهادفة لإيجاد مناطق التوغل والنفوذ على سواحل بلاد المغرب ، وقد أختيرت مدينة جيجل[4] بناء على تقارير الجواسيس لتكون قاعدة لهذه الخطة التوسعية ،[5] كما فشلت فرنسا في محاولتها لإحتلال القل[6] بعد معركة بين البحريتين الجزائرية والفرنسية هزمت فيها هذه الأخيرة أمام ميناء القل .[7]

1- **وهران** : مدينة قديمة بناها السكان الأصليين على الساحل،سميت في عهد الرومان أونيكاكولونيا، تعرضت للغزو الإسباني الذي حركه الكاردينال خمينيس سنة 1509م بعد إحتلال المرسى الكبير، للمزيد أكثر ينظر، مارمول كاربخال ،**أفريقيا**، ترمحمد حجي وآخرون ، ج2، دار المعرفة ، الرباط ، 1984م ،د.ط.، ص-ص: 329-330.

2- عبد الرحمان الجيلالي ، المرجع السابق ،ص: 161.

3- سامح ألتر ، المرجع السابق ، ص: 388.

4- **جيجل**:تقع على بعد إثني عشر فرسخا (الفرسخ =4-6 كلم)على بجاية ، بناها الأفارقة القدامى على ساحل البحر المتوسط، للمزيد اكثر ينظر : مارمول كربخال ، المصدر السابق ،ص: 380.

5- ناصر الدين سعيدوني ، المرجع السابق ،ص: 50.

6- **القل** : مدينة كبيرة بناها الرومان على ساحل البحر المتوسط، يفصلها عن قسنطينة 120ميل ، عرفت بتجارتها مع الجنويين ، للمزيد أكثر ينظر ، الحسن بن محمد الوزان ، المصدر السابق ، ص: 54.

7- مبارك الميلي ، المرجع السابق ،ص: 174.

.

ونجد هنا أن فترة حكم الآغا شعبان دامت أربع سنوات و بعد إطلاق سراح الباشا السابق من طرف الإنكشاريين تأزمت الأمور حيث تحالف معهم وأمر بإعدام شعبان آغا .[1]

وما نلاحظه أن هذه الإغتيالات ماهي إلا نتيجة لعجز الأغوات عن توفير الإستقرار وتمسكهم بكرسي الحكم .

4- عهد علي آغا (1664-1671م) :

يطلق عليه لقب "الحاج علي " تولى منصب الآغوية بالجزائر سنة 1664م ،جمع هذا الآغا بين السلطتين العسكرية والمدنية ، كما كان له حق التصرف في الشؤون المالية للإيالة وخزينتها ، ولقب بالحاكم لإنفراده بالسلطة مع تقلص صلاحيات الديوان ، وقد أكد على ذلك "إبن المفتي " في تقييداته في قوله : « **ولما كلف الحاج علي بالعلوفات أضافوا له في الوقت ذاته حكم عموم البلد ، وهو أول من حمل بالجزائر لقب "حاكم "لأنه إحتفظ بالخكم ولم يشرك معه أحدا ، وكانت أوامره سنية ...** » ،[2] وبناء على ذلك قام علي آغا بوضع إصلاحات جديدة مست الجوانب الإدارية عن طريق حل هيئة الأغوات المعزولين وتعديل تشكيلة الديوان الخاص حيث خصها لكبار مسؤولي الأوجاق .[3]

كما شهدت الجزائر في هذه الفترة بعض التمردات الداخلية ففي سنة 1668م قامت ثورة قادها أعراب مدينة الجزائر ، كما زامنتها ثورة في بلاد القبائل.[4]

وننوه هنا إلى أن سبب هاتين الثورتين راجع إلى سياسة العثمانيين القائمة على الإهتمام بالجوانب السياسية والعسكرية دون النظر في شؤون الرعية .

أما فيما يخص سياسته الخارجية نجدها حسنة وودية مع الباب العالي ويظهر ذلك من خلال مساعدات الجزائر له في فتح جزيرة كريت بعد مراسلة الصدر الأعظم لها من أجل إمدادهم بالسفن الحربية ، وفي سنة

1- سامح ألتر ، المرجع السابق ، ص: 389.
2- إبن المفتي ، المصدر السابق ، ص: 65.
3- امين محرز ،المرجع السابق ، ص: 111.
4- مبارك الميلي ، المرجع السابق ،ص: 176.

.

1669م تحركت عشر غاليوطات من الإيالتين الجزائرية والتونسية للإنظمام للأسطول العثماني .[1]

أما علاقته بفرنسا نلاحظ أنها تميزت بطابع التسامح حيث وقعت معاهدة 7ماي 1666م بين الطرفين حيث تم الإتفاق فيها على تنفيذ معاهدة 1628م خاصة مايرتبط منها بالأعمال البحرية وقضية الأسرى ، وفي ظل هذا الحال سعت الإنجليز لتخريب هذه العلاقة بمنح الجزائريين ثلاثين سفينة حربية مقابل مواصلة حربهم ضد فرنسا ، لكنهم فشلوا في ذلك وبمقتضى المعاهدة السابقة إسترجع الفرنسيون مركزهم التجاري في الجزائر. [2]

ونجد أن هذا التقارب انعكس سلبا على الجزائر من خلال الهجوم الإنجليزي على السفن الجزائرية في البحر المتوسط عام 1669م حيث قاموا بتخريب مدينة بجاية . [3] في سنة 1671م[4] وفي ظل هذا الوضع نجد أن الآغا علي حاول تشديد الحراسة حوله لحمايته حتى لايحدث معه مثل سابقيه ، وبالرغم من كل هذه الإحتياطات إلا أنها لم تجدي نفعا حسب ذكر إبن المفتي للحادثة بقوله :**« كان هذا الأمير يتلهى مع بعض الحضر الذي إختارهم خلانا له...لما أدركه البائسين بطلقة نار في سوق التماكين [5]ووثب الأمير ليتبعهم وسار بضع خطوات ثم فقد وعيه وسقط على الأرض ، واندفع هؤلاء إليه وقطعوا رأسه وأما حراسه ففرو في فوضى كبيرة ... »** .[6] وهكذا لقي علي آغا حتفه مثل باقي حكام هذا العهد ذو الصبغة العسكرية الدموية.

ويمكن القول أن السمة البارزة لهذا العهد الجمهوري العسكري [7] هي عدم الإستقرار مع توالي إغتيال الحكام من طرف جنود الإنكشارية ، وقد يعود السبب وراء ذلك هو تمسك الأغوات بالمنصب وتمديد ولايتهم المحددة بسنة أو مثلما أرجعها المؤرخين إلى شهرين كما هو الحال بالنسبة للضباط في مؤسسة الأوجاق ،

1- سامح ألتر ، المرجع السابق،ص: 397.

2- مبارك الميلي ، المرجع السابق ، ص: 176.

3- **بجاية :** مدينة عتيقة بناها الرومان في منحدر جبل شاهق على ساحل البحر المتوسط سميت بجاية باسم قبيلة بربرية تقطن بها .وقد ورثت حضارة بني حماد بعد أن أصبحت عاصمة لسلطتهم واحتلها فيما بعد الإسبان وخربوها ينظر : حسن الوزان ، المصدر السابق ،ص:50.

4- يحي بوعزيز ، **الموجز في تاريخ الجزائر(الجزائر الحديثة)**،ج2 ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،2009،ط2 ، ص:44.

5- **التماكين :**تعبير في الإصطلاح المغربي الشعبي يعني الأحذية المستعملة القابلة للإصلاح، ينظر : إبن المفتي ، المصدر السابق ،ص:66 .

6- نفسه ، ص: 66.

7- عائشة غطاس وأخريات،**الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها**،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث ، الجزائر ،2007م، د.ط، ص: 54.

ويمكن الإشارة إلا أن هذا النظام مهد لانفصال الجزائر عن السلطة العثمانية والإستقلال عنها ، أما ظهوره فجاء كرد فعل لما وصل إليه رياس البحر من سلطة مقارنة مع الإنكشاريين .[1]

وكنتيجة لتلك العوامل المذكورة انتشرت الفوضى والإغتيالات في صفوف الأغوات ،لهذا لم يتقدم أحد لمنصب الآغوية خوفا من أن يكون مصيره يشبه مصير حكام هذا العهد .[2]

وأمام الأمر الواقع برزت طائفة الرياس إلى الساحة لإسترجاع مكانتها ومن ثم قرروا إلغاء هذا النظام وتعويضه بنظام آخر أكثر إستقرارا ألا وهو نظام الدايات الذي ينتخب فيه الداي [3]مدى الحياة .[4]

المطلب الثاني : عهد الدايات الأوائل (1671-1715م) .

إن هذا العهد يعتبر آخر الأنظمة السياسية وأطولها مدة ، ظهر هذا النظام نتيجة تدهور حكم الأغوات الذي كان يحمل في طياته منذ البداية بذور فنائه فعوض به ،وانتقلت السلطة بذلك من الإنكشاريين إلى رياس البحر،[5] واستمرت هذه المرحلة من(1671-1830م).[6]

ونجد أن في البداية كان يتم انتخاب الداي من طرف رياس البحر في الفترة الممتدة مابين (1671-1689م) ، معنى ذلك أن الدايات الأربعة اللذين حكمو هذه الفترة كانو من رياس البحر لذا عملو على تقليص نفوذ الديوان ،[7] لكن بعد إنتهاء هذه المدة أصبح الديوان هو الذي ينتخب الداي ، وبهذا نلاحظ استرجاعه لصلاحياته السابقة ،كما أن انتخاب الداي للمنصب لايتم إلا بإثبات السلطان العثماني، فيكون

1- عبد الله شريط ومحمد الميلي ، **الجزائر في مرآة التاريخ** ، مكتبة البعث ، قسنطينة 1965م،ط1، ص: 125.

2- عبد المنعم إبراهيم الجمعي ، **الدولة العثمانية والمغرب العربي** ،دارالفكر العربي ، القاهرة ، 2006م ، د.ط،ص: 20.

3-**الداي:** كلمة تركية تعني الخال ، أستعملت لدلالة على عمل وظيفي في الجزائر وتونس ، ينظر : حنيفي هلايلي ، المرجع السابق ، ص: 136م .

4- عبد الله شريط ومحمد الميلي ، المرجع السابق ، 125.

5- عائشة غطاس ، المرجع السابق ، ص: 55.

6- - محمد الخداري ، **بلاد المغرب تحت الحكم العثماني (نموذج الجزائر في عهد الدايات 1671-1830م)**، دورية كان التاريخية .مج 6سنة، العدد22، ديسمبر 2013، دار ناشري للنشر الإلكتروني ، الكويت ، ص: 26

7- حنيفي هلايلي ، المرجع السابق ،ص: 136

فيكون هذا بمثابة تعيين رسمي عبر فرمان التولية والقفطان التقليدي وسيف الدولة ،[1] وقد أشار حمدان خوجة إلى ذلك بقوله :« **...عندما تنتهي عملية التنصيب يكلف أحد الأشخاص بالذهاب إلى الباب العالي للإخبار عن وفاة الباشا القديم ، وقيام الديوان بانتخاب الحاكم الجديد وبهذه المناسبة تكتب رسالة تحمل إمضاء وخاتم كل واحد من أعضاء الديوان وخاصة القاضي والمفتي ونقيب الأشراف ويوافق أعيان المدينة كذلك على هذا الإختيار ويشهدون على مقدرة الشخص المعين ...** » .[2]

وما نلاحظه أن منصب الداي هو منصب انتخابي وليس وراثي ،وبالتالي أعتبر هذا النظام نظام جمهوري عسكري بحيث أن الحاكم كان من العسكريين ولايسمح للعنصر المحلي بتقلد هذا المنصب بل مقتصرا فقط على الأوجاق ،[3] كما بقي منصب الباشا المرسل من طرف الأستانة بجانب الداي لكنه يتمتع بلقب شرفي فقط ، فنجد أن الدايات عملو على القضاء على إزدواجية الحكم ، وتجسد ذلك في عهد الداي علي شاوش هذا الأخير تمكن من إلغاء منصب الباشوية .[4]

وهكذا فإن مهمة الداي هي تطبيق القوانين المدنية والعسكرية وتنظيم الجيوش وإقرار الأمن داخل وخارج البلاد ، كما يشرف على المالية والتنظيمات الإدارية ، ومن صلاحياته إبرام معاهدات السلم وإعلان الحرب وتعيين الوزراء وغيرهم من رجال حاشيته، وهؤلاء عبارة عن موظفين ساميين يتولون بعض المهام الإدارية،[5] وهم كالآتي :

الخزناجي : هو المسؤول على الخزينة والمكلف بحراستها وإيداع مصادر الدخل بها يباشر مهامه المالية بحضور الداي وأعضاء الديوان [6]وهو مايعرف اليوم بوزير المالية .

خوجة الخيل : وهو المكلف بمراقبة الحراس وإدارة أملاك الدولة .[7]

1- وليام شالر، **مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824م)** ، تع-تع-تق إسماعيل العربي،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ،1982م ، د.ط،ص- ص:42-43.

2- حمدان بن عثمان خوجة ، **المرآة**، تق-تع-تح محمد العربي زبيري ، منشورات Anep، الجزائر ، 2005م ، د.ط ، ص:94.

3- **الأوجاق :** هم كبار الضباط الأتراك الذين يعملون في الجيش العثماني ، وكان لهم نفوذ في الديوان ، ينظر: أحمد السليماني ، **النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني** ، مطبعة حلب ، الجزائر، 1998م ، د.ط، ص: 13 .

4- محمد الخداري ، المرجع السابق ،ص:26 .

5- ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية (دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العثماني)**، دار البصائر، الجزائر، 2009م،ط2، ص:159.

6- حنيفي هلايلي ، المرجع السابق، ص: 139.

7- محمد إبن ميمون الجزائري ،**التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية** ، تق-تح محمد بن عبد الكريم ، ش.و.ن.ت، 1981م ، ط2، ص:34.

البيت المالجي : هوالذي يشرف على الأملاك العائدة للبايلك كما يدير الأملاك والتركات التي لاورثة لها.[1]

آغا العرب : القائد العام للقوات المسلحة البرية .

وكيل الخرج: وهوالمتصرف في جميع شؤون البحرية والخارجية ،[2] والمقتصد لدي الحامية أو الفرقة الكتيبة .[3]

بالإضافة لهؤلاء الموظفين الكبارهناك مساعدين يدخلون ضمن الديوان العام نذكرهم:

الكتاب الأربعة:أولهم المكتباجي المكلف بالضرائب والمحافظة على سجلات الدولة ، ثم الدفتردار ومهمته تسجيل مصادر دخل البلاد من الضرائب ومراقبة مخازن الدولة ووكيل الحرج الصغير الذي يهتم بالسجلات الخاصة بغنائم البحر والجمارك ،والرقمنجي مهمته المحافظة على سجلات مصالح البايلك والشؤون الخارجية .[4]

الباشا كاتب: وهو الأمين العام للحكومة .

رئيس التشريفات: مهمته تسهيل إتصال الداي بالضيوف .

الكاخيا: مكلف بحراسة خزينة الدولة .

الخزندار: المعني بحراسة وخزن المال .

الحكيم باشي :رئيس أطباء القصر .

الشاوش: وهو البواب يتولى مهمة مراقبة الداخلين والخارجين للقصر .

الباي ومساعديه: وهو المسؤول العام على البايلك[5] بمثابة الوالي يعين من طرف الداي ويساعده في ذلك :الخليفة الذي مهمته إدارة شؤون الأوطان خارج البايلك وهو نائب الوالي،وقائد الدار مسؤول على حراسة المدينة ، والباش كاتب المسؤول عن كتابة رسائل الباي ، والباشا سيار وهو ناقل البريد بين البايلكات والباشا سياس مهمته العنلية بخيول البايلك ، أما على مستوى الوحدات الإدارية للبايلك نجد القايد معنى بحفظ الأمن وجمع الضرائب ويساعده شيخ العرب المسؤول عن الدواوير .[6]

1- عائشة غطاس ، المرجع السابق ،ص:167.

2- نور الدين عبد القادر، **صفحات من تاريخ مدينة الجزائر** ، دار الحضارة ، الجزائر،2006م،د.ط ،ص:77.

3- محمد بن ميمون الجزائري ،المصدر السابق ،ص:34.

4- حنيفي هلايلي ، المرجع السابق ،ص:142.

5- صالح عباد ، المرجع السابق ، ص: 281.

6- عمار بوحوش ، المرجع السابق ،ص-ص : 66-69 .

- **حكام عهد الدايات : (1671- 1715م) :**

1- الدايات من طائفة الرياس (1671-1688م) :

1-1 الداي محمد التريكي (1671- 1682م) :

من قدماء رياس البحر إفتتح عهد الدايات مع أنه كبير في السن إلا أنه تمكن من تولي المنصب ،[1] ومنح لقب "الدولاتيلي" ،كما أشرك معه في الحكم صهره حسن شاوش.[2]

شهد عهده نوعا من الإستقرار خاصة مع إبعاد الجيش الإنكشاري عن التدخل في الأمور السياسية ،ومن هنا امتدت ولايته حوالي إحدى عشر سنة وهي فترة طويلة تناظر عهد الاغوات .[3] ونجد أن في عهده اضطربت العلاقات بين الجزائر وفرنسا إثر حملة "دوكين De Quesne" 1682م، كما استطاع هذا الداي التصدي للهجوم الإسباني بوهران على تلمسان .[4]

والملفت للإنتباه في هذا الأمر أن الداي محمد التريكي لم تكن نهايته مأساوية مثل غيره بل انسحب عن السلطة بمحض إرادته نتيجة تكاثف الحملات الفرنسية على الجزائر، فبكل سرية إتجه إلى طرابلس الغرب تاركا أعباء هذه الحملات وتسيير شؤون الإيالة على عاتق صهره بابا حسن .[5]

1-2 –الداي بابا حسن شاوش (1682- 1683م):

تولى هذا المنصب لتمكنه من تسيير الإدارة في عهد الداي السابق، وهو أول من أطلق عليه لقب "بابا"،[6] انتهج سياسة القسوة والصرامة ليسود الهدوء بعد أن ساءت الأوضاع مثلما أشرنا سابقا ، لكن هذا الإستقرار لم يدم طويلا بسبب الحملة الفرنسية بقيادة دوكين 1682م،[7] والتي خلفت خسائر كبيرة لكلا الطرفين، فلجأ الداي إلى إبرام الصلح مع فرنسا والرضوخ لشروط دوكين ،بعدما أرسل هذا الأخير أحد الأسرى الجزائريين وهو

1- نور الدين عبد القادر، المرجع السابق ، ص:114.

2- إبن المفتي ، المصدر السابق ، ص:55.

3- عائشة غطاس ، المرجع السابق ،ص55.

4- **تلمسان :** يحدها نهر ملوية غربا وواد الصومام والصحراء جنوبا ، حكمها بنو عبد الواد ، وكانت محل صراع بينهم وبين بني مرين بالمغرب الأقصى ينظر:الحسن بن محمد الوزان ،المصدر السابق ،ص –ص:7-8.

5- سامح آلتر ، المرجع السابق ،ص420.

6- إبن المفتي ،المصدر السابق ،ص: 55.

7- H-D Degrammont, Histoire d'Alger sous la domination turque(1515-1830),Ernest Leroux,paris,1887,p:248.

"حسين ميزومورطو" للتفاوض ، في الوقت نفسه كانت مدينة الجزائر منقسمة إلى معارضين للسلم تزعمتهم طائفة الرياس، ومؤيدين له هذا القسم يضم الأهالي على وجه الخصوص، وفي ظل هذه الأوضاع تمكن ميزومورطو التخلص من الداي حسن بتكليفه لإبراهيم خوجة ، حيث هذا الأخير قام باغتياله .[1]

-3- الداي الحاج حسين رايس "ميزومورطو " [2](1683- 1688م):

جمع بين منصبين الداي والباشا[3] وذلك لما تمتع به من نفوذ لدى رياس البحر، تولى المنصب بعد خلع بابا حسن، من أعمال الداي حسين بناءه لمسجد عرف باسمه[4] بالقرب من باب عزون، بالإظافة إلى تشييده العديد من المنشآت العمرانية منها الحمام ومجوعة من الدكاكين بمدينة الجزائر بعد أن حبس عليهم الأوقاف .

كما نلاحظ محاولته لفرض هيبة الجزائر وتنصيبه "محمد باشا "واليا عليها عام 1686م وتوجيهه حملة بقيادة "إبراهيم خوجة " لضرب الحصار على الإسبان بوهران من جهة ومن جهة أخرى التصدي للجيش العلوي المغربي بالجنوب الوهراني .[5]

أما علاقته مع فرنسا فعرفت توترا نتيجة حملة دوكين الثانية ، لكن بتدخل الباب العالي بطلب من فرنسا، ، أبرمت هذه الأخيرة مع الجزائر معاهدة صلح سنة 1684م[6] رغم هذا عادت العلاقات إلى طبيعتها حيث نقضت هذه المعاهدة،[7]ونرى أن هذا الداي وقع في نفس خطأ سابقه حسن باشا عندما رضخ لشروط فرنسا ، فقد نجم عن هذه المفاوضات تمرد الجند حيث طالبو بقطع رأسه بعد أن حاول إستدراك الوضع،[8]لكن الأمور خرجت عن سيطرته مما جعله يحاول النجاة بنفسه، وهذا ماأكد عليه إبن المفتي في قوله:**« ولما علم بهذا**

1- مبارك الميلي ، المرجع السابق ، ص:188.

2-**ميزومورطو**:ومعناها بالإيطالية نصف ميت وقد لقب بذلك لأنه أصيب أثناء شبابه بثمانية عشر جرحا حتى ظنوه ميتا فرموا به في البحر ،ومن ثم تمكن من إنقاذ نفسه ، ينظر سامح ألتر ، المرجع السابق ، ص: 424.

3- إبن المفتي ، المصدر السابق ،ص: 56.

4- عبد الله بن محمد الشويهد ، المصدر السابق ، ص: 143.

5- ناصر الدين سعيدوني ، المرجع السابق ،ص: 56.

6- مبارك الميلي ، المرجع السابق ، ص: 190.

7- نفسه ، ص: 192.

8-H-D Degrammont,op,cit,p:257.

الأخير ترك حكم الجزائر وهرب إلى بر الترك ...[1]» ،وبعد وصوله إلى إسطنبول عين بها قائدا للأسطول العثماني برتبة قبطان باشا، وحافظ على منصبه لوفاته.

2- الدايات من طائفة الجند "الوجاق " (1689-1718م):

2- 1: الداي شعبان خوجة[2] (1689-1695م):

من رياس البحر وكبار القادة الإنكشاريين وصف بالإقدام والشجاعة،[3]تميز عهده بالإضطراب نتيجة إزدواجية الحكم بين الرياس والإنكشارية ، وتفشي وباء الطاعون ، وتراجع مداخيل الخزينة الجزائرية بسبب الحرب غير معانة من طرف من طرف الأوروربين على السفن الجزائرية بالإظافة إلى الخسائر التي تكبدتها مدينة الجزائر إثر حملة "ديستري D'Estrées" .

رغم توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية إلا أنها تحسنت بعد مفاوضات نتج عنها توقيع معاهدة السلم في 19سبتمبر 1689م،[4] وعلى النقيض هذه المعاهدة مصدر إزعاج للإنجليز حيث حرضو السلطان مولاي إسماعيل العلوي فوجه هذا الأخير حملة سنة 1692م لكنها فشلت أمام قوات الداي . وفي 04جويلية من نفس السنة دارت معركة بين الطرفين إنهزم فيها مولاي إسماعيل وتوصل في الأخير إلى الإتفاق على إحترام الحدود ، وبعد مرور سنتين قام السلطان المغربي بالتحالف مع الباي "محمد التونسي " وقرر مهاجمة الجزائر واستطاع الداي شعبان هزم مولاي إسماعيل مرة أخرى .

ومايمكن قوله أنه رغم جهود الداي في الحفاظ على الإيالة من الأطماع المغاربية إلا أن نهايته كانت مأساوية ، فقد تمردت عليه طائفة الجند نتيجة تذمرهم بعد حرب دامت ثلاث سنوات مع تونس ، فسجنوه ثم نصبو" أحمد باشا "خليفة له،وهذا الأخير فور تنصيبه حكم على الداي شعبان بقتله في السجن خنقا.[5]

1-إبن المفتي ، المصدر السابق ، ص: 57.

2- أبو القاسم سعد الله ،**أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر** ،ج2،دار البصائر ، الجزائر ، 2007م،د.ط ، ص:330.

3- ناصر الدين سعيدوني ، تاريخ الجزائر في العهد العثماني ، المرجع السابق ، ص: 56.

4- عبد القادر صحراوي ومحمد عطية، **مشروع توحيد الإيالات المغاربية في عهد الداي شعبان (1688-1695م)**، مجلة الحوار المتوسطي ، العدد15-16، مارس 2017م، جامعة سيدي بلعباس ، ص-ص : 549- 550.

5- أبو القاسم سعد الله ، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر ، المرجع السابق ، ص: 322.

2-2 : الداي أحمد الحاج : (1695-1698م):

من قادة الجيش الإنكشاري تولى المنصب سنة 1695م.[1] شهد عهده الذي استمر ثلاث سنوات الكثير من الإضطرابات خاصة مع انتشار وباء الطاعون واستمرار الرياس في مهاجمة السواحل الإيطالية والصقلية مما ضخم بدوره عدد الأسرى الأوروبيين في الجزائر .[2]

أما علاقاته الخارجية فقد توترت مع المغرب ، كما عرفت تزاحما للفرنسيين والبريطانيين للنزول على السواحل الشرقية ، حيث منحت فرنسا بموجب معاهدة تجارية سنة 1694م الحق في فتح المراكز التجارية بها .[3]

2- 3: الداي حسين شاوش :(1698-1700م) :

تولى الحكم بعد وفاة الحاج أحمد في 1698م،[4] تميز بصداقته ووفائه لفرنسا على حساب منافسيها كل من الإنجليز والهولنديين،[5] توترت العلاقات في عهده بين الإيالتين الطرابلسية والتونسية ومع المغرب الأقصى حيث تحالفتا هاتين الأخيرتين على اختراق الحدود الجزائرية ،فاستطاعتا بذلك فرض الحصار على قسنطينة ، وفي ظل هذه الظروف ثار الجند الإنكشاري ضد الداي مما جعله يستسلم أمام الأمر الواقع ويقدم استقالته ومن ثم انتقل إلى طرابلس الغرب .[6]

2- 4 : الداي مصطفى (1700- 1705م) :

أنتخب من طرف الديوان في بداية سنة 1700م بعد عزل الداي حسين وقد قام هذا الداي الجديد بتخصيص مركب لنقل الداي السابق إبى طرابلس الغرب، وفي أثناء مغادرته حياه بطلقات المدفعية،[7]كما تمكن الداي مصطفي من إحباط التحالف المغاربي المعادي لديوان الجزائر حيث هزم جيش "مراد باي " بتونس في

1- عائشة غطاس ، المرجع السابق ، ص: 56.

2- سامح ألتر ، المرجع السابق ، ص: 451.

3- عبد الرحمان الجيلالي ، المرجع السابق ، ص-ص : 202-203

4- إبن المفتي ،المصدر السابق ، ص: 58.

5-H-D Degrammont ,op,cit,p:269.

6-سامح التر ، المرجع السابق ، ص: 452

7- محمد بن ميمون الجزائري ،المصدر السابق ، ص:26.

معركة جوامع العلمة بسطيف،[1] وبهذا استطاع فك الحصار على قسنطينة [2]في نفس الوقت تمكن من هزم حليف باي تونس مولاي إسماعيل جديوية مرغما إياه بالتراجع والإلتزام بحسن الجوار .[3]

لكن سرعان ما تأزمت العلاقات مع باي تونس إبراهيم، وذلك لإمتناع هذا الأخير عن دفع الضريبة للداي مما نجم عنه معركة بين الطرفين انتصر فيها الداي ، واستطاع القضاء على باي تونس وسجن وظلت تونس محاصرة لمدة أربعين يوما إلى أن استنفذت قوى جنود الداي ، واثناء عودته للجزائر هوجم من طرف بعض القبائل التونسية ، وفي ظل هذا الوضع المتازم قام الديوان بإنتخاب "حسين خوجة " دايا على الجزائر وذلك بعد اغتيالهم[4] للداي مصطفى في منزله نظرا لتمسكه بالمنصب .[5]

2- 5- الداي حسن خوجة (1705-1707م):

شهد عهده اضطرابات في صفوف الإنكشارية وذلك من جراء تعطيل أجورهم نتيجة تردي الأوضاع الإقتصادية، الأمر الذي أدي به إلى طرد ونفي الكثير من ضباط الجيش البري وعلى رأسهم محمد بكداش وفي أوائل 1707م عاد هذا الأخير مع جماعته من المنفى وقامو بعزل الداي حسن من منصبه وأنتخب بكداش محله[6]، أما الداي المعزول فحمل أمواله وخزائنه وتوجه نحو جبل كوكو[7] إلى أن وافته المنية بسبب المرض[8] دون أن يكون للجيش دخل مثلما حصل لأغلب الدايات المذكورين .

2- 6- الداي محمد بكداش[9] (1707-1710م):

من أصول عربية ،نشأ بالأناضول عرف بثقافته الواسعة واحترامه لأهل العلم وميله للتصوف، ماجعله يحتل مكانة عالية لدي العامة ، كما دفع بالكتاب والشعراء إلى الإشادة به ، [10]وفور تنصيبه بادر إلى إرسال حملة وبقيادة صهره "حسن أوزن "باي بايلك الغرب" مصطفي بوشلاغم "لتحرير وهران، فتمكن هاذين الأخيرين

1-**سطيف** :مدينة بناها الرومان على بعد ستين ميل جنوب بداية ،وهي محاطة بأسوار مبنية بحجر ضخم مكعب ،للمزيد أكثر ينظر: الحسن بن محمد الوزان ، المصدر السابق ،ص: 54.

2-عبد الله بن محمد الشويهد ، المصدر السابق ،ص: 131.

3- ناصر الدين سعيدوني : تاريخ الجزائر في العهد العثماني ، المرجع السابق ،ص:57.

4- إبن المفتي ، المصدر السابق ، ص-ص : 69-70.

5- محمد بن ميمون الجزائري ،المصدر السابق ، ص: 57.

6-نفسه ، ص: 29.

7- **جبل كوكو**:نسبة لمدينة كوكو ، وهو جبل عال شديد الوعورة ويبعد عن بجاية 15 فرسخا ، ، ينظر : مارمول كاربخال ، المصدر السابق ، ص: 374.

8- سامح ألتر ، المرجع السابق ، ص: 455.

9- **بكداش** : كلمة تركية معناها الحجر الصلب ، ينظر : محمد بن ميمون الجزائري ، المصدر السابق ، ص: 112.

10- ناصر الدين سعيدوني ، تاريخ الجزائر في العهد العثماني ، المرجع السابق، ص- ص : 57-58.

من فتحها [1] في 20جانفي 1708م[2] واستغل الداي هذا الإنتصار وأرسل مفاتيح وهران الثلاثة للباب العالي بغية منه لتنصيب صهره حسن برتبة باشا للجزائر، لكن السلطان العثماني رفض خشية انفصال الجزائر عن الباب العالي . ففشل الداي محمد بذلك في مسعاه[3] رغم ماحققه هذا الداي من وحدة إقليمية للبلاد إلا أنه وقع في أزمات مالية كالتي شهدها أسلافه خاصة مايتعلق بأجور الإنكشارية حيث ثارت هذه الأخيرة على الداي إثر إختلاس باي قسنطينة للضرائب وهروبه بها ، وبناء على ذلك تم إغتيال الداي محمد بكداش في مارس 1710م.

وألبس قفطانه للداي "دالي إبراهيم"،[4] وبمجرد توليه المنصب نجح في اغتيال صهر الداي السابق حسن أوزن ، لكنه لم يتمتع بهذا المنصب سوى خمسة أشهر ثم أغتيل من طرف عسكر الإنكشارية، وهاته الفترة لم تشهد سوى استيلاء هذا الداي على السلطة إرضاء لغايته.

2- 7-الداي علي شاوش (1710- 1718م) :

تولى المنصب بعد انتخابه من طرف الديوان وقد اشتهر بذكائه وحزمه ونزاهته ، هذه المواصفات جعلته يحتل مكانه مرموقة لدى الرعية كما عمل فور تنصيبه على توطيد الأمن والاستقرار من خلال ملاحقته لذوي الأعمال الإجرامية بحيث تمكن من استئصالهم وإدارة البلاد،[5] وما يبرز شخصيته وحنكته السياسية هو إنهائه لنظام الباشوات في 1711م وذلك عند رفضه لإستقبال "شرقان إبراهيم باشا " ممثل السلطان العثماني، هذا الأخير لم يسمح له بدخول مدينة الجزائر . فعاد بذلك إلى إسطنبول وأمام هذا الوضع أرسل الداي علي مبعوثا محملا بالهدايا إلى السلطان"أحمد الثالث "لتبرير هذا الموقف وإقناعه بمساوئ إزدواجية الحكم،[6] فاعترف السلطان بالأمر الواقع ومنح الداي علي لقب الباشا ، وهذا ماأشار إليه إبن المفتي بقوله :« **...ثم وصل**

1- محمد بن ميمون الجزائري ، المصدر السابق ، ص: 260.
2- نفسه ، ص : 30.
3- سامح ألتر ، المرجع السابق ، ص-ص : 459-460.
4- محمد بن ميمون الجزائري ، المصدر السابق ، ص: 31.
5- سامح ألتر ، المرجع السابق ، ص-ص : 462-463.
6- H -D Degrammont , op , cit , p :276.

فرمان من السلطان المنصور ينعم على علي شاوش بباشوية الجزائر ... » ،[1] ومنه يتبين لنا أن الجزائر قد دخلت مرحلة الدايات -الباشوات والتي بموجبها يجمع الداي بين المنصبين وهي مرحلة الإستقلال الفعلي عن الدولة العثمانية .وقد أولى الداي علي اهتماماته بالبحرية للحصول على الغنائم الكثيرة ، ذلك ما دفع لعديد من الدول الأروبية إلى تقرب من ديوان الجزائر،وعلى رأسهم هولندا التي استطاعت عقد الصلح مع الإيالة .[2]

أما على المستوى الداخلي فشهدت هذه الفترة سلسلة من الزلازل ترتبت عنها خسائر جسيمة وعليه إضطر الداي إلى التخفيف من أضرارها بمضاعفة النشاط البحري.[3]

ومايمكننا قوله أنه بالرغم من شخصية هذا الداي القيادية وسياسته المحكمة على المستويين الداخلي والخارجي ، إلا أنه مع ذلك لم يسلم من محاولات الإغتيال المدبرة من الإنكشارية التي لم تنجح ، حيث أصيب الداي بداء الملاريا واستخدم له كافة الأدوية التي وصفت له لكنه لم يشفى منه وتوفي سنة 1718م وخلفه الخزنجي محمد أفندي[4] ومع نهاية حكم علي شاوش تكون قد انتهت قبلها بثلاث سنوات العلاقات مع المللك الفرنسي لويس الرابع عشر .

يتضح لنا مما سبق أن الجزائر قد مرت في الفترة الممتدة مابين 1659-1715م. بأوضاع جد صعبة تحكمت فيها طبيعة الحكم العثماني العسكري الذي امتاز بعدم الإستقرار نتيجة للصراعات المحلية مابين طائفتي الرياس والإنكشاري على السلطة التنفيذية للبلاد ، مما ترتب عنه كثرة الإغتيالات وانتشار الفوضى في البلاد وهذه الصراعات أدت إلى تذمر الأهالي فعبروا عن موقفهم هذا من خلال الثورات السالفة الذكر،أما بخصوص علاقة الإيالة الجزائرية مع الجارتين تونس والمغرب فنلاحظ أنهما شكلا وفاقا هدفه التوسع في الحدود الشرقية والغربية في البلاد، وبالتالي في أغلب فترات هاذين العهدين شهدت الجزائر صراعا مغاربيا ، كما أن هذه الاضطرابات هي تفسير للتباعد الكبير بين الجزائر والدولة العثمانية ، أي أن تبعيتها لها أصبحت شكلية وعدم التقيد بقرارات السلطان العثماني عكس العهدين الأولين (البايلربايات والباشوات) ،هذه الإستقلالية جعلت الأغوات والدايات يوجهون سياستهم الخارجية بكل حرية متخلصين بذلك من القيود العثمانية ، ومن

1- إبن المفتي ، المصدر السابق ، ص-ص: 60-61.
2- ناصر الدين سعيدوني ، تاريخ الجزائر في العهد العثماني ، المرجع السابق ،ص: 67.
3- مبارك الميلي ، المرجع السابق ، 211.
4- سامح ألتر ، المرجع السابق ، ص-ص : 465-467.

خلال دراستنا لكل حاكم من حكام هذه الفترة [1]نجد ان العلاقات بين الجزائر وفرنسا تأرجحت بين السلم تارة والحرب تارة أخرى ، مما يدل على عجز فرنسا في تحديد سياسة واضحة المعالم مع الإيالة الجزائرية.

المبحث الثاني : واقع فرنسا في ظل حكم لويس الرابع عشر(1661-1715م):

عرفت فرنسا خلال فترة القرن 17 م أحداثا هامة على الصعيد السياسي من بينها تولي هنري الرابع العرش الفرنسي إنتقل الحكم من أسرة فالو إلى أسرة البوربون ، وعمل هذا الملك على إنهاء الصراع الديني بين الكاثوليك والبروتستانت ، وبعد اغتياله انتقل العرش لوريثه في الحكم لوسي الثالث عشر في سنة 1610م[2] وعادت الوصاية لأمه "ماري دي ميتشي Marie de metchi"، فانتهجت هذه الأخيرة سياسة خارجية جديدة مخالفة كليا لسياسة زوجها الراحل ، وذلك بالتقرب من إسبانيا بتأثير من وزيرها "كونسيني concini"،[3] لكن الملك لويس إستلم السلطة عند بلوغه السادسة عشر بعد تخلصه من هذا الوزير فلقي معارضة كبيرة من أمه ماري،[4] وفي ظل هذه الأمور ظهرت شخصية هامية كان لها الأثر الكبير في توجيه سياسة فرنسا في النصف الأول من القرن السابع عشر وهي شخصية "ريشيليو و Richelieu"،[5] والذي نجح في تحقيق الصلح بين الملك وأمه ونتيجة لذلك رسم كاردينالا مما ساعده على إفتكاك حق ممارسة السلطة السياسية والمدنية ورجال الدين.[6] في حين دخلت الملكية الفرنسية في صراع مع الهيجونوت[7] اللذين إستغلوا

1- للإطلاع على قائمة حكام الجزائر –الأغوات والدايات –(1659-1718م) ، ينظر : الملحق رقم (8).

2- عبد الحميد البطريق ،**التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فينا** ،دار النهضة العربية ، بيروت د.س،د.ط ، ص: 162.

3- عبد الفتاح أبو علية وإسماعيل ياغي ، **تاريخ أوربا الحديث والمعاصر** ، دار المريخ ، الرياض ، 1993م ، ط3، ص176.

4- نور الدين حاطوم،**تاريخ القرن السابع عشر في أوربا**، دار الفكر للنشر ، 1976م ، ط1،ص-ص:247-248.

5- **ريشيليو:** كاردينال وكبير وزراء لويس الثالث عشر، والحاكم الفعلي لفرنسا (1624-1642م)، ينظر: **كمال الحسنة ، العلاقات العثمانية الفرنسية وفي عهد السلطان سليم الثالث** (1789-1807م)رسالة ماجستير في التارسخ الحديث والمعاصر ، جامعة الجزائر ، 2005-2006م ص:30.

6-عبد الحميد البطريق وعبد العزيز نوار، **التاريخ الأوربي الحديثمن عصر النهضة إلى أواخر القرن 18م**، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1995م ، د.ط ، ص: 131.

7- **الهيجونوت:**وهم الفرنسيين البروتستانت الذين منحو تسامحا دينيا في عهد هنري الثالث بمقتضى مرسوم نانت، ولقوا إضطهادا كبيرا في عهد لويس الرابع عشر ، ينظر ، عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، **موسوعة السياسة ،ج7**،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، د.س،د.ط ، ص:217.

توجه الدولة الكاثوليكي، فعملوا على الانفصال بمذهبهم مشكلين بذلك دولة داخل دولة فاستعان[1] الملك الفرنسي بريشيليوا و وعينه رئيسا للوزراء في 1624م هذا الأخير تمتع بالنفوذ الأعلى في الدولة ،كما تمكن من القضاء على ثورة الهيجونوت في 1628م وتحقيق التفوق السياسي الفرنسي في أوربا، وبهذا رفع من شأن التاج الفرنسي في الداخل والخرج خاصة بعد نقله للسلطة كلها بيد الملك، وفي ضوء ذلك تخلصت الملكية الفرنسية من القيود التي كبلتها قرونا طويلة ، فأصبحت بهذا فرنسا ذات سلطة مطلقة .[2]

بعد وفاة ريشيليوا عين وبوصاية من الكاردينال"مازارن Mazarin"[3]مكانه لما تمتع به هذا الأخير من مزايا قيادية ورثها عن الوزير السابق، فاستطاع بدوره القضاء على الثورتين المعروفتين باسم الفروند[4] الأولى والثانية،[5] أما على الصعيد الخارجي تمكن من جذب إنجلترا إلى جانب فرنسا في حربها ضد إسبانيا حيث أرغم هذه الأخيرة على عقد صلح البرانس[6] في 1659م .[7] وهكذا حقق مازارن لفرنسا نتائج هامة من خلال حروبه مع أسرة الهابسبورغ في إسبانيا والنمسا، ومن أهدافها السيطرة على أوربا الغربية، وفي سنة 1661م توفي مازارن بعد أن قوي شأن الملكية الفرنسية، وأقر الأمن في الداخل، وبذلك أوصل فرنسا إلى قمة مجدها ليستلم أمورها الملك لويس الرابع عشر.[8]

1- عبد الفتاح أبو علية وإسماعيل ياغي ، المرجع السابق ، ص: 178

2- عبد الحميد البطريق ، المرجع السابق ، ص: 198

3-**مازارن:**إيطالي الأصل عين كاردينالا ثم كبير وزراء الملك لويس الرابع عشر، ينظر : أحمد ميلاد المقرجي،**تاريخ أوربا الحديث (1453-1848م)**،دار الكتب الوطنية ،تونس ،1996م،ط1 ،ص:189.

4-**الفروند :**حرب اهلية موجهة ضد سلطة الملك بسبب سوء الحالة المدنية ،واجتياح برلمان باريس على نظام الضرائب والمطالبة بالإصلاح ، ينظر : عبد الحميد البطريق وعبد العزيز نوار ، المرجع السابق ،ص: 160.

5- نفسه ،ص-ص : 160-161

6-**صلح البرانس:**نص على الزواج الملكي بين عرشي المملكتين الفرنسية والإسبانية بزواج لويس الرابع عشر مع الأميرة الإسبانية ماريا تيريزا الذي تنازلت بموجبه عن حقوقها في وراثة عرش إسبانيا مقابل مبلغ مالي ، ينظر

Charles Louandre, siécle De Luis xiv,T1,Charpentier et Libraire éditeur,paris,1874,p:63.

7- عبد العزيز نوار وجمال الدين محمود،**التاريخ الأوربي من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى** ،دار **الفكر العربي ، القاهرة** ، 1999م ، د.ط، ص: 171

8- عبد الفتاح ابو علية وإسماعيل ياغي ، المرجع السابق، ص:181.

المطلب الأول : لويس الرابع عشر (1638- 1715م).

سمي عند ولادته "ديودونيه " في 5سبتمبر 1638م، أي عطية الله،[1] توفي أبوه لويس الثالث عشر في نفس سنة وفاة الوزير السابق ريشيليوا، ولم يبلغ لويس الخامسة من عمره لهذا استأثرت الملكة الأم "آن النمساوية Ann"بالوصاية على العرش معتمدة في ذلك على الوزير مازارن لتسيير شؤون الدولة فقام هذا الأخير بعدة أعمال رغم الصعوبات التي قابلته، وبقي تأثيره حتى وفاته 1661م،[2] وفي ضوء ذلك إتفق جمهور المؤرخين على أن تاريخ وفاة مازارن في السنة المذكورة هو التاريخ الفعلي لتولي لويس الرابع عشر الحكم أي منذ بلوغه سن الثالثة والعشرين، فورث بذلك هذا الأخير دولة متماسكة قوية ، ويرجع الفضل في ذلك إلى سياسة ريشيليوا ومازارن ، فتوافرت بذلك للويس جميع العوامل التي تجعل منه ملكا عظيما .[3] مما جعله ينفرد بالسلطة ، ولايترك المجال لوزير أو غيره من رجال الدولة في توجيه شؤون البلاد على عكس أسلافه ، وهذا ماأشار إليه ديوارنت بقوله :« **...فلما مات مازارن أقبل رؤساء الإدارات على لويس سائلين إلى من يأتون ليتلقو تعليماتهم، فأجاب ببساطة "إلي" ومنذ ذلك التاريخ 9مارس 1661م، حتى أول سبتمبر 1715م تولى حكم فرنسا بنفسه...**» .[4] وقد عبر عن إنفراديته بالحكم بترديده بكل حرية وإعتزاز « L'Etat c'est moi » بمعنى "الدولة أنا "،[5]وعلى هذا الأساس حكم لويس الرابع عشر دولته حكما استبداديا ؛ أي أنه جعل كل السلطات الداخلية والخارجية لفرنسا بيده، بحيث لم يكن مهتما للآراء والمعارضة المضادة لسياسته، ولهذا لم يكن للبرلمان أي سلطة معه، وهذه السياسة بدورها كانت سببا في إعلان شأن فرنسا في عهده حتى استحق عن جدارة لقب " الملك العظيم ".والجدير بالذكر أن الملك لويس اعتقد ببعض التصورات منها الملك المطلق في ممارسة وظائفه باعتباره أنه تحصل على التاج بحق إلهي؛أي أنه ممثل مباشر للإله في البلاد،فعمل بذلك على تلقين ابنه هذه المبادئ،كما اختار الشمس كشعار له وزرع في نفسه

1-ول وايريل ديوارنت ،**قصة الحضارة (عصر لويس الرابع عشر)**، تر-مر-فؤاد أندوراس وعلي أدهم ،مج8،ج1، دار الجيل ،بيروت ،د.س ، د.ط،ص: 21.

2- عمر عبد العزيز عمر ، **دراسات في التاريخ الأوربي والامريكي الحديث** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 1992م،د.ط،ص-ص: 263-264.

3- عبد العزيز نوار وجمال الدين محمود ، المرجع السابق ، ص: 172.

4- ول وايريل ديوارنت ، المرجع السابق ، ص: 22.

5-jean Chagnon,Les Mémoires De Louis xiv Dans L'historriographie,université du Québec,Canada,2010,p:7.

صورة الشخص المعصوم كلي العلم الذي يدور حوله بأسره فلقب بذلك الملك الشمس ،ومن خلال هذه الأفكار شرع لويس على المداومة في دراسة شؤون مملكته وفحصه واتخاذ القرارات فيها .[1]

وبناءا على ما سبق حكم لويس الرابع عشر فرنسا مدة أربع وخمسين سنة ،حيث توفي في قصر فرساي سنة 1715م نتيجة مرض "الغرغرينا Gangréne"الذي أصاب ساقه ،وخلفه في الحكم حفيده لويس الخامس عشر ،وقد إعتبر البعض فترة حكم لويس الرابع عشر مرحلة جديدة في تاريخ فرنسا الحديث ،لظهور انعكاساتها جلية في التاريخ الأوربي السياسي طوال نصف قرن من الزمن،فسميت بذلك هنه الفترة بعصر لويس الرابع عشر (عصر الملكية المطلقة والتفوق الفرنسي).[2]

المطلب الثاني : سياسة لويس الرابع عشر الداخلية والخارجية(1661- 1715م) .

1- سياسته الداخلية :

أولى لويس الرابع عشر اهتماماته بالشؤون السياسية والإدارية الداخلية لفرنسا، حيث أسند مهامها لمظفي الطبقة الوسطى ممن يتمتعون بكفائتهم في الإرتقاء بالمناصب، وذلك لتحقيق الملكية المطلقة.[3]

1-1 السياسة الدينية :

لم تكن للويس الرابع عشر سياسة واضحة المعا لم في الشؤون الدينية ، حيث أنه أعلن أن الكاثوليكية هي المذهب الرسمي للدولة،ومن ثم اضطهد الجانسيين،[4] أما البروتستانت فنجد سياسته اتجاههم متغيرة بحيث سلك طريق التسامح معهم في عهد زوجته "تريزا Theresa".

أما بعد زواجه الثاني من "دي مانتون De menton" الكاثوليكية تحول بذلك نمط معاملته لهم من خلال التضييق والتعصب إتجاههم ، خاصة بعد سحب المرسوم الملكي "نانت "[5] فألغى بذلك إمتيازاتهم ، ومنع عليهم الهجرة ، وفي ظل هذا الوضع اضطر الكثير منهم إلى الهرب إلى ألمانيا وغيرها .

1- جفري برون،**تاريخ أوروباالحديث**، تر علي مرزوقي، دار الأهلية للنشر، عمان، 200م، د.ط.،ص-ص:286-287.

2- أحمد ميلاد المقرجي،تامرجع السابق،ص-ص:196-197.

3- ول وايريل ديوارنت،المرجع السابق ،ص:27.

4- **الجانسين :** هم أتباع جانسن، تقوم عقيدتهم على التمسك بالكاثوليكية كعقيدة ، أطلق عليهم لقب المتطرفين الكاثوليك، ويذكر أنهم من أتباع فكر القديس أوغستين، ينظر:عبد العزيز نوار وجمال الدين محمود، المرجع السابق ، ص: 173.

5- **مرسوم نانت:** أصدر سنة 1598م، بمثابة معاهدة بين السلطة الفرنسية والهيجونوت تحصلت هذه الطائفة بموجبه على الكثير من الإمتيازات على رأسها حرية العبادة ، ينظر: شوقي عطاالله الجمل وعبد الله إبراهيم، **تاريخ أوربا من النهضة حتى الحرب الباردة**، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، مصر ، 2000م،د.ط ،ص : 61

1-2 – الجانب العسكري :

أسند لويس الرابع عشر مهمة بناء الجيش الفرنسي الحديث إلى وزير الحربية " لوتلييه Lottleier" وإبنه "لوفرا Loveland "، وقد تمكن هذا الوزير من استحداث أساليب جديدة في تكوين الجيش، وذلك يظهر جليا من خلال جعله الترقية في الجيش تعتمد بالدرجة الأولى على الكفاءة والخبرة دون النظر إلى المحسوبية ومارافق ذلك، وهكذا أصبح تدريب الجيش تحت إشراف الحكومة.[1]

ثم انتقلت هذه المهمة إلى إبنه لوفرا الذي ظل وزيرا للحربية لمدة سنة؛ أي مابين (1666-1691م) تمكن فيها من فرض نظام عسكري جديد من خلال تحويل الجيش من مؤقت إلى جيش نظامي، كما إهتم بنظام التجنيد باستحداث سلاحين جديدين هما المدفعية والمهندسين.[2]

1-3- الجانب الإقتصادي :

اعتمد لويس في الشؤون المالية على وزير المالية "كولبير Colbert "،[3] هذا الأخير قام بعدة إصلاحات اقتصادية تمثلت في إنعاش الصناعة المحلية ورفع الضرائب الجمركية على البضائع الأجنبية، بالإضافة إلى تسويق المصنوعات الفرنسية في جزر الهند الشرقية والغربية وفي القارة الأفريقية وشمال أوربا حيث أسس شركة الهند الشرقية سنة 1664م، كما اهتم بالبحرية والموانئ ووسائل النقل.[4]

ولذلك فإن كولبير أولى عناية خاصة بالأسطول نتيجة سياسته القائمة على فرض التجارة البحرية، وهذا من خلال تزايد عدد السفن من 20إلى 144 سفينة سنة 1661، وقد أنشأ إدارة خاصة لهذا الأسطول من أجل تنشيط العمل التجاري والعسكري من خلال الأعمال البحرية.[5]

وبالرغم من الإصلاحات الكبيرة التي طبقها كولبير من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية إلا أن حروب لويس الرابع عشر الطامحة لتوسيع مملكته على حساب إسبانيا قد أفرغت خزينة الدولة وعطلت مواردها، ولهذا

1- عبد العزيز نوار وجمال الدين محمود ، المرجع السابق ، ص-ص : 172-174.

2- جفري برون، المرجع السابق ، ص: 290.

3- **كولبير**:وزير فرنسي لدى لويس الرابع عشر، إهتم كثيرا بالتجارة وعمل على إنشاء قواعد تجارية وعسكرية في مناطق ماوراء البحار، ينظر: عبد المجيد النعنعي، **أوربا في بعض الأزمنة الحديثة والمعاصرة**، دار النهضة العربية بيروت ، 1981م ، د.ط ، ص: 208.

4- عبد الفتاح أبو علية وإسماعيل ياغي، المرجع السابق ، ص: 182.

5- عبد العزيز نوار وجمال الدين ، المرجع السابق ، ص –ص: 174 -175.

لجأ هذا الأخير إلى استنزاف أموال الشعب الفرنسي بالقوة من خلال فرضه الضرائب الإجبارية، وهذا ماأدى بدوره إلى تأزم الحالة الاقتصادية والاجتماعية للدولة.[1]

1-4 –العلوم والفنون :

قام لويس الرابع عشر بإنشاء المؤسسات الأكاديمة المختلفة حيث إهتم في بداية عهده بالأكاديمة الفرنسية التي أنشأها ريشيليوا،وفي سنة 1663م أسس الأكاديمية الصغرى للرسوم والميداليات التي تهدف بالنهوض بمستو اللغة الفرنسية ،كما ساهم في 1665م في بعث مجلة العلماء التي ترتكز محاورها على التأليف العلمي لتطوير الصناعة وقد تأسست سنة 1666م أكاديمية العلوم المشجعة للبحوث العلمية، أما في سنة 1671م أنشأ أكاديمية التصوير لتشجيع الفنانين الأجانب.[2]

ونظرا لإلهام لويس الرابع عشر بمظاهر العظمة والجمال بنى لنفسه قصرا سنة 1682م في ضاحية فرساي القديمة التي تبعد عشرة أميال من باريس عرف هذا القصر باسم "قصر فرساي"[3]وهذا الصر من أجمل ماشيد ملوك أوربا باعتباره أشهر بنا في الفن الكلاسيكي الفرنسي وقد دعا إليه لويس طبقة النبلاء للسكن قصد إبعادهم عن الحياة العامة.[4]

2- السياسة الخارجية :

تتضح سياسة لويس الخارجية من خلال حروبه الأوربية التي تهدف إلى المحافظ على الغاية التي إتبعها سلفه كا من ريشيليوا ومازارن في تكريس مكانة فرنسا الدولية، لذلك حاول لويس الوصول بفرنسا إلى حدودها الطبيعية (البرانس،الألب، الراين)،والتفوق على على أسرة الهابسبرغ في النمسا وإسبانيا لضم الأراضي

1- عبد الفتاح ابو علية وإسماعلي ياغي ، المرجع السابق ، ص-ص : 182-184.

2- عبد العزيز نوار وجمال الدين محمود ، المرجع السابق ، ص: 175.

3- **فرساي**:مدينة فرنسية تشتهر بقصورها وحدائقها تقع جنوب غرب باريس ،فيها قصر فرساي الذي بدا تشييده لويس الرابع عشر سنة 1661م، ونقل إليه بلاطه سنة 1682م، ينظر : عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، المرجع السابق ، ج3، ص-ص : 498-499م .

4- عبد الحميد البطريق وعبد العزيز نوار ، المرجع السابق ، 163.

المنخفضة لفرنسا بالإضافة إلى القضاء على الإمبراطورية الهولندية ليتسنى له إقامة إمبراطورية في العالمين القديم والجديد ،كما سعى لويس لوضع حد أمام القرصنة في البحر المتوسط .[1]

2-1- حروب الوراثة في الأراضي المنخفضة الإسبانية (1667-1668م):

بعد وفاة الملك الإسباني فيليب الرابع طالب لويس بحقه القانوني في وراثة عرش إسبانيا بحكم أن زوجته ماريا تريزا إبنة "فيليب الرابع philippe IV"من زوجته "إليزابيت Elizabeth "الفرنسية،وهذا ما ينافي ما تقرر في صلح البرانس عام 1659م،الذي تنازلت بمقتضاه ماريا عن جميع حقوقها الوراثية في إسبانيا.[2]

من هذه الزاوية قام لويس بإرسال حملة إلى فلاندز سنة 1667م في الأراضي المنخفضة الإسبانية من دون إعلان حرب، وأمام الأمر الواقع عجزت القوات الإسبانية على التصدي للحملة الفرنسية التي انتشرت في كل أنحاء المنطقة ، ما أثار مخاوف الدول الأوروبية فشكلت بذلك حلفا ثلاثيا يجمع كل من هولندا والسويد وإنجلترا ضد فرنسا، وفي ظل هذا التحالف استسلم الملك الفرنسي وتم بذلك صلح "إكس لاشبل La chable"[3] في 1668م .

2-2- الحرب الهولندية (1672-1678م) :

حمل لويس الرابع عشر مسؤولية عقد التحالف الثلاثي لمستشار هولندا "جون دي ويت John de witt" باعتباره أن هولندا هي محرك المؤامرات داخل فرنسا كونها ملجأ للهيجونوت المضطهدين من طرفه، بالإضافة إلى التنافس البحري والتجاري الذي خلق بين الطرفين حساسية شديدة.[4]

أخذت الحرب بين الدولتين في بادئ الأمر طابعا اقتصاديا من خلال كولبير بمحاربة السلع الهولندبة وفرض الضرائب عليها، فكان رد الهولنديين بنفس الشكل الذي اتخذه الفرنسيين،[5] ثم تحول ذلك إلى صراع ديني خاصة بعد تحالف فرنسا مع ملك إنجلترا "شارل الثانيCharles" الكاثوليكي حيث وقعت معاهدة

1-عبد العزيز نوار وجمال الدين محمود ،المرجع السابق ، ص-ص : 175-176.

2- عبد الفتاح أبو علية وإسماعيل ياغي ، الرجع السابق ، ص :184.

3- عبد الحميد البطريق وعبد العزيز نوار، المرجع السابق ،.166م .

4- عبد العزيز نوار وجمال الدين محمود، المرجع السابق ،ص-ص: 176 -177.

5- عائشة غطاس، **العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر(1619-1694م)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1984-1985م ، ص: 30.

"دوفر Douvres"[1] سنة 1670م كما استطاعت فرنسا كسب الطرف السويدي عن طريق المال،ونتيجة لتلك العوامل استطاعت فرنسا التوغل في الأراضي الهولندية حتى أوشكت على دخول أمستردام.

لكن هولندا استطاعت الخروج من عزلتها السياسية،فأسست حلف" لاهاي La Haye " العظيم، وانتهت بذلك هذه الحرب لصالح فرنسا حيث استطاعت بموجب صلح "تمويجن Se tordant"[2] سنة 1678م الحصول على الأراضي الواقعة في شمال شرقها، وذلك مما ساعدها على تأمين حدودها.[3]

2-3 حرب أغسبرغ[4] (1688-1697م) :

لقد أدت سياسة لويس الرابع عشر الهجومية والتوسعية، إلى تعكير العلاقات بينه وبين الدول الأوربية خاصة البروتستانتية منها، بعد ما ألغى مرسوم نانت سنة 1685م، فانتهزت هذه الدول الفرصة وأقامت تكتلا سنة 1688م سمي بحلف"أغسبرغ Agsberg"[5]والهدف منه إعادة فرنسا لحدودها القديمة التي كانت عليها في السابق.[6]

لقد تعددت ميادين هذه الحرب في كل من ايرلندا وإسبانيا وإيطاليا انتصر فيها الفرنسيون في بادئ الأمر لكن سرعان ما إنتقلبت الموازين وتراجعت مدمرة لكلا الطرفين، مما جعلهما يلجآن إلى توقيع صلح "رزويكRyswick "[7] سنة 1697م.[8]

- 4- حرب الوراثة الإسبانية (1702- 1713م) :

أصبحت مسألة وراثة عرش إسبانيا عند وفاة شارل مشكلة دولية أسفرت فيها كل دولة عن نواياها بالإنفراد بهذه الممتلكات، بحيث اعتبر لويس نفسه هو الأحق بهذه الوراثة بحكم زواجه من أميرة إسبانية، أما

1- **معاهدة دوفر:** تعهد فيها الملك الإنجليزي تشارلز بإعادة الكاثوليكية لإنجلترا، والإتحاد مع فرنسا ضد هولندا مقابل مبلغ كبير من المال، ينظر : عبد الحميد البطريق وعبد العزيز نوار، المرجع السابق ، ص: 208.

2- للإطلاع على هذا الصلح ، ينظر : عبد العزيز نوار وجمال الدين محمود ، المرجع السابق ، ص: 178.

3- نفسه ، ص: 178.

4-عرفت هذه الحرب عند الألمان بحرب أليون وعند الإنجليز بحرب تسع سنوات، أحمد الميلاد المقرجي، المرجع السابق ، ص: 208.

5- يتكون هذا الحلف من هولندا وإسبانيا والسويد وصربيا وفرنكفورت وسكسونيا ، ثم إنضم إليه البابا سرا عام 1687م، ينظر : عبد الفتاح أبو علية وإسماعيل ياغي ، المرجع السابق ، ص: 185.

6-جفري برون: المرجع الساب، ص: 300.

7-للإطلاع أرعلى بنود المعاهدة ينظر:عبد الفتاح أبو عللية وإسماعيل ياغي ،المرجع السابق ،ص-ص:187-188.

8- نفسه ، ص- ص :186-187..

.

الملك"ليوبولد الأول Léopold I"كون أمه إسبانية ،كما خول ناخب بافاريا لنفسه الحق لقرابته من العائلة الحاكمة ،إلا أن هولندا وإنجلترا سعتا ألا يرث أحد من هؤلاء الثلاثة حفاظا على التوازن الدولي بالقارة.[1]

غير أن الملك شارل الثاني ترك قبل وفاته وصية في سنة 1700م أوصى فيها بأملاكه " لفيليب آنجو philip Anju"حفيد لويس الرابع عشر، مما جعل هذا الأخير يعلن رسميا حفيده وريثا لعرش إسبانيا.[2] ونتيجة لذلك أثار هذا التصرف بعض الدول الأوربية التي ترفض إتحاد التاجين الفرنسي والإسباني، فكونت بذلك الحلف الأعظم[3] في 1702م [4]وأعلنو في نفس السنة الحرب ضد فرنسا، هذه الحرب تعددت ميادينها ودامت أكثر من عشر سنوات، إنهزم من خلالها الفرنسيين في معارك عديدة جعلتهم يدعون للسلم، لكن فشلو أمام إصرار الحلف على إكمال إنتصاراته، وأمام الأمر الواقع عمدت فرنسا على مواصلة حربها، وتمكنت في الأخير من كسر شوكة المتحالفين وهزمهم، وفي الأخير توصلا إلى صلح"أوترخت Utrecht"[5] سنة 1713م.[6]

وهكذا يمكننا القول أن عهد لويس الرابع عشر من أسما العهود الفرنسية، والفضل راجع في تهيئة الحكم المطلق إلى الوزيرين ريشيليوا ومازارن من خلال سياستهما المحكمة التي جعلت من لويس ملكا عظيما، فأصبح يتمتع بسلطة مطلقة في تسيير شؤون دولته عكس سابقيه، ويظهر ذلك من خلال سياسته الإنفرادية والتوسعية التي تمحورت حول جميع الميادين بما في ذلك الميدان العسكري والإقتصادي، كما يتضح من خلال حروبه في أوربا لتكريس مكانة فرنسا الدولية حيث تميزت هذه الأخيرة بالتفوق ماصنع لها مكانة إقليمية ودولية يحسب

1- عمر عبد العزيز عمر ، المرجع السابق ، ص: 180.

2- عبد الفتاح ابو علية وإسماعيل ياغي ، المرجع السابق ، ص: 187.

3- **الحلف الأعظم** :شمل كل من إنجلترا وهولندا والنمسا وأيدته بروسيا ثم البرتغال ودقية سافوى الإيطالية ، ينظر عبد الحميد البطريق وعبد العزيز نوار ، المرجع السابق ،ص: 174.

4- عبد العزيز نوار وجمال الدين محمود ، المرجع السابق ، ص-ص :182-184.

5- للإطلاع على بنود هذا الصلح ينظر عبد العزيز نزار وجمال الدين محمود ، المرجع نفسه ، ص-ص : 183-184.

6- عبد الفتاح أبو علية وإسماعيل ياغي ، المرجع السابق ،ص:188.

لها ألف حساب، وجعل معظم المؤرخين يطلقون على هذه الفترة بعصر لويس الرابع عشر، لكن هذه الحروب أثرت كثيرا على الإقتصاد الفرنسي .

ومجمل القول :

-تميزت أوضاع الجزائر في ظل الحكم العثماني بعد استقرار جهاز الحكم حيث توالت عدة أنظمة على الحكم من البايلربايات ، الباشوات ، الأغوات ، الدايات ، وذلك راجع لطبيعة الحكم العثماني العسكري .

- لم يدم عهد الأغوات سوى إثنا عشرة سنة اتسمت بالاضطرابات نتيجة صراعات جيشي البرية والبحرية ، وانتشار الفوضى وكثرة الاغتيالات ، فظهرت بذلك البوادر الانفصالية عن الدولة العثمانية .

- أما بخصوص مرحلة الدايات فنقول أنها كانت أكثر هدوءا من سابقتها ، شهدت فيها الجزائر بعض الإستقرار النسبي لكنها مع ذلك لم تخلو من ظاهرة الإغتيالات من طرف جند الإنكشارية ، وتمتعت فيها الجزائر باستقلالية عن الباب العالي بعد أن حظي الداي بلقب الباشا ، كما تميزت بالتوتر مع الدول الإقليمية كل من المغرب وتونس خاصة في مسألة الحدود ، أما الدول الأوربية فكانت مكانة الجزائر في البحر المتوسط مصدر قلق لهم فعبروا عنه إما بمسالمة الحكام أو بمعاداتهم ، وعلى رأسهم فرنسا التي تأرجحت علاقاتها بالجزائر بين السلم والحرب .

- أما بخصوص أوضاع فرنسا في عهد لويس الرابع عشر فقد شهدت حكما مطلقا لهذه الشخصية ، ويرجع الفضل في ذلك لكل من الوزيرين ريشيليوا ومازارن اللذان خلصا الملكية من القيود السابقة ، وفتحا المجال للتفوق الفرنسي في أوربا واستطاعا تهدئة الأوضاع الداخلية التي كانت تشهد صراعا دينيا .

- يعتبر عصر لويس أفضل العهود الفرنسية ويظهر ذلك جليا من خلال سياسته الانفرادية والتوسعية التي تمحورت على جميع الميادين بما في ذلك الميدان العسكري والاقتصادي ، كما يتضح ذلك من خلال حروبه في القارة الأوربية من أجل تكريس مكانة فرنسا الدولية لكنه بذلك أثر على الأوضاع الاقتصادية الفرنسية .

الفصل الثاني : العوامل المتحكمة في توجيه العلاقات الجزائرية الفرنسية في القرن 17م

المبحث الأول : العوامل السياسية والعسكرية

المطلب الاول : التكمثيل الدبلوماسي

المطلب الثاني : البحرية الجزائرية بين القرصنة والجهاد

المطلب الثالث : قضية الأسرى

المبحث الثاني : العوامل الإقتصادية

المطلب الأول : الإمتيازات (الباستيون)

المطلب الثاني : التجارة الخارجية

يعد القرن السابع عشر ميلادي فترة مهمة من فترات العصر الحديث لما عرفه من أحداث وتطورات هائلة في منطقة الحوض الغربي للبحر المتوسط تركت مخلفاتها في العلاقات التي كانت بين دول ضفتيه الشمالية والجنوبية، وخاصة بين الجزائر وفرنسا فمع ظهور الإيالة الجزائرية الحديثة وجدت نفسها بحكم موقعها ومهامها وجب عليها أن تكون دولة بحرية لكونها تتربع على ساحل يزيد طوله عن ألف ومائتي كلم، بالإضافة إلى قربها من موقع الخطر المتمثل في أوربا النصرانية ، وبناءا على ذلك أثرت عدة عوامل متداخلة في إضفاء منحنى السلم والحرب على العلاقات الجزائرية الفرنسية ، تحكمت فيها الظروف السائدة للبلدين ، ويمكننا تقسيم هذه العوامل إلى صنفين :

-عوامل سياسية وعسكرية: تمثلت في التمثيل الدبلوماسي والبحرية الجزائرية التي إنجر عنها قضية الأسرى وهذه العوامل عبارة عن مؤثرات ساهمت بشكل كبير في تحريك العلاقة بين البلدين إما نحو السلام أو القطيعة.

-عوامل إقتصادية: باعتبار أن التقارب الجزائري الفرنسي كان ذو صبغة تجارية، لذا حاولنا تناول كل من عنصري الإمتيازات والتجارة الخارجية لما لهما من دور في توجيه وتحديد مجرى العلاقات.

المبحث الأول: العوامل السياسية والعسكرية

المطلب الأول: التمثيل الدبلوماسي

نجد أن الدبلوماسية[1] في إيالة الجزائر شهدت تنوعا وازدهارا كبيرا في القرن 17م، وذلك راجع لسيادة الإيالة الجزائرية على البحر المتوسط خاصة مع تطور نظام الحكم في عهدي الأغوات والدايات بحيث أصبحت الجزائر مستقلة عن الباب العالي، وتتمتع بالسيادة الكاملة أمام ممالك وحكومات عالمية، مما جعل هذه الدول تستعمل دبلوماسيين لتمثيلها في الإيالة يطلق عليهم لقب "القناصلة".

وعلى هذا الأساس نرى أن الدبلوماسية الجزائرية قد ارتكزت على عدة مبادئ أساسية :

1-اعتمادها مبدأ المسالمة .

2 عدم التدخل في شؤون الدول .

3- اعتماد الجزائر على المبادئ في دبلوماسيتها ومعاملتها مع لدول من غير المصالح .

وأما عائشة غطاس فقد أضافت عن ذلك أن :

-كل دولة لا تعقد معاهدة صداقة وسلام تعتبر في وضع حرب مع الجزائر.

-لايصادق على أي معاهدة لا تعترف بتفوق الجزائر، وقد حظيت الدول الغربية بمقتضى هذه الإتفاقيات بضمانات شتى، كأمن تجارتها وسفنها في الحوض الغربي للمتوسط، وفي ضوء ذلك اعتمدوا التمثيل الدبلوماسي للسهر على مصالح دولهم وجالياتهم، وحقوق رعاياهم القضائية والدينية.[2]

كما نلاحظ أن حكام الجزائر لم يولوا اهتماما بتكوين سفراء لتمثيلهم في الدول الأجنبية، بحيث أن الدبلوماسية الجزائرية كانت في عزلة عن العالم الخارجي، وإن أرسلت بعثات فذلك للعمل المؤقت فقط، ماجعلها بعيدة عن التكوين والممارسة الميدانية في هذا الأمر.[3]

1-**الدبلوماسية** : مجموعة من المفاهيم والقواعد والإجراءات والمراسيم الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين ، ينظر : عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، المرجع السابق ، ج2 ، ص: 658.

2- عائشة غطاس، **نظرة حول تقييم بعض المصادر الغربية لسياسة الجزائر الخارجية خلال العهد العثماني**، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 5، 1988م، جامعة الجزائر، ص-ص: 117-118.

3- عبد القادر صحراوي وعائشة جميلة ، **التمثيل الدبلوماسي في الجزائر خلال العهد العثماني في ضوء الفرمانات العثمانية** ، مجلة الحوار المتوسطي ، العدد15-16، مارس 2017م ، جامعة سيدي بلعباس ، ص: 497.

أما فيما يتعلق بالتمثيل الفرنسي في الجزائر فرغم الإتفاق العثماني الفرنسي وولاء الجزائر للباب العالي في العهود الأولى ، إلا أنه قد تأخر نظرا لرفض الجزائريين المتكرر لأي تواجد أو تمثيل نصراني فوق أرضهم ، وعلاوة على ذلك تماطل حكام الجزائر في تنفيذ رغبة السلطان في قبول الممثل الفرنسي، ويتضح لنا ذلك جليا في رسالة حسن فنزيانو إلى حكام مرسيليا والتي ورد فيها استحالة قبول اعتماد قنصل[1] فرنسي بالجزائر نظرا لما سيترتب عن ذلك.[2]

ومن هذه الزاوية عمل الفرنسيون على تثبيت قنصل لهم في الجزائر عن طريق سفرائهم في إسطنبول، كما قاموا باستخدام الحيل من أجل الضغط على حكام الجزائر لتحقيق ذلك الهدف،[3] وفي الأخير نجحوا في مسعاهم ونصب أول قنصل لهم في الجزائر يوم 15 سبتمبر1564م، حيث عين الملك الفرنسي شارل التاسع "فانسون بيرطون Fanson Burton" قنصلا عاما بالجزائر.[4]وقد جاء في رسالة أخرى مؤرخة في 12 فيفري 1578م، للسفير"دي ليزل De l'Isle" عن تعيين القائد "صورونsaurons" قنصلا لفرنسا في الجزائر، لكن هذا التعيين لم يكن مقبولا لدى حسن فنزيانو كما أشرنا سابقا، وفي الأخير أدى إلحاح الباب العالي إلى تراجع الجزائريين عن موقفهم الرافض للقنصل الفرنسي.

وتجدر الإشارة هنا أن من المصادر قد نددت عن تعيين رجل الدين المرسيلي "بيونو Bionneau" وذلك سنة 1581م، الذي يعد أول قنصل فرنسي مقيم بالجزائر إلا أن إقامته لم تكن مرضية للديوان، حيث ألقي القبض عليه وزج في السجن،[5] وقد خلفه "دوفياDOVIER" كقنصل عام في الجزائر سنة 1586م، وقد استطاع هذا الأخير حفظ السلام بين البلدين وتحرير التجار الفرنسيين الذين ألقي القبض عليهم من طرف البحرية الجزائرية، لكنه لم يسلم هو الثاني من المضايقات أثناء مدة إقامته حيث تم سجنه وتهديده بالقتل.[6]

1- **القنصل** : هو موظف رسمي تقوم حكومة دولة ما بتعيينه ليمثلها في دولة أخرى لحماية مصالح رعاياها ، كما يساهم في تنمية العلاقت التجارية والإقتصادية والعلمية وتوطيد العلاقات بين البلدين ، ينظر : عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، المرجع السابق ، ج4، ص-ص : 157-158.

2- أوجان بلانتيت ، **مراسلات دايات الجزائر إلى ملوك ووزراء فرنسا (1579-1700م)** ، تر،تح ، بن داود سلامنية وحفيظة قوشام ، ج1، دار الوعي ، الجزائر، 2014، د.ط ، ص-ص : 137-139.

3- سامح آلتر ، المرجع السابق ، ص: 181.

4- H- D Degrammont, op, cit, p-p: 53-54.

5- رحمونة بليل ، **القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية (1564-1830م)** رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة وهران ، 2010-2011م ، ص: 23.

6- H D Degrammont , op, cit , p :141.

ومنه يتبين لنا أن مسألة تثبيت القنصلية لم تكن بالعملية السهلة فقد استغرقت أكثر من 14سنة مع إصرار الفرنسيين من جهة والباب العالي من جهة أخرى ، إلا أن الجزائريين

بقوا متمسكين بمبدأ عدم قبولهم لتمثيل نصراني على أراضيهم ، كما نلاحظ أن أغلب القناصل تعرضوا لمختلف المضايقات ، وهذا فإن دل على شيء فإنه يوضح مدى معارضة حكومة الجزائر للتمثيل الدبلوماسي الفرنسي .[1]

ومع مطلع القرن السابع عشر تقلصت وظيفة القنصل نتيجة معلومات غير واضحة في هذه الفترة والتي تمحورت حول العداء خاصة بعد تدمير الباستيون في 1604م، بالإضافة إلى حادثة "سيمون دانسا Simoun dans " [2] التي أزمت العلاقة بين البلدين.[3]

لكن العلاقات عادت إلى طبيعتها بعد توقيع معاهدة 1619م،[4] والتي تلتها مذبحة الوفد الجزائري في مرسيليا سنة 1620م،[5]والتي أدت إلى تدهور العلاقة بين الطرفين، مما أضطر الملك الفرنسي إلى مراسلة الدولة العثمانية للتوسط له لدى الإيالة الجزائرية، فلبى الباب العالي الرغبة وأرسل سليمان شاوش في هذه المهمة إلى الجزائر عام 1623م، لكن هذه السفارة لم تلقى قبولا وسط ديوان الجزائر.

وظل الوضع على ماهو عليه حتى مجيء المبعوث الفرنسي"صانصون نابليون Sanson napoléon"إلى الجزائر في جوان 1626م،ودامت مفاوضاته حوالي سنة ليصل إلى تحديد اتفاق بين الطرفين تمثل في معاهدة[6]19 سبتمبر1628م.[7]

1-عائشة غطاس ، العلاقات الجزائرية الفرنسية ، المرجع السابق ، ص-ص: 12-13.

2- **سيمون دانسا** : هولندي قدم إلى الجزائر من مرسيليا ، إلتحق بالبحرية الجزائرية وأصبح من رياس البحر ، وقام في 1610م بسرقة مدفعين وفر بهما إلى فرنسا وباعهما للدوق دوقيز حاكم مقاطعة البروفانس ، فإعتبرت الجزائر قضية إستردادها قضية سيادة ، ينظر : وليام سبنسر ، **الجزائر في عهد رياس البحر** ، تع –تق عبد القادر زبادية ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2006م ، د.ط ، ص: 170.

3- H D Degrammont , op , cit ,p : 145.

4- للإطلاع على النص الكامل للمعاهدة ينظر : جمال قنان ، المرجع السابق ، ص –ص : 77-81.

5-Ipid,155.

6-للإطلاع على بنود المعاهدة ، ينظر: جمال قنان ، **معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619-1830م)**دار هومة ، الجزائر 2010م ، د.ط ، ص-ص : 314-316.

7- يحي بوعزيز ، **علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوربا (1500-1830م)** ، دار البصائر، الجزائر ، 2009م ، د.ط ، ص-ص : 67-69.

وقد تولى مهمة القنصلية "بالتزار دوفياس Balthazar doveas" في 1627م بعد وفاة أبيه دوفيا لكن لا يوجد ما يثبت وجوده في الجزائر فعليا،[1] وبقي في هذا المنصب إلى غاية 1646م حيث عين في هاته الفترة مجموعة من القناصلة بالنيابة وهم على التوالي :

"ريكو Rico"، "بلانشا " Blanchard "،"بيو Piu"، "بيكي Piquet"حيث أوكلو شؤون القنصليةفي الجزائر،وبعد هذه الفترة استحوذ القديس "فانسون دوبون Vinson de Paul " على منصب قنصلية الجزائر[2].

في الوقت الذي كانت قد عقدت فيه معاهدة جويلية 1640م،[3] والتي أكدت على حقوق القنصل وامتيازاته، كما أصبح له الحق في حماية وتمثيل الرعايا الأوربيين الذين ليس لهم قناصل بالجزائر،[4] وقد تعاقب بعدها على القنصلية ثلاثة من الآباء اللازريين – رجال الدين- وهم:

"بارو Barreau "(1646-1661م) وقد تعرض للسجن مرتين الأولى سنة1647م حيث قام باشا الجزائر بسجنه إرضاءا للأهالي،[5] وقد أشاد جون وولف أن هذا القنصل صرف كل النقود المتوفرة ثم استدان لإنقاذ الأسرى حتى وصلت ديونه إلى 7000 بياستر، لكن الباشا أطلق سراحه تكريما له على المساعدة التي قدمها لضحايا الطاعون،[6] كما راسل هذا القنصل حكام مرسيليا بقوله:**«...إن السلطات الجزائرية لم تكن لديها الرغبة في العيش في جو يسوده السلم رفقة الفرنسيين...».**[7]

وخلفه القنصل "جون دوبورديو John Dubordieu" والذي بقي في القنصلية ما بين (1661-1673م) لكنه سجن إثر الحملة الفرنسية على جيجل 1664م[8] مما عكر صفو العلاقات بين البلدين فتزايدت بذلك صراعات البحارة الجزائريين ضد فرنسا، فأوفدت مبعوثها "تروبير Trubert" إلى الجزائر للتفاوض وتوصل

1-H D Degrammont, op, cit, p : 170.

2-Ipid, p : 196.

3- للإطلاع على محتوى المعاهدة، ينظر: جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا، المرجع السابق، ص-ص: 317-320.

4- نفسه ، ص-ص : 83-84.

5- عبد الرحمان الجيلالي ، المرجع السابق ، ص: 139.

6- جون وولف ، **الجزائر وأوربا (1500-1830م)** ، تر أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة ، الجزائر ، 2009م ، د.ط ، ص-ص : 297-298.

7- أوجان بلانتيت ، المرجع السابق ، ص: 245.

8- نفسه ، ص: 251.

الطرفان إلى اتفاق 1666م، والذي أضيف فيه حق الانسحاب إلى أي جبهة يختارها مع الرعايا الفرنسيين في حالة حدوث قطيعة بين البلدين.[1]

كما أثرت مسألة تهريب الأسرى التي كان من ورائها هذا القنصل على مجرى العلاقات مستغلا في ذلك تسهيلات المعاهدة السابقة،[2] ففي رسالة موجهة من طرفه إلى ديوان الجزائر في 13جوان 1673م ذكر فيها:« **...إن فرنسا هي سيدة في اتخاذ كل التدابير اللازمة فيما يخص رعاياها أينما وجدوا ...فإن أسلافكم،وحتى أنتم لم تعترفوا في يوم ما بقنصله...** » .[3] وبناءا على ذلك يتضح لنا أن حكام الجزائر لم يولوا أي اهتمام لقضية التمثيل الدبلوماسي الفرنسي، ونتيجة لتلك العوامل قام القنصل دوبورديو بالرحيل إلى فرنسا خوفا على حياته، وخلفه في شؤون القنصلية الفرنسية "القس لوفاشي Le vacher" إلى غاية تعيين الفارس "أرفيو D'Avrieux" الذي أرفقه الملك لويس الرابع عشر برسالة مؤرخة بتاريخ 4 ديسمبر 1674م ،كرسالة اعتماد للداي الحاجي محمد ،[4] ولكن بسبب الصراعات المعلقة بين الجزائر وفرنسا والمتمثلة في إطلاق سراح الأسرى الجزائريين مقابل نظرائهم الفرنسيين اضطر هذا القنصل إلى إقناع مسؤوليه لتسوية هذه القضية.[5]

وبعد رحيل القنصل أرفيو في أفريل 1675م خلفه الأب لوفاشي ، وتزامن تواجد هذا الأخير بتعرض الجزائر للهجمات الأوربية ، خاصة بعد إتهام الداي لفرنسا بتواطئ بحارتها مع أساطيل الأعداء مطالبا إياها بإعادة السفن الجزائرية التي انتزعت منهم،[6] فتأزمت بذلك في عهده العلاقات بين الجزائر وفرنسا خاصة في عهدي الداي بابا حسن والداي ميزومورطو من خلال قيام فرنسا بحملتي دوكين الأولى والثانية 1682-1683م[7].

ونتيجة لهذه الظروف أبرمت معاهدة 1684م، نصت على السلم مائة سنة، وأوكلت مهمة القنصلية لوكيل الباستيون" أوجي سورهاند Auger sorhainde" ثم عين مكانه "أندري بيول André Piolle" في

1- جمال قنان ، المرجع السابق ، ص: 100.
2- نفسه ، ص: 105.
3- أوجان بلانتيت ، المرجع السابق ، ص-ص : 267-268.
4- نفسه ، ص: 278.
5- جمال قنان ، معاهدات الجزائر مع فرنسا ، المرجع السابق ، ص: 109.
6- يحي بوعزيز ، علاقات الجزائر الخارجية ، المرجع السابق ، ص: 83.
7- عائشة غطاس ، العلاقات الجزائرية الفرنسية ، المرجع السابق ، ص-ص: 86.

فيفري1685م،[1] ويشير هذا الأخير في رسائله إلى حكام مرسيليا :« **...أن الجزائر تنوي قطع علاقاتها مع فرنسا ...** » وهكذا نستنتج أن هذا القنصل من أشد دعاة القوة العسكرية التي ظهرت في حملة ديستيري 1688م، مما أدى إلى قتله ورميه مع بعض الأسرى من فوهة مدفع وذلك بعد أن نهب الجزائريون قنصلية القنصل من أشد دعاة القوة العسكرية التي ظهرت في حملة ديستيري 1688م، مما أدى إلى قتله ورميه مع بعض الأسرى من فوهة مدفع بعد أن نهب الجزائريون بنهب القنصلية الفرنسية .[2]

وبهذا نلاحظ أنه كان يتم تغيير القناصل الفرنسيين بالجزائر[3] كل أربع أو خمس سنوات، ويصاحب هذا التغيير تقديم الهدايا للدولة الجزائرية، وقد يعود السبب في هذا التغيير إلى طمع بعض حكام الجزائر للحصول على هذه الهدايا.[4]

وعليه نقول أن الممثلين الدبوماسيين الفرنسيين كانو بمثابة الواجهة الأمامية للعلاقات الفرنسية الجزائرية بحيث كانوا همزة وصل بين البلدين، ذلك ما جعلهم يأثرون على مجرى العلاقات فكانوا إما يوجهونها نحو القطيعة أو الوئام خاصة مثلما رأينا تدخلاتهم في قضايا الأسرى والتجارة.

المطلب الثاني : البحرية الجزائرية بين القرصنة والجهاد .

حظيت الجزائر بمكانة هامة على المستويين الإقليمي والدولي بفضل تحالفها مع الخلافة العثمانية وتاريخ بحريتها التي تعتبر وسيلة رئيسية لرد العدوان المسيحي الأوربي، وذلك مادفع الدول الأوربية وعلى رأسهم فرنسا إلى إقامة علاقات دبلوماسية معها.

1-تحديد مفهومي القرصنة والجهاد البحري:

لقد تضاربت الآراء حول هاذين المصطلحين ومتى يكون الإستعمال الصحيح لهما، خاصة بعد أن قسم المؤرخون التاريخ إلى فترات زمنية محددة بإطار زمني معين، ما أوجب تخصيص مجموعة من المصطلحات لكل حقبة زمنية، ونحن في عرضنا هذا سنحاول تسليط الضوء على المصطلحين اللذين تم تداولهما في الفترة

1-H-D Degrammont,op ,cit,p:254.

2- صالح عباد ،المرجع السابق ، ص-ص : 143-144.

3- للإطلاع على قائمة القناصلة ونوابهم في الفترة مابين 1661-1717م ، ينظر الملحق رقم (9).

4- Venture du Paradis,Algérie au 18 éme siécle,Adolphe Jourdan,Alger ,1898,p:142.

العثمانية وكثر الجدل حولهما وهما: القرصنة والتي يسميها الأوربيين بلصوصية البحر، والجهاد البحري عند المسلمين، حيث برزا بصفة خاصة في القرن السابع عشر،ولإزالة الغموض حول معنيهما إرتأينا تعريف كل مصطلح كالأتي:

أ-الجهاد البحري بالمفهوم الغربي (القرصنة):

كلمة قرصنة مشتقة من كلمة "Corso" اللاتينية أي التسابق البحري وإن كانت قد أخذت في معناها الحقيقي من كلمة "Piraterie" أي سفن القراصنة التي كانت تخضع لبعض البحارة الذين يشبهون في عملياتهم إلى حد بعيد عمليات قطاع الطرق ، ولا يتراجعون عن مهاجمة أي سفينة حتى ولو كانت خاضعة لجيرانهم أو حكومتهم ليتمكنوا من أسرها أو الإستيلاء على حمولتها .[1]

وأقترن نشاط البحرية الجزائرية بأوصاف عديدة كاللصوصية، فوصفت على أنها وكر للقراصنة واللصوص رغم ممارستها مثل أي دولة بحرية في المشرق والمغرب بمفهومها الشرعي والقانوني الذي يحدده قانون البحر والأعراف الدولية،[2] كما تعتبر القرصنة شكل من الحرب تقوم فيه الدول بإشراك الخواص من أصحاب السفن في تكاليف وفوائد البحرية،[3]ويعرف جون وولف القرصان بقوله:**«...هو الشخص الذي كان حرا في النهب،ولايعترف بأي سلطة فوق إرادته الخاصة، فقد كان يهاجم بدون تمييز سفن أية دولة...ولكن رياس البحر كانوا أشخاصا موكلين من غيرهم للقيام بهذه المهنة...»**[4].

وقد ارتبطت القرصنة بتلك الحروب التي قامت في أوربا ثم إتسع نطاقها مع ظهور الدولة العثمانية على السواحل الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، مما أدى إلى اتساع هذه الظاهرة وتطور عملياتها وتعدد اتجاهاتها وبالأخص خلال القرن السابع عشر الذي يطلق عليه "قرن القرصنة".[5]

وفي هذا السياق نجد وليام سبنسر يصف أعمال البحارة بالقرصنة وذلك بقوله:**«...جعلت القرصنة من الجزائر قوة قاهرة في المنطقة الغربية للبحر المتوسط خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، فلم**

1- جلال يحي ،**تاريخ المغرب الكبير (العصور الحديثة وهجوم الإستعمار)**، ج3، دار النهضة العربية ، بيروت 1981م ، د.ط، ص: 20.

2- جمال قنان ، معاهدات الجزائر مع فرنسا ، المرجع السابق ، ص: 295.

3- المنور مروش ، **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني (القرصنة ، الأساطير والواقع)**، ج2، دار القصبة للنشر الجزائر ، 2009م د.ط ، ص : 8.

4- جون وولف، **رياس البحر** ، ترأبو القاسم سعد الله ، مجلة الدراسات التاريخية ، العدد1987،3م ، جامعة الجزائر ص: 43.

5- جمال الدين سهيل ، المرجع السابق، ص:143.

تكن مدينة الجزائر مرعبة للأمم والشعوب المسيحية أكثر من رئيسها الأسمى الباب العالي فقط، ولكنها إستمرت توحي بجو من الإحبار والرهبة خلال فترة طويلة لتدهور القوة العثمانية...».[1]

وقد بلغت البحرية الجزائرية في القرن 17م أوجها وذلك ما جعل حتى بعض الدول تعترف بها، لما وصلت له من مكانة في البحر الأبيض المتوسط، وهذا ما أكده القنصل الإنجليزي"كوتنغهار cottinghar" والذي كان في البلاط الإسباني بقوله:«**إن قوة وجرأة قراصنة شمال إفريقيا هما الآن على هذا النحو من الضخامة سواء في البحر الأبيض المتوسط أو في المحيط الأطلسي ، وأشهد أنني لم أعرف في حياتي شيئا قد جلب إلى البلاط الإسباني الأسى والخراب العميق الكبير غير هؤلاء القراصنة » .**[2]

ومن هذا يتضح أن مؤرخي الغرب(أو بالأحرى الضفة الشمالية للمتوسط) أضفوا على نشاط البحرية صفة القرصنة، والجدير بالذكر أن التسمية التي أطلقها الأوربيين على نشاط الأسطول تعدت هذا المصطلح إلى لصوص البحر وقورصو وقد تداخلا هاذين المصطلحين في معنييهما وجاءا كالأتي:

-لصوص البحر(Les pirates):وتعني كلمة لص البحر في اللغة العربية السارق أومن يفعل شيء في الستر ولصوصية البحر هي تكرار في سرقة السفن ومن صفاتهم عدم الوفاء ويعملون خدمة لمصلحتهم ولا قانون عليهم.[3]

-القورصو: تداولت كلمة قورصو بين الأوربيين وهي شكل من أشكال العنف خاصة في البحر المتوسط، وقد سمي باسم الحرب المقدسة لما امتاز به من سمات تقربه من القرصنة ويقول أحمد توفيق المدني في هذا الإطار:«**... كانت القرصنة في الجزائر صناعة وطنية إنما كانت لها نظم وقوانين لا تتعداها مع الدول البحرية ... فكانت الدول التي لها قناصل في الجزائر تتمتع بالحرية البحرية ولا ينالها من المراكب الجزائرية وتدفع مقابل ذلك ، أما الدول الأخرى فكانت تعتبر في حالة حرب دائمة...»**،[4] ومن هنا نلاحظ أن المؤرخين الأوربيين قد حاولوا إضفاء صفة القرصنة تبريرا لتحرشاتهم بالبلاد.

1- وليم سبنسر ، المرجع السابق ، ص: 11.

2- Dan Le Pierre, Histoire de barbarie et de ses corsaires,Pierre racolat, Paris,1646,p:315

3- المنور مروش : المرجع السابق ، ص-ص : 144-145.

4- أحمد توفيق المدني ،**كتاب الجزائر** ،المطبعة العربية ،الجزائر،1931،د.ط ، ص: 27

-ب-الجهاد البحري بالمفهوم الإسلامي:

اقتحم العرب المسلمون مجال البحر بهدف تأمين الفتوحات الإسلامية أو تكثييف الحروب الدفاعية، والجامع بين هذين السببين الجهاد في سبيل الله الذي يستمد مقوماته الشرعية من وصايا الصحابة والخلفاء الراشدين ومن فتاوي الفقهاء وإجتهادتهم.[1]

وقد رفع الإسلام درجة المجاهد وفضله عن الآخرين لقوله تعالى:﴿**ٱنفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَٰهِدُوا بِأَمْوَٰلِكُم وَأَنفُسِكُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم تَعْلَمُونَ**﴾،[2] كما وردت الكثير من الأحاديث في فضل غزو البحر ومكانته عند الله، حيث روى الطبراني وإبن عساكر وغيرهما بأسانيدهم عن واثلة إبن الأسقع – رضي الله عنه – قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم- :« **من فاته الغزو معي فاليغزوا البحر** »،[3]وهكذا تتبين لنا المكانة العالية للجهاد البحري في الإسلام .

كما نجد المؤرخة كوين شوفالييه تؤكد بأن القرصنة قسم من الجهاد وذلك بقولها:«**...أن القرصنة هي حرب مشروعة تتم بواسطة بيان صريح للحرب...إذ بالنسبة للمسلمين فإن القرصنة قبل كل شيء شكل من أشكال الجهاد في البحر...**»[4] وقد قام سكان شمال إفريقيا بالجهاد البحري ضد القراصنة الأوربيين وغيرهم،[5] إذ كان رجال الجهاد البحري يخرجون على سفنهم لاستقبال سفن الوافدين والدفاع عنها، وكانت هذه السفن مسلحة لتتمكن من منازلة الأعداء، مع خضوعها لسلطة تلك القيادات التي تحكمها.[6]

1- جمال الدين سهيل ، المرجع السابق ، ص : 141.

2- **سورة التوبة** ، الآية : (41).

3-نقلا عن محمد أمين عطلي ،**نشاط البحرية الجزائرية في القرن السابع عشر وأثره في العلاقات الجزائرية الفرنسية** رسالة ماجستير في التاريخ الحديث ، المركز الجامعي بغرداية ، 2011-2012م ، ص : 54.

4- كورين شوفالييه ،**الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر (1510-1541م)** ، تر جمال حمادة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007م ، د.ط ، ص: 38.

5- حمدان بن عثمان خوجة ، المرجع السابق ، ص: 79.

6- جلال يحي ، المرجع السابق ، ص:20.

وظل الجهاد البحري بالجزائر موردا للرزق ومصدرا للثروة وعاملا حاسما في تنشيط اقتصاد الإيالة والدفاع عنها من الهجومات الخارجية على غرار ما كان يدعيه الأوربيين من تشويه وتجريح للبحرية بإعتبارهم إياها ملجأ القراصنة،[1] ولم تكن طائفة رياس البحر بحارة عاديين بشهادة المؤرخين المسلمين، ومنه مانقله لنا السفير المغربي"التمقروتي" أثناء إقامته بمدينة الجزائر سنة 1584م، حيث يقول:**«...ورياس الجزائر يوصفون بالشجاعة وقوة الجأش ونفوذ البصيرة في البحر يقهرون النصارى في بلادهم، فهم أفضل من رياس القسطنطينية بكثير وأعظم هيبة وأكثر رعبا في قلوب العدو...».**[2]

ومنه نرى أن القرصنة والجهاد البحري مصطلحان متضادان ودليل ذلك أنه ما كان يقوم به البحارة الجزائريون في عرض البحر المتوسط لم يكن دافعه السلب والنهب بقدر ما كان دافعه حماية الأراضي الإسلامية من أي خطر أجنبي يرصدها وتلك هي الأهداف التي يشملها الجهاد البحري.

2-الأسطول الجزائري:

يعتبر القرن السابع عشر لدى الكثير من المؤرخين العصر الذهبي للبحرية الجزائرية، ويرجع ذلك إلى قوة الأسطول وعدد وحداته ، بالإظافة إلى حجم غنائمه البحرية التي كان يحصلها رياس البحر، وبهذا فقد عرفت وحدات هذا الأسطول منذ عهد خير الدين تطورا سريعا بلغ ذروته في النصف الأول من القرن السابع عشر حيث أضفى على الإيالة الجزائرية مكانة دولية مرموقة،[3] لما تمتع به رياس البحر من كفاءة وقوة جعلت أغلب مؤرخي ذلك العصر يشيدون بها وعلى رأسهم الأسير الإسباني هايدو حيث يقول:**«...يبحرون شتاء وربيعا دون خوف، ويجوبون البحر المتوسط من شرقه وغربه دون أن يعيروا أي اهتمام لمراكبنا مستهزئين ببحارتنا، حتى يخيل للمرء أنهم يخرجون لصيد الأرانب البرية، وهذا راجع لكون المراكب الجزائرية خفيفة تسبق الريح على عكس المراكب المسيحية التي لا تستطيع منعها من الغزو...».**[4]

1- جمال قنان ،**قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر** ، منشورات المتحف الوطني المجاهد ، الجزائر 1994م، د.ط ، ص: 37.

2- نقلا عن : مولاي بلحميسي ،**الجزائر من خلال الرحالة المغاربة في العهد العثماني** ، ش.و.ن.ت ، الجزائر ، 1981م ط2 ، ص: 57.

3- محمد أمين عطلي ، المرجع السابق ، ص: 75.

4- Diego De Haedo ,Histoir des rois d'Alger,traduit H-D Degrammont ,Adolphe Jordon, Alger,1881,p-p:18-19.

وخلال الفترة الممتدة ما بين (1621-1645م) بلغ كبر الأسطول الجزائري أقصاه خاصة في عهدي إبراهيم عرباجي و علي بتشين، فقد قدر نائب القنصل الفرنسي "فرونسوا شيه François Chée" سنة 1621م حوالي 85 سفينة حربية كلها حسنة التسليح والتجهيز، ويذكر "بيتيس دي لاكروا Bétis de Lacroix" أن البحرية الجزائرية ضمت 45 سفينة حربية و3 قادرغات و6 غاليوطات، و20 من نوع بركانطي (فرجاطة) في سنة 1645م؛ أي ما مجموعه 74 قطعة.[1]

أما خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر وخاصة في الفترة مابين (1659-1662م)كان للجزائر 42 سفينة كبرى، وفي سنة 1666م امتلكت حوالي 30 بارجة حربية وبعض القوادس ،ويرجع السبب في تناقص وحدات الأسطول في هذه الفترة إلى الظروف التي كانت تمر بها الجزائر من خلال مشاركتها إلى جانب الدولة العثمانية في حرب كريت [2] (1645-1669م)، وتدهور الأوضاع الاقتصادية للإيالة مقارنة بالتقدم الصناعي الذي شهدته أوربا في هذه الحقبة، وفي سنتي (1680-1681م) أحصي للجزائر 22 بارجة بحرية من 30 إلى 40 مدفع.[3] حيث يذكر القنصل الفرنسي "بيول "في التقرير الذي قدمه خلال سنة 1686م، أن الجزائر كانت تملك مايزيد عن 21 قطعة بحرية يضاف إليها عدد من المراكب الصغيرة ،[4] وهكذا نلاحظ تناقص السفن تدريجيا مع أواخر القرن السابع عشر إلى غاية تراجعها بشكل غريب مع مطلع القرن الثامن عشر نتيجة للحملات الأوربية المتكاثفة على السواحل الجزائرية ، والتي كان مسعاها كسر شوكة هذه القوة البحرية .[5]ومانلحظه هنا أن الجزائر لم تعمل على إصلاح وتجديد السفن التي غنمتها وتضعها كقطع داعمة في بحريتها .

1- نقلا عن أمين محرز ، المرجع السابق ، ص: 205.

2- **حرب كريت** : جرت هذه الحرب سنة 1664م بسبب إستيلاء فرسان مالطة على عمارة عثمانية كانت متجهة نحو مصر وعلى متنها بضائع ثمينة ، فقرر السلطان العثماني إرسال جيشه إلى جزيرة كريت في 30 أفريل 1645م ، لكن البنادقة عارضوه واستنجدو بفرنسا وباقي الدول الأوروبية ، ينظر : كمال حسنة ، المرجع السابق ، ص-ص: 36-37.

3- المنور مروش ، المرجع السابق ، ص: 232.

4- ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية ، المرجع السابق ، ص: 194.

5- ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي ، **الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)**،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984م ، د.ط ، ص: 45.

3- الغنائم البحرية:

شهدت البحرية الجزائرية تطورا كبيرا وتزايدا ملحوظا في الغنائم والعائدات خلال القرن السابع عشر، هذا ماجعلها تعرف زيادة في مداخيل الدولة، والتي ساهمت بدورها في تطوير بحرية الجزائر عسكريا ، وهذه الغنائم كانت تقسم بالدرجة الأولى من قبل رياس البحر،[1] كما بلغت قيمة هاته الغنائم ذروتها في السنوات التالية:

-(1602-1627م) في هذه الفترة تغيرت نظرة الجزائر للمحيط الأطلسي، خاصة وأن نشاطها البحري قد تضخم، فمثلا في التسع سنوات مابين (1613-1621م)سجلت القنصلية الفرنسية أن الرياس إستولوا على 936 سفينة من مختلف البلدان الفرنسية والهولندية والإنجليزية والألمانية.[2]

-(1628-1634م) وهنا تم الإستيلاء أثناء الحرب ضد فرنسا على 80 سفينة أسر بها 1331 شخص، مما جعل مجمل الغنائم في تلك الحرب ترتفع إلى حوالي 475200 جنيه، وبالتالي وصل مجموع الغنائم إلى مايقارب 600 مركب.[3]

كما ازدهرت هذه الغنائم في النصف الثاني للقرن السابع عشر في فترات صعود ونزول حيث بلغ عدد الغنائم سنة 1674م حوالي 38 سفينة، وفي 1675م بلغت 83 سفينة، وفي السنة الموالية حوالي 58 سفينة، أما في سنة 1677م فتراجعت إلى 12 سفينة ،[4] ويعود السبب في تراجع هذه الغنائم إلى الأزمات الداخلية والتحرشات الأجنبية خاصة بعد نهوض الأساطيل الأوربية بغية القضاء على الأسطول الجزائري، وهذا ما أدى بدوره إلى تقلص عائدات الغزو البحري حيث شكلت معاهدات السلام التي أبرمتها الجزائر ودول أوربا عائقا كبيرا لها، وبالرغم من تقلص غنائم النشاط البحري إلا أن عائدات إفتداء الأسرى بقيت على حالها وأبقت على حيوية المداخيل ، وبالتالي فالأسرى شكلوا جزءا لا يتجزأ من غنائم البحر في القرن السابع عشر .[5]

أما بخصوص تقسيم الغنيمة فعندما يحصل البحار عليها مهما كانت قيمتها، فإنه يقطع رحلته البحرية ويقتاد بها نحو الميناء، وقبل ذلك يعاين السفينة ويقدر قيمتها فإذا كانت ذو قيمة كبيرة يأخذ ركابها، ويكلف

1-جمال قنان ، نصوص ووثائق ، المرجع السابق ، ص: 194.

2- أمين محرز ، المرجع السابق ، ص: 210.

3- Dan Le Pierre,op,cit,p :320.

4- أمين محرز ، المرجع السابق ، ص: 212.

5- محمد أمين عطلي ، المرجع السابق ، ص: 99.

بعض بحارته بقيادتها نحو الميناء ، أما إذا كانت قليلة الثمن فيؤخذ ركابها باعتبارهم أسرى، ثم ويفكك أجزائها يغرقها في البحر.[1]

المطلب الثالث: قضية الأسرى

تميز القرن السابع عشر بظاهرة الغزو البحري في حوض البحر المتوسط من صنفين الإسلامي والمسيحي، وهذا ما نتج عنه مسألة الأسر الذي أصبح آفة عالمية والأسرى بضاعة للتفاوض، ونتيجة لذلك العمل الشنيع الذي كان يقوم به القراصنة الأوربيين عمد رياس البحر في الجزائر إلى مداولة هذا العمل كردة فعل، وكمشروع يهدف للدفاع عن المسلمين وحماية أراضيهم، لكن هذا العمل تطور ليصبح نشاطا اقتصاديا، وبالتالي شكل ذلك القسم الأكبر من مداخيل الجزائر،[2] وقد تنوعت أصول الأسرى الأوربيين بحيث نجد أغلبهم من إسبانيا والبرتغال وإيطاليا وفرنسا أما الألمان فعددهم قليل في الجزائر خاصة في القرن الثامن عشر.[3]

وقد حظي الأسرى الأوربيين في الجزائر بمعاملة حسنة وهذا ما يتجلى مع الأسير "تيدنا Tedna "الذي وقع في أيدي البحارة الجزائريين بحيث يذكر أن الأسرى لم يعاملوا معاملة سيئة، والأكثر من ذلك أن هذا الأسير أصبح مساعدا لباي الغرب،[4] كما شهد علي حسن معاملة الجزائريين الأسرى الأوربيين المسيحيين أنفسهم، من أمثال المؤرخ الإيطالي "سلفاتوري بونو Salvatore Bono" بقوله:**«...فبينما كان الرقيق المسيحيين يتأملون في المدن البربرية كان مسلموا المغرب يحتفظ بهم كعبيد في ظروف قاسية جدا، بالعديد من مدن الساحل الأوربي...».**[5]

والجدير بالذكر أن رياس البحر عند قبضهم على الأسرى يتوجهون للداي ويقدمون له تقريرا مفصلا يتضمن كل ماجرى لهم أو اعترضهم في عرض البحر، وعن عدد الأشخاص الذين أسروهم وعن كمية ونوعية البضائع المغتنمة ،[6] أما عملية شراء الأسرى تتم بواسطة تجار متخصصين يجنون من خلالها أرباحا مضاعفة حيث يذكر

1-L'Augier De Tassy,Histoire du royaume d'Alger, Édition loysel ,paris, 1992, p:162.

2- حنيفي هلايلي ،**التنظيم العسكري للبحرية الجزائرية في العهد العثماني** ، مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية العدد24، 2007م ، جامعة قسنطينة ، ص: 273.

3-هابنسترايت ج-أو ، **رحلة العالم الألماني هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس 1732م**،تر ، تق ، تع ، ناصر الدين سعيدوني ، دار الغرب الإسلامي ، تونس ، 2007م ، د.ط ، ص: 34.

4-أحميدة عميراوي ، **الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر (مذكرات تيدنا أنموذجا)** ، دار الهدى ، الجزائر ، 2003، د.ط ، ص: 33.

5- نقلا عن : عمار عمورة ، **الجزائر بوابة التاريخ** ، ج2، دار المعرفة ، الجزائر ، 2006م ، د.ط ، ص: 230.

6- L'Augier De tassy , op , cit , p:162.

شريف الزهار في مذكراته :« **...وكانت تلك الغنائم تباع بباب البادستان[1] فيه للتجار ربح قوي ... وكان السماسرة ينادون على الأسارى وقيمة كل أسير ميتادورو، فكان الناس يملكونه مدة ما أقاموا أسارى ...**» .[2]

ولقد خصصت الدولة الجزائرية للأسرى بالجزائر عدد من المراكز لجمع العبيد ولا يعود إلى أوطانهم إلا بعد أن تدفع دولهم أو المنظمات الدينية المسيحية[3] قيمة الفدية ،[4]

ولقد اختلفت وتعددت الآراء حول أسعار الافتداء في النصف الثاني من القرن السابع عشر وهذا يظهر جليا من خلال الجدول الذي يمثل بيع الأسرى الأوروبيين في الجزائر(1656-1700م) كالآتي : [5]

السنوات	1656م	1664-1663م	1666-1665م	1697-1696م	1700-1699م
سعر الأسير	مابين65- 397 قرش إشبيلي	172-38 قرش إشبيلي	255-100 قرش إشبيلي	324-102 قرش إشبيلي	496-110 قرش إشبيلي

نلاحظ من خلال هذا الجدول بأن ثمن الافتداء تضاعف تدريجيا في هذه الفترة، وقد يعود السبب في ذلك إلى تراجع الغنائم البحرية مثلما أشرنا آنفا، كما نرى أن هذه القيم غير ثابتة وتختلف من سنة لأخرى على حساب مبدأ الندرة والكثرة، وكذا حالة الأسير الاجتماعية والصحية أما فيما يخص تعداد الأسر

1- يذكر لوجي دي تاسي أن عملية بيع الأسرى تقام في مزاد علني حيث يباع الأسير لأعلى ثمن مقترح ، ينظر :
Ipid,p-p :274-275.

2- أحمد الشريف الزهار ،**مذكرات نقيب أشراف الجزائر(1754-1830م)**،ش.و.ن.ت، الجزائر،1974م،د.ط ،ص:27.

3- لعبت هذه المنظمات دور كبير في حصول الأسرى على الحرية ، خاصة منظمة الثالوث المقدس ، ومنظمة سيدة الرحمة ، ينظر : بلقاسم قرباش ،**الاسرى الأوروبيون في الجزائر خلال عهد الدايات (1671-1830م)**،رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة معسكر 2016م ،ص: 188.

4- جمال قنان ، معاهدات الجزائر مع فرنسا ، المرجع السابق ،ص: 301.

5- عائشة محمة ،**الأسرى الأوروبيون في مدينة الجزائر ودورهم في العلاقات بين الجزائر ودول الحوض الغربي للمتوسط (ق16-17** رسالة ماجستير في التاريخ الحديث ، المركز الجامعي بغرداية ، 2011-2012م .ص:20.

فالتقديرات الرقمية المطروحة كلها مستخرجة من مصادر أوربية متناقضة بعض الأحيان وتقدر بعشرات الآلاف خاصة في العقد الثاني من القرن 17م.

ويبين لنا هذا الجدول عدد الأسرى في الفترة الممتدة مابين (1640-1701م): [1]

السنة	المصدر	عدد الأسرى
1640م	إيمانويل درندا	40000/30000
1656م	صانصون دابفيل	40000/30000
1660م	دافيتي (طبعة روكولس)	35000
1660م	لويس دوماي	5000
1662م	الأب أوفري	12000(كاثوليكي)
1665م	دوفال	أزيد من 40000
1671م	الأب لوفاشي	14000
1675م	الفارس أرفيو	12000/10000
1675م	جون وولف	18000
1678م	دوفركور	30000/20000
1683م	مانسون-ماليه	40000-35000
1684م	بيتيس دي لاكروا	35000
1693م	لورانس أرشيف (De propagandafide)	4000
1698م	نفسه	2600
1700م	كوملان ودي لاموت	10000/8000
1701م	لورانس	3000

1- نقلا عن : أمين محرز ، المرجع السابق ، ص: 214. ينظر أيضا : بلقاسم قرباش ، المرجع السابق ، ص: 302.

وما يمكننا ملاحظته في هذا الجدول أن الكتابات الأوروبية قد تضاربت في تقدير عدد الأسرى حتى في نفس السنة الواحدة ، بحيث نجدها قد بلغت في إحصائهم ، وربما يرجع هذا التضخيم إلى إلصاق صفة القرصنة على البحرية الجزائرية كما رأينا سابقا ، وبالتالي فهذه التقديرات ما هي إلا تبرير لتحرشاتهم على السواحل الجزائرية .

ومن هنا لابد من بيان أن مدينة الجزائر كانت تشهد ارتفاعا في عدد السكان بحيث لا تستوعب عدد المسيحيين التي تضمنته هذه الإحصاءات[1].

وعلى كل حال فقد أثرت قضية الأسرى الأوربيين على طبيعة العلاقات بين الجزائر وفرنسا بحيث نجد سهم عملية افتداء الأسرى وتبادلهم يتصاعد مع السير الحسن للعلاقات، لهذا عقدت فرنسا مع حكام الجزائر عدة اتفاقيات تناولت مختلف القضايا العالقة بين الطرفين على رأسها قضية الأسرى وافتدائهم،[2] حيث نوقشت قضية الأسرى في عدة معاهدات، كما شكلت بذلك مسألة فرار الأسرى حساسية في العلاقات بين البلدين لكونهم حق للجزائر وهو ما لم تنازعها فيها فرنسا.[3]

وقد لعب الأسرى الفرنسيون دورا كبير في تحريك أسس العلاقات الجزائرية الفرنسية فنجد مثلا الداي شعبان طلب من الملك الفرنسي لويس الرابع عشر بأن يكون "روني لومبير Renylumper" الذي سبق وأن كان أسيرا في الجزائر قنصلا لها،[4] كما كان للقناصل الفرنسيين دور مهم في افتداء الأسرى والتقليل من معاناتهم وإلى جانبهم التنظيمات الدينية بحيث يعتبر القنصل الحامي الغير رسمي لرجال هذه التنظيمات،[5] والجدير بالذكر أن قضية الأسرى قد نوقشت في عدة معاهدات منهما معاهدة 21مارس 1619م، حيث تطرقت في بندها الرابع إلى «**...لن يسمح لقرصان بلدان وممالك أخرى بسوق الأسرى من الفرنسيين إلى الجزائر أو إلى سواحلها، وإذا ماحدث ذلك فإنه سيطلق سراحهم في الحال وترد إليهم مراكبهم وأمتعتهم...**».[6]

1-أمين محرز ، المرجع السابق ، ص: 215.

2- جمال قنان ، معاهدات الجزائر مع فرنسا ، المرجع السابق ، ص: 58.

3-جون وولف ، الجزائر وأوربا ، المرجع السابق ، ص-ص: 424-425.

4- أوجان بلانتيت ، المرجع السابق ، ج2، ص: 137.

5- جون وولف ، المرجع السابق ، ص: 217.

6- جمال قنان ، المرجع السابق ،ص: 312.

كما أرسل الداي حاجي محمد رسالة مؤرخة في 17 فيفري 1675م جا فيها :«...**إن كثير من المسلمين هم أسرى بفرنسا، ورغبتنا في ذلك أن نصل إلى تحريرهم جميعا، فما على فرنسا إلا أن تحضرهم إلينا ثم نقوم من جانبنا مباشرة بإخلاء سبيل هؤلاء الفرنسيين حتى يكون معنى المحبة قويا من هذا الجانب أومن ذاك...ذلك ما كنا نرغب في أن نحذر جلالتكم منه بواسطة هذة الرسالة...**»،[1] وهذا ما يوضح دور الأسرى في سير العلاقة بين البلدين.

وعليه نجد معاهدة السلم الموقعة في 1684م قد تطرقت إلى وضعية الأسرى الفرنسيين بالجزائر فذكر في البند الثامن أن«**...كل الفرنسيين الذين أسرو من طرف أعداء إمبراطور فرنسا وأقتيدو إلى مدينة الجزائر...سيطلق سراحهم ...** » أما البند العاشر ينص على تحريم عمليات الأسر بين الطرفين حتى لو كان ذلك على متن السفن الأجنبية.[2]

كما جاء في معاهدة 1689م تكفل القنصل الفرنسي بإجراءات الافتداء، فالبند11 يخول لقنصل فرنسا افتداء كل أرقاء فرنسا الذين أسروا من طرف أعداء فرنسا وحولوا إلى الجزائر، ونفس الإجراء يتبع في حالة أسرى الجزائر في فرنسا.[3]

ومما سبق نستشف أن أغلب بنود هذه المعاهدات خصصت لمسألة الأسرى، وهذا ما يوضح عجز كلا الطرفين عن حل هذه المشكلة، ودليل ذلك استمرارية نفس البنود المتعلقة بهذا الجانب في معاهدات النصف الثاني من القرن 17م، ويعود ذلك إلى عدم الالتزام بهذه البنود مما أوجب تأكيدها، بالإضافة إلى التوتر الذي كان يصيب العلاقات، ويظهر هذا جليا في إخلال فرنسا بنود معاهدة1684م، وتعمدها تضليل المسؤولين بخصوص قضية إطلاق سراح الأسرى، وبالتالي لم تهدأ العلاقات بين البلدين نحو هذا العامل إلا بعد أن سويت هذه المسألة نهائيا سنة 1692م.[4]

المبحث الثاني:العوامل الإقتصادية

اتسمت العلاقات الجزائرية الفرنسية في الفترة الحديثة بطابع الأهمية نتيجة تداخل المصالح وترابطها، حيث انفردت فرنسا من بين الدول الأوربية بالخصوصية، وساعدها في ذلك اتفاقها مع الباب العالي، وتطور ذلك

1- أوجان بلانتيت ، المرجع السابق ، ج1، ص: 281.
2-جمال قنان ، معاهدات الجزائر مع فرنسا ، المرجع السابق ، ص-ص :344-345.
3- جمال قنان ، مرجع سابق ، ص-ص ، 358-359.
4- جمال قنان ، قضايا ودراسات ، المرجع السابق ، ص: 51.

إلى أهمية اقتصادية استفادت منها فرنسا أكثر من الجزائر والباب العالي، والمتمثلة في الإمتيازات والتجارة الخارجية حيث لعب هذين العاملين دورا كبيرا في تحريك العلاقات الجزائرية الفرنسية نحو السلام أو التوتر

المطلب الأول: الإمتيازات [1](الباستيون نموذجا)

ارتبطت إيالة الجزائر مع فرنسا منذ بداية العصر الحديث بالميدان التجاري، الذي ميز العلاقات بين البلدين فترة من الزمن فسار بهما إلى إتباع سياسة مرنة رغبة منهما في الحفاظ على استمرارية التعاون بينهما ،[2]خاصة بعد إبرام فرنسا معاهدة الامتيازات مع الدولة العثمانية سنة 1536م،[3] والتي مثل فيها الملك الفرنسي المبعوث "دي لافوري De lafuri " والسلطان العثماني سليمان القانوني،[4] وهذه المعاهدة في الأصل هي اتفاق للتعاون والصداقة.[5]

ويشير بلانتيت بأن المادة الثانية عشرة[6] منها قد تطرقت خصيصا لمصالح فرنسا في الجزائر بحيث تسمح بإصطياد المرجان والسمك في الجزائر وتونس ،[7] ونلاحظ أن هذا البند مخالف للبند الذي ذكره فريد بك.[8]

وبناءا على ذلك حرصت فرنسا منذ حصولها على معاهدة الامتيازات[9] على إنشاء مؤسسات تجارية لها في كل من عنابة والقالة والقل حيث أنشأ التاجران "توماس لانش"Thomas lunch" و"دييي كارلين

1- **الإمتيازات** :هي الحقوق والتسهيلات التي منحها السلاطين العثمانيون للدولة الأجنبية ورعاياها على أراضي الدولة العثمانية في فترات مختلفة ، ينظر : سهيل صابان ، المرجع السابق ، ص: 36.

2- محمد زروال ،**العلاقات الجزائرية الفرنسية (1791- 1830م)**، مطبعة دحلب ، الجزائر،1994م ، د.ط ، ص:12.

3- تضاربت آراء المؤرخين حول تاريخ تحديد تاريخ إبرام المعاهدة بين الدولة العثمانية وفرنسا ، هل وقعت في 1535م أم 1536م ، ينظر الشيخ لكحل ، **نشاط وكالة الباستيون الجزائرية الفرنسية خلال النصف الأول من القرن 17م (1604-1659م)** ، رسالة الماجيستير في التاريخ الحديث ، جامعة غرداية ، 2012-2013م ، ص: 14.

4- **سليمان القانوني** :ولد في 6 نوفمبر بطرابيزون على ضفاف البحر الأسود ، تولى الحكم بعد وفاة أبيه سليم سنة 1520م ، عرف بعلاقاته مع الغرب وخاصة مع الملك الفرنسي فرنسوا الأول توفي سنة 1564م ، ينظر :كمال حسنة المرجع السابق ، ص: 15.

5- فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية** ، تح إحسان حقي، دار النفائس ، بيروت، 1981م، ط1، ص: 224

6- لقد ورد هذا البند الذي أشار له بلانتيت في معاهدة نقلها جمال قنان في مؤلفه ، وينص على :« **إن أسلافنا الأجلاء ذوي الذكر المجيد منحو الفرنسيين حق صيد المرجان والسمك في خليج شتورة التابع للجزائر وتونس ، فإننا نرخص لهم نحن أيضا بصيد المرجان والسمك في هاته الجهات العادة القديمة ولن نسمح بمضايقتهم من طرف أي أحد حول الموضوع** » ،ينظر جمال قنان ، نصوص ووثائق ، المرجع السابق ، ص: 70

7-أوجان بلانتيت ، المرجع السابق ، ص: 46.

8- فريد بك المحامي ، المصدر السابق ، ص: 228.

9-للإطلاع على النص الكامل للمعاهدة ، ينظر : فريد بك المحامي ، نفسه ص-ص : 224-229.

Didiercarlin"سنة 1561م، مؤسسة تجارية ومركزا لصيد المرجان،[1] وهومايعرف فيما بعد بحصن الباستيون،[2] وكانت هذه المؤسسات تدفع ضرائب سنوية متفق عليها إلى الباشا من جهة وإلى باي قسنطينة الذي تقع هذه المراكز في مقاطعته من جهة أخرى، وفي المقابل تمتعت فرنسا بحق صيد المرجان وتصدير الحبوب إلى أوربا.[3]

ورغم اهتمام هذه المؤسسات بالمرجان إلا أنها تحصلت على امتياز شراء الجلود والصوف والشمع من أهالي المنطقة ، وكذلك نجحت في تصدير كميات غير محدودة من الحبوب بفضل الهدايا التي كانت تقدمها للحكام المحليين،[4] وهذا ما ترتب عنه تأزم في العلاقات الجزائرية الفرنسية خاصة بعدما أصبحت شركة لانش تتصرف وكأنها في بلد محتل دون احترام للاتفاقيات المبرمة بين الطرفين ، ففي حين سمح لهم بإقامة مستودع كبير للتجارة استغلوا الفرصة لتحويله إلى قلعة عسكرية لحماية تجارتهم وكثفوا في في تصدير حبوب الشرق الجزائري.[5]

لكن هذا الأمر لم يكتب له الاستمرار إذ تعرض حصن الباستيون سنة 1591م، إلى الهدم بسبب احتكار كامل لحصاد القمح الذي صدر بأكمله، مما منع السلطات الجزائرية من مواجهة المجاعة في تلك السنة، فأجبر بذلك ديبي ولانش على الانسحاب،[6] وفي ظل تلك الظروف المتسمة بالخلافات بين الطرفين لم تتوقف فرنسا

1- **المرجان** :نبات ينمو في أعماق البحار، موجود في مرسى الحرز ومدينة تنس وسبتة ومدينة الجزيرة ، يشبه في نموه الأشجار ويتجمع في الماء ، ينظر : أبو القاسم بن حوقل ، **المسالك والممالك** ، مطبعة أبريل ، ليدن –هولندا ، 1873م ، د.ط ، ص-ص : 50-51.

2- كمال بن صحراوي ،**الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات** ،رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة معسكر 2007-2008م ص-ص : 103-104م . للإطلاع على مخطط مركز الباستيون ، ينظر : الملحق رقم (14).

3- أبو القاسم سعد الله ،**محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الإحتلال)**،ش.و.ن.ت، الجزائر ،1982م، ط3،ص:13.

4- المنور مروش ، المرجع السابق ، ج1، ص:83.

5- محمد خير فارس ،**تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الإحتلال الفرنسي** ، مكتبة دار الشروق ، بيروت ،1979م ،د.ط، ص: 130.

6- سعيد دحماني ،**من هيبون –بونة إلى عنابة (تأسيس قطب حضري)**، منشورات مؤسسة بونة للبحوث والدراسات ، الجزائر ، 2007م،د.ط، ص:130.

عن عقد معاهدات تضيف أو تجدد امتيازاتها التجارية على السواحل الجزائرية بحيث وقعت اتفاقية عام 1597م، تم فيها الاعتراف بامتيازات التجار الفرنسيين في الجزائر.[1]

غير أن هذا التقارب لم يدم طويلا مع مطلع القرن 17م، حيث قام "خيضر باشا" بتدمير الباستيون سنة 1604م، واستولى على 6000 سكين نقدية، فالتجئت بذلك فرنسا إلى الباب العالي لطلب إعادة بناء الحصن، فامتثل هذا الأخير للطلب وأرسل "محمد خوجة" لتسوية القضية لكنه فشل في ذلك،[2] ومع ذلك تجددت معاهدة الامتيازات في نفس العام، وأضيفت فيها مادة جديدة تنص على امتلاك فرنسا الحصن والمخزن الموجود بالقالة،[3] وأمام هذا الوضع الذي اعتبرته حكومة الجزائر خطرا قامت بالهجوم على الحصن الجديد، وقام الدوق دوكيز بتجهيز حملة تحت قيادة "البارون دالمان Baron Delman" سنة 1618م حيث شرع هذا الأخير مع وصوله إلى ترميم الباستيون، وذلك ما أثار أعضاء ديوان الجزائر فقاموا بمهاجمة الحصن وتدميره من جديد،[4] ونجم إثر هذه المشاحنات توقيع المعاهدة الأولى سنة 1619م، والتي كان يمكن أن تكون ركيزة للسلم والوئام بين الطرفين، لكن مقتل البعثة كما أشرنا سابقا حالت دون ذلك.[5]

ونتيجة لهذه التصرفات لم تبرم أي معاهدة بين البلدين وظلت التحرشات قائمة بينهما حتى 19سبتمبر 1628م، وهي السنة التي تمكنت فيها فرنسا من استرجاع امتيازاتها في الإيالة عبر معاهدة صانصون نابليون التي نصت على إعادة الباستيون،[6] كما أمضي إتفاق جديد في عام1640م، أعيد من خلاله ترميم الباستيون بعد أن تم تخريبه سنة 1637م، وأرسلت فرنسا "دي كوكيلde Coquil إلى فتح المفاوضات حيث تمكن هذا الأخير من إبرام معاهدة سمحت للفرنسيين ببناء الباستيون وملحقاته،[7] وظلت أحوال الباستيون

1- محمد الصالح العنتري ،**فريدة منسية في حال دخول الأتراك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها** ،مر-تح، يحي بوعزيز ،دار هومة ، الجزائر ، 2007م،د.ط،ص:46

2-H D Degrammont ,op, cit ,p:145.

3- يحي بوعزيز ، الموجز في تاريخ الجزائر ، المرجع السابق ، ص:100.

4- paul Masson , Histoire des établissement et du commerce française dans l'Afrique barbaresque(1560-1793),Libraire Hachette ,paris ,1903,p:22.

5- H D Degrammont, op, cit, p:155.

6- محمد صالح العنتري ، المصدر السابق ، ص: 48.

7- Dan Le pierre, op,cit ,p:56.

هادئة بين الطرفين إلى غاية خيانة بيكي الذي عمل قنصلا بالنيابة عن دوكوكيل حيث قام بيكي بتهديم الباستيون ثم الهرب إلى ليفورن بعد أن أخذ بعض الجزائريين كأسرى.[1]

وبعد مرور سنتين عقدت معاهدة 1661م حيث حاولت فرنسا تدارك الموقف خوفا من ضياع الباستيون خاصة بعد فشل مبعوثها إلى الإيالة، ولهذا أرسلت مبعوثا أخر وهو "روميناك Romenak" حاملا معه ترضيات تمكنه من عقد اتفاق جديد حول الباستيون فأبرمت معاهدة 29 فيفري 1661م أقرت ترتيبات المعاهدة السابقة سنة 1640م، ونص هذا الاتفاق على السماح للفرنسيين بإقامة مبان تمكن الباستيون من الدفاع عن نفسه، بالإضافة إلى امتلاكه مدافع لهذا الغرض، وهكذا يتبين لنا أن هذه المعاهدة أعادت الأمور إلى مجراها بخصوص مسألة الباستيون وعلاقاته بالسلطة الجزائرية خاصة مع تأكيد احتكار الفرنسيين للتجارة وصيد المرجان.[2]

وفي سنة 1670م أعطي امتياز الباستيون إلى تاجر يدعى "أرنوArno" الذي تعهد بتقديم كل الالتزامات المالية للأشخاص وفق الإتفاق المبرم في هذا الشأن، لكنه فشل في ذلك وعوض ب"توربان turban" المدير الجديد للباستيون والذي تعهد بدوره إلى تسديد هذه الديون،[3] ومع ذلك فإن الفرنسيين تمادوا في عملياتهم الإستفزازية للإيالة رغم المعاهدات الموقعة بينهما، إذ خرقو معاهدة 1666م من خلال تخطيطهم المتكرر لاختطاف أسراهم المتواجدين بالإيالة.[4]

ورغم حالة التوتر بين البلدين وافقت الإيالة الجزائرية على توقيع إتفاقية جديدة بشأن الباستيون مع "ديسو D'Esso" في 11مارس 1679م، نصت على السماح لمدير الباستيون الجديد بإجراء الإصلاحات الضرورية لمباني الباستيون وإعادتها إلى حالتها التي كانت عليها، وانطلاقا من هذا الاتفاق تمكن ديسو من النهوض بالباستيون وإنعاش تجارته ، لكنه اضطر إلى تجميد نشاطه بطلب من ملك فرنسا عندما حدثت القطيعة بين البلدين رغما عنه .[5]

1- الشيخ لكحل ، المرجع السابق ، ص:80.
2- جمال قنان ، معاهدات الجزائر مع فرنسا ، المرجع السابق ، ص-ص : 87-88.
3- صالح عباد ، المرجع السابق ، ص: 131.
4- جمال قنان ، المرجع السابق ، ص: 105.
5- نفسه ، ص- ص: 107-108.

وفي 23 أفريل 1984م تجددت معاهدة الامتيازات والتي منح بمقتضاها ديسو رخصة للذهاب والإستقرار في الباستيون الفرنسي، القالة، رأس الحمراء، بونة، سطورة، القل، بجاية، جيجل، والأماكن التابعة لصيد المرجان والتجارة المرتبطة بهذه الموانئ، إلا أن هذه المعاهدة لم تطبق إلا مدة قصيرة بسبب عودة الخلافات بين الجزائر وفرنسا،[1] لكن بعد معاهدة السلم المئوي 1689م، تجددت الاتفاقيات المتعلقة بالباستيون كمعاهدة 1690م والتي سمحت للفرنسيين بمزاولة التجارة وصيد المرجان والاستقرار في الباستيون الفرنسي، خاصة بعد تغير البند 13 من معاهدة 1684م،[2] ثم تلتهم معاهدة 1695م والتي تمحورت حول تصليح الباستيون وحرية التجارة فيه وفي الأماكن التابعة له.[3]

وبهذا يتضح لنا أن مسألة تطبيق الامتيازات تعد قضية مستعصية، فقد تبين ذلك من خلال استحالة التفاهم والاتفاق حولها لمدة طويلة، وبالرغم من التهديدات التي تعرضت لها الجزائر واصلت سياستها المستقلة في التعاون مع فرنسا، وبالتالي كانت تلك الإمتيازات إحدى القواعد الأساسية التي تحدد طبيعة وسير العلاقة بين الجزائر وفرنسا طوال ثلاث قرون.

المطلب الثاني: التجارة الخارجية

منذ قيام العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر وفرنسا سعت هذه الأخيرة إلى ربط الجزائر بامتيازات اقتصادية، خولت لها ممارسة التجارة واستغلال بعض المنافع على الساحل وبالتالي أثر ذلك على التجارة الخارجية[4] للمنطقة، ووفق تلك الرؤية تكاد العلاقات التجارية بين الجزائر وفرنسا تنحصر أساسا بين موانئ بايلك الشرق والجنوب الفرنسي، خاصة وأن المؤسسات الفرنسية تركزت في الشرق الجزائري، بالإضافة إلى ما كان يزخر به ساحله من ثروة مرجانية وإنتاج زراعي،[5] وفي ظل هذه المؤشرات نشير إلى أهم موانئ الشرق الجزائري في النصف الثاني من القرن السابع عشر حيث نجد:

1-صالح عباد ، المرجع السابق ، ص: 81.

2- جمال قنان ، معاهدات الجزائر مع فرنسا ، المرجع السابق ، ص: 364.

3-جمال قنان ، نصوص ووثائق ، المرجع السابق ، ص-ص : 171-172.

4- تذكر المصادر أن الجزائر لم يكن لها نفس الرواج التجاري الذي عفته بعض الدول ، لكن هذا لايعني عدمها ، بل كان للجزائر تجارة مهمة مع بعض الدول برا وبحرا ، ولو كانت قليلة بسبب القرصنة الأوروبية ، وضعف حجم الاستهلاك المحلي ، حيث يذكر ماسون: **"...ثروات البلاد كانت تتعلق بالغنائم التي يتحصل عليها القراصنة ، إلى درجة أن كل السلع والبضائع كانت بيد أناس نصرانيين ، والتجارة الخارجية للجزائر لا تشتمل إلا على التمور والشموع والجلوز واللوز ، ومايتبع ذلك ..."** ، ينظر:

Allain Mansson Mallet,Description de l'univers,T3,Denys Thierry,paris,1983,p:33.

5-عائشة غطاس : العلاقات الجزائرية الفرنسية ، المرجع السابق ، ص: 103.

. القالة : وقد كانت في حوزة الشركة الملكية الإفريقية وتصدر منه الحبوب إلى مرسيليا ، ويعتبر ثاني مؤسسة فرنسية على الساحل الإفريقي .

-عنابة: وفيها 3 مراسي وهم رأس الحمام، الخروبة، حصن الجنويين، والتي كانت التجارة مزدهرة بهم في القرن الخامس عشر.

-ستورة: وقد كان بالقرب من سكيكدة، وتابعا لميناء عنابة.[1]

-جيجل: يبعد عن ميناء بجاية بخمسة عشر كلم، وهو من أهم الموانئ في تصدير الشعير، والشمع، والجلود حيث يعتبر مقصدا للتجار الفرنسيين، لكن مع محاولات فرنسا الاستيلاء على المدينة جعلت التجار الفرنسيين يطردون منه.

أما موانئ الجنوب الفرنسي فهي الأخرى لم تكن عديدة وهي:

-مرسيليا: والتي أهلها موقعها التجاري لأن تلعب دورا أساسيا في تجارة البحر الأبيض المتوسط حيث أصبحت في سنة 1669م صاحب الإحتكار الكلي للتجارة.

-طولون: والذي يعتبر المنافس الأول لميناء مرسيليا نظرا لكثرة نشاطاته.

-كاسيس: وهذا الميناء مشاركته ضعيفة مقارنة مع الميناءين السابقين.

-سبوتات: وهو مخصص لإستئجار السفن، ولهذا فمعظم الحمولات التجارية تتم بواسطة سفنه.[2]

وبناءا على تلك المعطيات تمثلت صادرات الجزائر حول فرنسا في ثلاث مواد أساسية وهي:

-المرجان: يعتبر توماس لانش أول من تحصل على حق احتكار صيد المرجان عن طريق شركته الأغنى والأهم بمرسيليا،[3] بحيث كانت تصطاد في السواحل الممتدة مابين عنابة والقالة، وإمتد هذا النشاط إلى ناحية بجاية حتى نهاية القرن 18م مع إحتكار شركة الملكية الإفريقية لهذه التجارة.[4]

-الحبوب: والمقصود هنا القمح، الشعير، الفول، الحمص، ويعد بايلك الشرق من أكثر المناطق إنتاجا لهذا

1- محمد العربي الزبيري ، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري** ، ش.و.ن.ت، الجزائر ، 1972م ، ص-ص: 65-66.
2- عائشة غطاس ، العلاقات الجزائرية الفرنسية ، المرجع السابق ، ص-ص: 103-104.
3- يحي بوعزيز ، علاقات الجزائر الخارجية ، المرجع السابق ، ص:60.
4- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق ، ص: 86.

النوع من الزراعة بحيث يصدر منها كميات ضخمة إلى مختلف مقاطعات جنوب أوربا وخاصة فرنسا.[1]

. الجلود : حيث كان الشرق الجزائري يشتمل على الكثير من الأراضي الخصبة الشاسعة

والمراعي التي فيها أنواع المواشي والأبقار، والذي يزيد عن الكفاية فيصدر منه إلى الخارج،وبما أن الجزائر لم تكن لها مدابغ لصنع ما لديها من جلود،فإن سكان شرق الإيالة كانو يبيعونها إلى الأجانب، وتعتبر مدينة القل أكبر الأسواق إنتاجا للجلود، إذ تدفع وحدها إلى مرسيليا أكثر من جميع الأسواق الأخرى مجتمعة،[2] ويلي هذه المواد الشموع والصوف والخيول.

أما مايستورده بايلك من فرنسا فقد كان زهيدا مقارنة بصادرتها، وهو مصنف إلى ثلاثة مواد وهي:

-المواد الأولية: مثل الحديد، الرصاص المستعملان في الصناعات المحلية.

-المواد المصنعة: كالألبسة، الأقمشة، الكتان، الحلي، الخردوات، الكاغط.

-المواد الغذائية: وهي تشمل السكر، القهوة، والتوابل وغيرها.[3]

وما يمكننا قوله حول المبادلات التجارية مع فرنسا هو أنها تتم بواسطة التجار الأجانب الذين يستثمرون الأرباح الطائلة في بلدانهم، وعلاوة على ذلك فقد عملوا كغيرهم من نظرائهم الأوربيين على إبقاء التجار الجزائريين في عزلة قصد الإنفراد بهذه الأنشطة التجارية، ويظهر ذلك جليا في وضعهم للحيل التي تحول دون بروز طبقة منافسة لهم من التجار الجزائريين، ودليل ذلك أنهم كانوا يلقون القبض على مسؤولي السفن التجارية الجزائرية بمجرد وصولهم للميناء الفرنسي ثم يحرقونهم أحياءا أو يستسرقونهم بحجة أن هؤلاء البحارة من المرتدين المسيحيين.[4]

كما أثرت حادثة بيكي الآنفة الذكر على التجارة الفرنسية بالشرق الجزائري حيث تسببت بتقلص حاد في المبادلات التجارية مع فرنسا التي كانت تعتبر أول شريك اقتصادي بالنسبة للإيالة،[5] خاصة وأن الفرنسيين

1- نفسه ، ص-ص: 91-92.

2- محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق ، ص-ص : 97-98.

3- الشيخ لكحل ، المرجع السابق ، ص: 107.

4- محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق ، ص: 109.

5- فهيم لقوارة ،**ميناء مدينة الجزائر ودوره الإقتصادي في العهد العثماني (ق16-17م)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث ، جامعة الجزائر ، 2011-2012م ، ص: 102.

اعتبروا أن الامتيازات حقوق مكتسبة بينما نظر لها حكام الجزائر مجرد تسهيلات تجارية تخول للأوربيين شراء المواد الأولية وتصدير السلع الضرورية لفائدتهم.

وعلى العموم نلاحظ أن هذه الاختلافات في الرؤى قد أثرت بشكل كبير في النشاط التجاري بين البلدين،[1] خاصة وأن التجارة الرائجة في الجزائرمع نهاية القرن السابع عشر تمحورت حول تجارة الرقيق الأوروبيين والغنائم البحرية ، وهاتين التجارتين هما الأكثر تداولا في العلاقات التجارية للجزائر في هذه الفترة حسبما أوردته الكتابات الغربية .[2]

وفي ذات السياق فقد أدى تطور نشاط التجاري الفرنسي في المنطقة إلى ظهور الكثير من الشركات الاحتكارية خاصة في النصف الثاني من القرن 17م وبدايات القرن 18م، نوردها كالأتي:

-شركة "أرنو Arnaud" (1676-1678م): أنشأها التاجر أرنود بعد أن لعب دورا كبيرا في بعث السلام بين البلدين، حيث خول له حق استغلال الباستيون في 21 جوان 1666م، لكن ميزانية هذه الشركة كانت ضعيفة مما جعله يقوم بالشراكة مع مسؤولي الحصن السابقين، فتأزمت بذلك الأمور خاصة مع تراكم الخصومات بين الشركاء والتي أدت إلى خلع أرنو وتعويضه بلافون.

-شركة "لافون Lavon " (1676-1678م): والذي منذ تنصيبه جلب لنفسه العداوة مع ديوان الجزائر خاصة بعد تماطله عن دفع الديون التي عليه، لهذا راسل الداي الوزير الفرنسي كولبير لتغيير هذا المدير، وهذا ما جعل هذا الأخير يباشر بإلغاء هذه الشركة.[3]

-شركة ديسو(1679-1683م): حيث استطاع عقد معاهدة 11مارس 1679م والتي تعلقت بالباستيون كما أشرنا آنفا، وهذا الأمر جعله يحظى بمكانة مرموقة لدى ديوان الجزائر حيث تعهد بموجبها بتسديد الديون السابقة التي كانت على عاتق مدراء الباستيون السابقين،[4] كما سمح له بصيد المرجان في السواحل الشرقية دون دفع أي ضريبة على هاته التجارة وهذا ما أضفى على شركته حرية إستغلال الحصن وملحقاته،[5] أما عن نشاط

1- ناصر الدين سعيدوني ، **الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (ق16-17م)** ،حوليات الآداب والعلوم الإجتماعية ، العدد31، 2010م جامعة الكويت ،ص: 42.

2- فهيم لقوارة ، المرجع السابق ، ص: 101.

3- عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية، المرجع السابق، ص-ص: 177- 179.

4- جمال قنان ، معاهدات الجزائر مع فرنسا ، المرجع السابق ، ص: 338.

5- نفسه ، ص-ص: 341-342.

هذه الشركة فتفيد مذكرة حول الحصن تعود إلى حوالي 1682م، بمايلي:«**...يستخرج من تلك الأماكن كميات هائلة من القمح والجلود والمرجان وأعداد هائلة من الخيول...**»[1] والملاحظ هنا أن ديسو قد اتسع نشاطه بعد أن إمتد صيد المرجان من بجاية إلى الحدود التونسية، لكنه أضطر عندما حدثت القطيعة بين البلدين إثر حملتي دوكين إلى تجميد نشاطه، مع أن الجزائر لم تقلقه بأي حال من الأحوال حسب ما أوردته السلطات الفرنسية بنفسها.[2]

-شركة "هيلي Heilly " (1694-1713م): ظهرت هذه الشركة المرسيلية على حساب الإنجليز مع هيلي بيار، وشهدت تطورا ملحوظا بين سنتي 1701-1709م نظرا لضخامة صادراتها نحو فرنسا ، وإدارتها المحكمة للباستيون لكنها حلت سنة 1613م ،[3]

وما يمكن قوله حول هذه الشركات أنها بالغت كثيرا في احتكار ثروات الشرق الجزائري وأن معظمها شركات خاصة لا تمد بالصلة للحكومة الفرنسية، كون أصحابها أحرارا في تسيير الأمر التجارية، لكن مع ذلك فقد أثر هذا الجانب في قضية دفع الضرائب للولاة الجزائريين.

كما فرضت الدولة الجزائرية على الدول الأوربية المتعاملة معها تجاريا إتاوات مقابل السماح لها بحرية الملاحة في الحوض الغربي المتوسط، وأعتبرت هذه الضريبة مفتاح العلاقات بينهم وبمثابة حماية فردية، والجدير بالذكر أنا هذه الإتاوات أختلف فيها حسب مصالح الدول وأعفيت فرنسا منها، وهذا على حد قول صاحب تحفة الزائر:«**...فكانت دولة إنجلترا تؤدي لها 600 ليرة إنجلزية في كل سنة، ودولة فرنسا هدايا ثمينة تؤديها عند تغيير قنصلها، ودولة هولندا 600 ليرة فرنساوية...**»[4] وهذا إن دل على شيء فيدل على الإمتياز الخاص الذي انفردت به فرنسا دون غيرها من الدول الأوربية في الإيالة الجزائرية في الكثير من الجوانب، ومكانتها الرفيعة بالجزائر.

1- نقلا عن عائشة غطاس ، المرجع السابق، ص: 182.

2- جمال قنان ، معاهدات الجزائر مع فرنسا ، المرجع السابق ، ص: 108.

3- محمد بن سعيدان ،**علاقات الجزائر مع فرنسا (1659-1756م)** ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث ، المركز الجامعي بغرداية ، 2011-2012م ، ص: 123.

4- محمد بن عبد القادر الجزائري ، **تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر** ،ج1،تح ممدوح حقي ، مؤسسة الأمير عبد القادر ، الجزائر ، 2010م ، د.ط ، ص: 158

وبعد دراستنا لهذه العوامل المؤثرة في العلاقات الجزائرية الفرنسية توصلنا إلى مجموعة من الإستنتاجات نوردها كالأتي:

-تحكمت في مسار العلاقات الجزائرية الفرنسية مجموعة من العوامل تختلف وتتنوع من حيث النمط بحيث تأخذ أشكالا سياسية وعسكرية وحتى إقتصادية.

-لقد تبين أن التمثيل الدبلوماسي الفرنسي بالجزائر كان هو محرك العلاقة بين البلدين، باعتبار أن القناصلة هم من كانوا في مسرح الأحداث، وبالتالي يتضح دورهم في طبع العلاقات إما للسلام أو أو الحرب.

-شكلت البحرية الجزائرية في هذه الفترة قوة ذات هيبة دولية أوما يسمى العصر الذهبي للبحرية الجزائرية فرضت نفسها في البحر المتوسط، ما جعل الدول الأوربية وعلى رأسهم فرنسا يسعون إلى كسر شوكتها مدعين في ذلك أنها ملجأ للقراصنة، لكن من خلال تتبعنا لهذه الحجة اتضح لنا أن ما قام به البحارة الجزائريين هو جهاد شرعي تغير من موقف دفاعي إلى موقف هجومي خلال القرن السابع عشر، وبالتالي تزايد حجم البحرية ومدى قوتها تحكم في زيادة الغنائم وتعداد الأسرى بسبب تكاثف الأعمال البحرية وبالتالي أثر هذا العامل على مجرى العلاقات بين البلدين.

-كما برزت قضية الأسرى التي تعبر أحد المحاور المهمة التي أثرت على العلاقات بين البلدين، وهذا يظهر جليا من خلال المحادثات والمفاوضات لكلا الطرفين، وبالتالي كانت عامل تقارب تارة وتباعد تارة أخرى من خلال خرق فرنسا لشروط المعاهدات أو تدخل القناصلة في ذلك، فظلت هذه المسألة مشكلة عويصة بين الطرفين.

-ويتضح لنا أن للامتيازات دور بالغ في التأثير على العلاقات في عهد لويس الرابع عشر، ويظهر ذلك من خلال تباعد رؤى الطرفين حول المسألة، جعل ذلك فرنسا تسعى لتوطيد مصالحها في المنطقة، وهذا ما تعكسه جل المعاهدات المنعقدة بين الطرفين، كما أثرت التجارة الخارجية للجزائر في العلاقة، حيث كانت فرنسا أكبر مستفيد فيها وذلك من خلال احتكاراتها المتزايدة عن طريق شركاتها التي لعبت دورا كبيرا في تحريك سير العلاقات بين البلدين .

الفصل الثالث : مصير العلاقات الجزائرية الفرنسية في عهد لويس الرابع عشر (1661-1715م)

المبحث الأول : مظاهر القطيعة والتوتر بين البلدين

المطلب الأول : حملة دي بوفورت على مدينة جيجل 1664م

المطلب الثاني : حملة دوكين الأولى عل مدينة الجزائر 1682م

المطلب الثالث :حملة دوكين الثانية على مدينة الجزائر 1683م

المطلب الرابع: حملة ديستيري على مدينة الجزائر 1689م

المبحث الثاني : مظاهر التقارب والسلام بين البلدين

المطلب الاول : معاهدة السلم والتجارة (17ماي 1666م)

المطلب الثاني : معاهدة خاصة بالباستيون (11مارس 1679م)

المطلب الثالث : معاهدة السلم المئوي الأولى (24 أفريل 1684م)

المطلب الرابع :معاهدة السلم المئوي الثانية وإنعكاساتها (24 سبتمبر 1689م)

لم تشهد العلاقات الجزائرية الفرنسية في القرن السابع عشر ميلادي اتجاها ومسلكا ثابتين ،فقد إمتازت بنوع من التوتر تارة والوئام تارة أخرى، وذلك يعود إلى العوامل المؤثرة في سير العلاقة مثلما ذكر سابقا

حيث أنه بعد تولي لويس الرابع عشر زمام السلطة في فرنسا تأثرت السياسة الخارجية لهذا البلد بدوافع عديدة ومختلفة فقد اعتبر نفسه خادما للمسيحية فأراد بذلك استئناف الحروب الصليبية، بالإضافة إلى بواعث أخرى ترتبط بشخصيته لما تميز به من طموح كبير بلا حدود، فكان همه البحث عن العظمة والمجد والتباهي بالألقاب والانتصارات خاصة وأنه في الكثير من الفترات قد انهزم أمام التحالفات الأوربية، فحاول بذلك رد الاعتبار لفرنسا وانتعاشها اقتصاديا، وعلى هذا الأساس وطد اهتماماته صوب الشمال الإفريقي .

وفي ضوء ذلك تدرجت العلاقات الجزائرية الفرنسية نحو القطيعة وإعلان الحرب من خلال الحملات التي شنتها فرنسا على الجزائر في النصف الثاني للقرن السابع عشر، ونحو نوع من التوافق والتقارب والذي تجسد من خلال معاهدات السلم والتجارة التي نجم عنها بعض الاستقرار النسبي، ومن هاتين الزاويتين المتناقضتين لا يمكننا ربط العلاقة التي تجمع البلدين بمراحل معينة في الفترة المدروسة (1661-1715م)، وبالتالي قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول مظاهر التوتر والمتمثلة في الحملات الفرنسية على الجزائر، وفي المبحث الثاني مظاهر التقارب من خلال المعاهدات السلمية والتجارية التي توجت في الأخير بسلم دام مائة عام.

المبحث الأول: مظاهر القطيعة والتوتر بين البلدين(الحملات العسكرية على الجزائر)

بعد تسلم لويس الرابع عشر مقاليد الحكم بفرنسا، تبنى هذا الأخير سياسة ترمي إلى القضاء على إيالة الجزائر وتحطيم نفوذها وسطوتها عن طريق توجيهه حملات بحرية ضدها، مستخدما القوة العسكرية بحيث أصبحت الحرب ميزة العلاقات الجزائرية الفرنسية في هذه الفترة.

المطلب الأول: حملة دي بوفور على مدينة جيجل 1664م

لقد أظهرت هذه الحملة الموجهة ضد جيجل النوايا الحقيقية لفرنسا لاحتلال الجزائر،[1]وإذا ما بحثنا عن أسباب هذا الاعتداء نجد جل المراجع الغربية تكاد تجمع أنها جاءت كرد فعل انتقامي لنشاط رياس البحر الجزائريين، بينما هناك من أرجعها إلى مسألة تهديم حصن الباستيون كما أشرنا آنفا، وبالمقارنة مع دراستنا يتضح أن هذين السببين مجرد تبرير وذريعة للقيام بالحملة بحيث نجد أن غرض لويس الرابع عشر منها الحصول على امتيازات جديدة من جهة ،و توجيه نشاط البحارة من جهة أخرى[2].

ولتحقيق هاتين الغايتين كلف هذا الملك المهندس"دوكليرفيل De Clerville" للاستطلاع على الساحل الشرقي على متن سفينة تجارية،لتفادي شكوك الحكومة الجزائرية، قصد الكشف عن أفضل منطقة تصلح أن تكون قاعدة للتوغلات العسكرية ضد الجزائر،[3] وهذا ما طمح له أيضا الوزير كولبير من خلال اهتماماته بإحياء التجارة الفرنسية وتأسيس إمبراطورية استعمارية فيما وراء البحار لكنه اصطدم بواقع معاكس بحكم وجود بحرية الجزائر صاحبة النفوذ في البحر المتوسط الغربي ،[4] وقد أشار كلورفيل في تقرير أرسله إلى كولبير بتاريخ 22 جوان 1664م أن خليج ستورا أفضل ميناء لإنزال الحملة،[5] لكن اقتراحه لم يحظى بالقبول حيث قرر المجلس الفرنسي احتلال جيجل بدلا من ستورا بهدف الاستقرار بها واتخاذها قاعدة لعملياتهم المقبلة في الشمال الإفريقي ،و كذا نشاطهم البحري من أجل السيطرة على المتوسط،[6] في حين كان قد أوعز "بول شوفالي Paul chevalier"-فرنسي من فرسان

1- من أجل الإطلاع على الهجوم الفرنسي على جيجل أنظر الملحق رقم (10).
2-عائشة غطاس،العلاقات الجزائرية الفرنسية ،المرجع السابق،ص-ص:70-71
3-يحي بوعزيز،علاقات الجزائر الخارجية ،المرجع السابق،ص: 80
4- يحي بوعزيز ،الموجز في تاريخ الجزائر،المرجع السابق ،ص:43.
5-محمة عائشة ،المرجع السابق ،ص:59.
6-صالح عباد ،المرجع السابق ،ص :129

القديس يوحنا- إلى الملك الفرنسي بأن الجزائريين يمتلكون ما بين54 سفينة حربية تحمل ما بين25-40 مدفعا لكل منها أشرعة جيدة، ولعل محاولة غزوها تشكل خطرا كبيرا، وبالرغم من ذلك فإن الملك الفرنسي كان متحمسا لخوض هذه الحرب .[1]

إنطلاق وسير الحملة:

عندما انتهت كامل الاستعدادات انطلقت الحملة الفرنسية يوم 2 جويلية من ميناء طولون بقيادة الأميرال "دي بوفور De beaufort" ،[2] وقد ضمت القوات البحرية 4650 جندي وكانت بقيادة الكونت "دي غاداتيه De gadateur"، بالإضافة إلى كتيبة هولندية وأخرى إنجليزية والمئات من المتطوعين المالطيين ،[3] وقد العدد الإجمالي [4] للحملة 7 آلاف جندي، أما الأسطول فقد تشكل من 60 سفينة،[5]كما أن الاختلاف السابق في الرؤى جعل الملك لويس الرابع عشر مترددا في مسألة إحتلال إحدى المدينتين جيجل أو بجاية،[6] وعندما أعلم الأغا شعبان بخبر هذه الحملة أرسل أحد الأسرى الفرنسيين إلى الملك الفرنسي، وعرض عليه الصلح لكن الملك لويس رفض ذلك،وظل مصمما على الغزو والاحتلال [7] بلغت الحملة جيجل يوم 22 جويلية 1664م وبوشر في اليوم الموالي بإنزال القوات الفرنسية، فحلت بذلك قرب أحد الجوامع شرق جيجل لكنها قوبلت بمناوشات قصيرة غير أنها دامية، والجدير بالذكر أن دي بوفور في هذه الحملة حاول تقليد الكاردينال "خيمينيس Jiménez" عندما دخل وهران سنة 1509م، حيث حمل الصليب في يده اليسرى والسيف في اليمنى، كما علق علم فرنسا والصليب على مئذنة المسجد ،وذلك لإضفاء الصبغة الصليبية على هاته الحملة.[8]

وفي غضون ذلك واجهته مقاومة شديدة من طرف السكان الذين تصدوا لنزول الفرنسيين بشجاعة استمرت من خلالها المقاومة أسبوعا كاملا بالرغم من الفارق الشاسع بين الطرفين، خاصة أن

1-جوم وولف ،الجزائر و أوروبا ،المرجع السابق ،ص :316.

2-أحمد توفيق المدني ،**حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر و إسبانيا (1492-1792م)**،ش.و.ن.ت،الجزائر ،2007،د.ط،ص:421

3-أمين محرز ،المرجع السابق ،ص :114.

4-بينما نجد إبن ميمون يقدرها ب83 سفينة تحمل 5200 جندي،أما جمال قنان فيذكر 84 سفينة تحمل 4000 جندي ،ينظر :محمد بن ميمون الجزائري ،المصدر السابق،ص :16.ينظر أيضا :جمال قنان ،معاهدات الجزائر مع فرنسا ،المرجع السابق ،ص :93.

5-عائشة غطاس ،العلاقات الجزائرية الفرنسية ،المرجع السابق ،ص :75.

6-مولود قاسم نايت بلقاسم ،**شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م**،الجزء الثاني، دار الأمة،الجزائر ،2007م،ط2،ص:42

7-يحي بو عزيز ،علاقات الجزائر الخارجية ،المرجع السابق ،ص :80

8- Moulay Belhamissi,op ,cit ,T2 ,p:45.

الفرنسيين تدعمهم المدفعية .إلى جانب مدافع أسطولهم [1] مما كلف المقاومين خسارة أربعمائة بين جريح وقتيل، وأمام هذا الأمر الواقع فر سكان المدينة مهزومين أمام القوات الفرنسية ،[2] ومباشرة شرع الفرنسيون في اتخاذ كافة الاحتياطات لضمان أمن المدينة من أجل الاحتفاظ بها تنفيذا لأوامر لويس الرابع عشر، كما أمر هذا الأخير دي بوفور بالتحرك دوما بجانب المنطقة لكي يمنع وصول أي مدد من الجزائر إلى جيجل ،[3] ومكث الفرنسيون في جيجل قرابة شهرين من الزمن ،[4] وفي ظل هذه الظروف قدمت القوات العثمانية من مدينة الجزائر إلى جيجل حيث اضطروا إلى استئذان القبائل الثائرة عليهم لتسمح لهم بالمرور عبر أراضيها، ولم تكتفي هذه القبائل بفتح الطريق بل انضمت بنية الجهاد إلى المحلة التركية حتى صار تعدادهم حوالي 12ألف مقاتل بعدما التحقت بهم قوات باي قسنطينة.[5]

وصل الجيش الجزائري جيجل في الفاتح من أكتوبر من نفس السنة،وعسكر على مشارف هذه المدينة، وفي فجر اليوم الخامس شن هجوما عنيفا على الحصن المتقدم غرب الخطوط الفرنسية، ومع هذا فقد باء هذا الهجوم بالفشل،وخسر فيه الجزائريون مايقارب 700 من قتيل وجريح، وإزاء ذلك أرسل قائد الجيش في طلب قطع مدفعية وقوات إضافية من الجزائر، وهذه المرة سير شعبان أغا الإمدادات شخصيا عن طريق البحر إلى بجاية ومن ثم المسير بها برا ،[6] ونظرا للوضعية التي آلت إليها القوات الفرنسية في جيجل نتيجة هجومات المحلة أرسلت الحكومة الفرنسية الإمدادات التي وصلت يوم 22 أكتوبر بقيادة كل من الماركيز "دي مارتل De martel" و"دي كاستيلان De Castillane"، كما اقتضت الأوامر أن يستلم الجنرال "غاردان Gardant "العمليات البحرية بينما يخرج دي بوفور لاحتلال موانئ جزائرية أخرى.[7]

وفي المقابل استأنف جنود الإنكشارية هجماتهم يوم 29 أكتوبر إثر وصول الإمدادات حيث فتحت المدفعية الجزائرية نيرانها على تحصينات العدو ودمرتها في ظرف قصير، و بعد ساعات انهارت معنويات الفرنسيين بسبب عدم قدرتهم على التصدي للمدفعية الجزائرية فلم يجدوا بذلك مكانا للاحتماء فيه،[8] ماجعلهم يفرون من ميدان المعركة تاركين ورائهم قرابة 1500 قتيل وحولي 500 أسير

1-جمال قنان،معاهدة الجزائر مع فرنسا ،المرجع السابق ،ص :93.

2- صالح عباد ، المرجع السابق ، ص: 130.

3-أحمد توفيق المدني ،حرب ثلاثمائة سنة بين الجزائر و إسبانيا ،المرجع السابق ،ص :422

4-محمد بن ميمون الجزائري ،المصدر السابق ،ص :17.

5- أمين محرز ، المرجع السابق ، ص: 115.

6-مبارك الميلي ،المرجع السابق ،ص :175. ينظر أيضا ،أمين محرز ،المرجع السابق ، ص :115

7-Moulay,Belhamissi,op,cit,T2,p:48

8--مبارك الميلي ،المرجع السابق ،ص:176.

وكل المدفعيات والمعدات التي اعتبرت كغنائم بين يدي شعبان أغا ،[1] ويصف أحد الأسرى الفرنسيين يدعى "لوقران Lukran" هذه الغنائم بقوله:«**...عندما ألقيت نظرة إلى البحر ورأيت الأجفان العائدة وعلى متنها ثمانين فرنسيا أو أكثر وأربعة عشرة قطعة مدفع إلى جانب غنائم كثيرة ...كما نقلت المدافع التي هي في مجموعها تتكون من إثنين وثلاثين قطعة ..... »** .[2]

وهكذا نقول أنه بالرغم من الظروف الصعبة التي كانت تتخبط فيها الجزائر والمتمثلة في الاضطراب السياسي الذي شهده عهد الأغوات، إلا أن شعبان أغا استطاع بكل بسالة الوقوف في وجه هذه الحملة وطرد الغازيين من الأراضي الجزائرية، وقد أرجع فريق من المؤرخين الغربيين هذه الهزيمة إلى الانشقاق الذي دب في صفوف الفرنسيين بالدرجة الأولى متجاهلين بذلك المقاومة المحلية.[3]

وفي هذا الإطار يذكر ابن ميمون الجزائري خيبة الجنود الفرنسيين إثر هذه الهزيمة بقوله:«**...وقد ترك انتصار الجزائريين في هذه المعركة الفشل في جنود الفرنسيين فيما بعد من المعارك، كما ترك نشاطا في صفوف الجزائريين..... »** .[4]

كما نزلت هذه الهزيمة وقع الصاعقة على ملك فرنسا فأرسل بذلك إلى قادته يطلب منهم توضيحا حول انسحابهم من دون تلقي الأوامر لذلك، وهذا ما جاء في رسالة منه تنص على:«**...لقد فوجئت من انسحاب قواتي التي كانت قد احتلت بأمر مني مدينة جيجل ثم تخلت عنها دون أمر مني ..... »** .[5]

والجدير بالذكر أن الملك الفرنسي حرص على التقليل من قيمة الهزيمة التي مني بها، وتبين ذلك من التعليمات التي أعطاها لقائد أسطوله دي بوفور بالبقاء خلال الشتاء في البحر والعمل على الظهور ببعض قطع سفنه أمام الجزائر[6]، كمحاولة منه لمسح هذه الهزيمة بحيث خرج دي بوفور في العام الموالي يوم 17 فيفري 1665م من طولون على رأس ست سفن حربية لمطاردة الرياس فأحرق لهم بذلك ثلاث

1-جمال قنان ،معاهدات الجزائر مع فرنسا ،المرجع السابق ،ص :95.
2-نقلا عن :جمال قنان ،نصوص ووثائق ،المرجع السابق ،ص :131.
3- عائشة غطاس ، العلاقات الجزائرية الفرنسية ، المرجع السابق ، ص:76
4- محمد بن ميمون الجزائري ، المصدر السابق ، ص: 17.
5- عائشة غطاس ، المرجع السابق ، ص: 77.
6- جمال قنان ، المرجع السابق ، ص: 95.

سفن في حلق الوادي بتونس، وفي يوم 27 ماي من نفس السنة قام دي بوفور بقصف مدينة الجزائر التي لم تتمكن من الرد عليه، وفي يوم 24 أوت هاجم سفن البحارة وأحرق سفينتين واستحوذ على ثلاثة و113 مدفعا .[1]

وفي ضوء ذلك وتحديد سنة 1666م سعت فرنسا لإبرام الصلح مع الجزائر محاولة منها التقرب إليها، فسعى جاهدا بذلك ملكها لويس الرابع عشر إلى إبقاء حالة السلم مع الجزائريين قصد انشغاله بحروبه في أوربا،[2]

وبالتالي يمكننا القول أن فور استلام لويس الرابع عشر الحكم عبر عن مساعيه الرامية لاحتلال الجزائر، وجسدته هذه الحملة التي حاول من خلالها التوسع على حساب أراضي المغرب العربي لكنه مع ذلك كان يعيش صراعا إقليميا في ظل حروبه الأوربية،وعليه فإن تحرشاته لم تكلل بالنجاح أمام عزيمة وصمود الإيالة الجزائرية .

المطلب الثاني: حملة دوكين الأولى على مدينة الجزائر 1682م

لقد سممت مسألة استرقاق الأسرى مجرى العلاقات الجزائرية الفرنسية باعتبارها خرق للمعاهدة الآنفة الذكر، وحسب مراسلة بتاريخ 7 ديسمبر 1679م من القنصل لوفاشي إلى حكام مرسيليا أنه في هذه السنة قامت سفينة مرسيلية باعتراض سبيل جماعة من الجزائريين كانوا قد فروا من قبضة الأسر الإسباني، فاستعملوهم كمجذفين لسفنهم ،[3] وظلت هذه القضية محل خلاف بين الحكومتين مدة ثلاث سنوات من 1679م إلى 1681م، ففي عام 1680م حضر إلى الجزائر وفد فرنسي من مبعوثين هما "دوكين Duquesne" و"هايت Hayet"محافظ بحرية الملك ، و"تورفيل Tourville" مندوب مدينة مارسيليا للتفاوض مع الداي محمد التريكي حول تبادل الأسرى بين الجانبين ،[4] فتم من هذه الزاوية في سنة 1681م الاتفاق على إطلاق سراح الأسرى لكلا الطرفين، لكن في الوقت الذي التزم فيه الجزائريون لهذا الاتفاق بإطلاقهم سراح الأسرى الفرنسيين الذين تم إيصالهم إلى مرسيليا، تنكر بذلك لويس الرابع

1-H D Degrammont ,op, cit, p:217.

2- محمد بن ميمون الجزائري ، المصدر السابق ، ص: 17.

3- H-D Degrammont,Relation entre la régence d'Alger au XVII siécle , parti 4 (1646-1688),Adolphe Jordon , Alger , 1879,p-p:276-277.

4- يحي بوعزيز ، علاقات الجزائر الخارجية ، المرجع السابق ، ص: 84.

عشر لهذا الاتفاق حيث رفض استبدالهم بالأسرى الجزائريين واستعبدهم لخدمة المراكب والسفن الفرنسية الموجودة بالمشرق .[1]

وقد نجم عن ذلك إعلان الحكومة الجزائرية رسميا الحرب على فرنسا في 18 أكتوبر1681م، ما دعا البحارة الجزائريين إلى تكثيف هجماتهم ضد السفن الفرنسية[2] ومما زاد الطين بلة استيلائهم على 29 سفينة تحتوي على300 أسير فرنسي [3] وهذا ما أثار بدوره غضب الملك الفرنسي خاصة وأن الجزائر كانت قد تقربت إلى أعداءه بحيث أبرمت معاهدتين مع كل من هولندا في ماي 1680م، و إنجلترا في 22 أفريل 1682م تعهدتا بموجبها هاتين الأخيرتين بتزويد الجزائر بالعتاد الحربي [4] وعلى ضوء هذه الأحداث قرر لويس توجيه حملة بحرية ضد الجزائر مكلفا الأميرال دوكين بقيادتها، وما إن سمع الداي محمد تريكي نبأ التحضير الفرنسي للهجوم على الجزائر حتى اعتزل الحكم وتوجه نحو طرابلس الغرب تاركا منصبه لصهره الداي بابا حسن. [5]

انطلاق الحملة:

انطلق دوكين من ميناء طولون في يوم 1جويلية 1682م على رأس أسطول يقدرب30 باخرة فرنسية [6] متوجها صوب الجزائر مع تلقيه الأوامر بتخريب المدينة بأكملها، وفي طريقه توجه إلى مدينة شرشال حيث قام بقصفها يوم 25 جويلية وتمكن في ساعات قليلة من تدمير مينائها وإحراق مركبين راسيين بها، كما إعتمد الفرنسيون في هذه الحملة سلاحا جديدا وضخما وهو مدفع الهاون[7] .

وفي 29 جويلية اتجهوا نحو مدينة الجزائر وشرعو في قذفها بالقنابل [8]حيث يذكر ابن المفتي في تقييداته:«**...ولما قدم النصارى أي الفرنسيين بمهاجمتها بأجفانهم ورمي البونبة عليها سنة 1093هـ ، فإنهم ألقوا عليها ثلاثمائة بونبة وخربت وتهدمت بعض مساجدها وإبتعد النصارى...** » ، [9] وهكذا نجد تضاربا بين المصادر حول تعداد القنابل حيث نجد ابن رقية التلمساني

1- مبارك الميلي ، المرجع السابق ، ص: 186.

2- H-D Degrammont ,Relation entre la France,op, cit, p:260.

3- سامح ألتر ، المرجع السابق ، ص: 423.

4- عائشة غطاس ، العلاقات الجزائرية الفرنسية ، المرجع السابق ، 85.

5- عبد الرحمان الجيلالي ، المرجع السابق ، ص: 191.

6- مبارك الميلي ، المرجع السابق ، ص: 187.

7- **مدفع الهاون** :ابتدعه "ديليكا غازي Délicat Gary" وهو مدفع يطلق قذيفة ضخمة من المتفجرات على مسافة تقدر ب1350م ومن المفترض أن يحطم أي بنابه تكون في واجهته ، ينظر: جون وولف ، الجزائر وأوربا المرجع السابق ، ص، 343.

8- للإطلاع على رسم تخطيطي للهجوم الفرنسي على مدينة الجزائر ، ينظر : الملحق رقم (11).

9- إبن المفتي ، المصدر السابق ، ص: 67.

يشير إلى أنهم:«...**رموا قدر مائة وخمسين بومبا في ثقل قنطار واحد، وهدموا بها قدر مائتي دار وسقط منها بومبا واحد في الجامع الجديد، وأخرى في الجامع الكبير** وهكذا نجد تضاربا بين المصادر حول تعداد القنابل حيث نجد ابن رقية التلمساني يشير إلى أنهم:«...**رموا قدر مائة وخمسين بومبا في ثقل قنطار واحد، وهدموا بها قدر مائتي دار وسقط منها بومبا واحد في الجامع الجديد، وأخرى في الجامع الكبير واستشهد من المسلمين قدر عشرين نفسا ...** » ،[1] بينما يذكر جون وولف أنه أطلق عليها 84 قنبلة من الوزن الثقيل ثم قذف مابين 30-31 أوت 144 قنبلة، ونتيجة هذه الاعتداءات خرج الأسطول الجزائري في 3سبتمبر لمواجهتهم لكنه لم يستطع الوقوف أمام السفن الغازية الضخمة والمسلحة بشكل جيد وذلك راجع لنقص عدد وحداته .[2]

وأمام الأمر الواقع طلب الديوان من القنصل الأب لوفاشي التوجه إلى قائد الحملة دوكين بغرض التفاوض معه حول وقف إطلاق النار ومعرفة شروطه بخصوص ذلك، إلا أن هذا الأخير لم يستجب لذلك وطلب مندوبا رسميا من الداي والديوان، وواصل بدوره قذف المدينة حتى 12سبتمبر من نفس السنة .[3]

وفي غضون ذلك كلف الداي جنوده بحراسة المدينة لمنع دخول المتسللين إليها من الغزاة، ولكن نظرا لسوء الأحوال الجوية أضطر دوكين إلى الإبحار باتجاه فرنسا خشية هبوب عواصف الخريف، وخلفه "دوشيري Déchirai" لمواصلة مشروع الاحتلال مع نية رجوع دوكين في الربيع القادم إلى مدينة الجزائر،[4] وقد خلفت هذه الحملة أضرارا جسيمة في ميناء الجزائر وعمران المدينة، كما كلفت الفرنسيين ميزانية ضخمة دون أن يحوزوا على أي نتيجة، مما جعلهم يعودون إلى بلادهم خائبين دون تحقيق غاية ملكهم لويس،[5] كما نجم عن هذه الحملة وفاة 500 شخص وتهديم حوالي 50بناية، ومع ذلك فإن كل من الملك الفرنسي ووزيره كولبير لم يرضيا بنتائجها خصوصا وأن مدافعهما لم تؤدي الغرض المطلوب ، وأمرا أن تعطى عناية أكبر في محاولة السنة القادمة .[6]

1-نقلا عن جمال قنان ،نصوص ووثائق ، المرجع السابق ، ص-ص: 147-148.

2- جون وولف ، الجزائر وأوربا ، المرجع السابق ، ص:344.

3- يحي بوعزيز ، علاقات الجزائر الخارجية ، المرجع السابق ، ص: 85.

4- H-D Degrammont ,relation entre la France,op, cit, 263.

5- محمد بن ميمون الجزائري ، المصدر السابق ، ص: 19.

6- جون وولف ، المرجع السابق ، ص: 344.

المطلب الثالث: حملة دوكين الثانية على مدينة الجزائر 1683م

عندما فشلت حملة دوكين الأولى في تحقيق أهدافها عاد لفرنسا وجهز حملة أخرى ليعيد الكرة على الجزائر تكونت هذه الحملة من 43 سفينة ،[1] وانطلقت من ميناء طولون يوم 6 ماي 1683م، وفي طريقهم أرسلوا إلى القالة ليوافيهم هناك 400 فرنسي من العاملين في حصن الباستيون ليكونوا إلى جانبهم، ووصلوا إلى مدينة الجزائر يوم 18جوان من نفس السنة ،[2] ويرجع سبب تأخرهم إلى حدوث عاصفة بحرية شديدة والتي تعرض من جرائها الأسطول إلى أضرار كبيرة أوجبت عليهم قطع مسيرتهم لإصلاحها، ما أدى بذلك إلى تأخر هذه الحملة .[3]

وفور وصولهم راسل دوكين الداي حسن يحذره بأن يفرج عن سراح جميع الأسرى الفرنسيين والأوربيين حيث جاء في الرسالة المؤرخة يوم 8 جوان«**...بأنه لا يستمع لأي اقتراح في مجال السلم مالم تقم هذه القوات المذكورة بإطلاق سراح كل المعتقلين الفرنسيين، وكذلك كل رعايا الملك وكل الأشخاص الآخرين بغض النظر عن الأمم التي ينتمون إليها ممن كانوا على متن سفن شراعية فرنسية دون أي قيد أو شرط ... »** ،[4] ومع ذلك لم يتلقى دوكين أي جواب بخصوص هذا الطلب حسب ما ذكره بن عودة المزاري بقوله:«**...وسعى الناس في الصلح على شرط رد الأسارى النصارى من عند المسلمين، فلم يرض حسن باشا بالموافقة لما يرومه العدو بالتبيين ... »** .[5]

وبناءا على ماتقدم شرع دوكين إلى قذف المدينة بالقنابل يوم 28 جوان وأحدث بها خسائر كثيرة ،[6] أين هدمت أجزاء من حصون المدينة وحتى قصر الداي بالجنينة لم يسلم من هذا الهجوم، مما جعل هذا الأخير يسعى لمسالمة الأمير الفرنسي ،[7] ووفق لتلك الرؤية يشير ابن رقية التلمساني إلى هذا الغزو

1- وقد أحصاها ابن رقية التلمساني ب 60سفينة من مختلف الأحجام و30عربة و7 من الحويلار ، بينما يقدر دوغرامون الأسطول من 20فرقاطة و7 غليوطات وعربتين و3 فلوتات وبضعة طرطانات ، يضاف إليها 16 غاليير ، ينظر : جمال قنان، نصوص ووثائق ، المرجع السابق ،ص: 146.

2-يحي بوعزيز ، المرجع السابق ، ص: 85.

3- سامح ألتر، المرجع السابق ، ص: 423.

4- أوجان بلانتيت ،المرجع السابق، ج1، ص: 296. للإطلاع على النص الكامل للرسالة، ينظر الملحق رقم (3)

5- الآغا بن عودة المزاري ، **طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر** ، تح يحي بوعزيز ، ج2 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط1، 1990م ، ص:70.

6- محمد بن ميمون الجزائري ، المصدر السابق ، ص: 20.ينظر الملحق رقم (12).

7- علي عبد القادر الحليمي، **مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830م** ، دار الفكر الإسلامي ، الجزائر ، 1972م، ط1 ، ص: 172.

بقوله:«**...ففي الليلة الأولى من رجب الفرد رموا قدر ستين بومبا، وفي الليلة الثانية منه رموا إلى البلد وإلى المرسى قدر بمائة وعشرين بومبا، وسقط في الليلة الثانية بومبتان في دار الحاكم بابا حسن ... »** .[1]

ونتيجة لما خلفه هذا القصف أضطر الداي إلى إرسال أحد مبعوثيه رفقة القنصل لوفاشي لإقامة الصلح، إلا أن دوكين رفض مقابلتهما، فحتى القنصل لم يسلم من معاملة دوكين السيئة له بحيث اعتبره هذا الأخير من الأتراك دون مراعاة مكانته الدينية بكونه قسيسا، وأما رده لمبعوث الداي فكان بأنه لن يوقف الحرب ما لم يتم الإفراج عن جميع الأسرى الفرنسيين [2] الذين بلغ عددهم ما يقارب 550 أسير ، بالإضافة إلى دفع تكاليف خسائر هذه الحملة والتي قدرت ب300 ريال متاع الميزان،[3] وذلك في ظل العجز المالي الذي كانت تعانيه الجزائر.[4]

وبالتالي رضخ الداي بابا حسن لشروط دوكين وعقدت هدنة بين الطرفين مدتها 24 ساعة استغلها الجزائريون في البحث عن الأسرى الفرنسيين الموجودين في المدينة، ففي 29 جويلية جمعوا 44 أسيرا، وفي اليوم الموالي جمعوا 24أسيرا، وفي 1أوت 152 أسيرا وفي اليوم الثاني 83 أسيرا، وبعد أن تم جمع الأسرى خرج إلى المدينة كل من "هايت" و"كومبس Compos" لإجراء المفاوضات مع الجزائريين ونقل الأسرى ،[5] كما أرسل مع الأسرى مجموعة من الرهائن الذي كان قد اشترطهم دوكين من رياس البحر ومن بينهم حسين ميزومورطو،[6] وقد استمرت هذه المفاوضات بين الطرفين أسبوعين كاملين طالب من خلالهما الداي منحه المزيد من الوقت ليتمكن من جمع ضريبة الحرب المشترطة عليه، خاصة وأن ميزانية الدولة كانت عاجزة على تأمين مثل هذا المبلغ الذي زاد الأمر تعقيدا.[7]

وفي ظل هذه الظروف استطاع ميزومورطو الإفلات من يدي دوكين حيث وعده بتسوية الخلاف وإنهاء الحرب في بضع ساعات مقابل فك أسره، في الوقت الذي كانت فيه مدينة الجزائر منقسمة إلى قسمين فريق مسالم للفرنسيين مثله الأهالي، والثاني فريق الحرب يدعمه رياس البحر،[8] وبالتالي اجتمع

1- نقلا عن جمال قنان ، نصوص ووثائق ، ص-ص : 148-149.

2- H-D Degrammont ,Relation entre la France ,op,cit,p:264

3- **متاع الميزان** :قيمة متاع الميزان مائة قرش إسباني قوي ،والقرش الإسباني القوي يساوي خمس ريالات جزائرية ، ينظر : جمال قنان ، نصوص ووثائق ، المرجع السابق ، ص: 149.

4- نفسه ، ص: 149.

5- سامح ألتر ، المرجع السابق ، ص، 424.

6- جون وولف ، الجزائر وأوربا ، المرجع السابق ، ص: 344.

7- H –D Degrammont,op,cit,p:265.

8- محمد خير فارس ، المرجع السابق ، ص: 131.

ميزمورطو مع رياس البحر وتوجهوا إلى قصر الحاكم بالجنينة، وقاموا باغتيال الداي، ونصب ميزوموطو نفسه دايا جديدا ،[1]وفور تنصيبه أعلن أن حكومته ليست مسؤولة عن قرارات لم تتخذها فوجه بذلك المدافع مقررا استئناف الحرب،[2] ومع بلوغ الخبر إلى دوكين سارع هذا الأخير إلى قصف المدينة من جديد حيث ألقى بها 12 قنبلة على حسب تقدير ابن المفتي،[3] في حين يذكر ابن رقية التلمساني بأنه تم قصفها ب350 قنبلة، وأن هذا القصف دام 23 ليلة رموا خلالها مايقارب عن خمسة آلاف قنبلة خلفت خسائر جسيمة راح ضحيتها أربعين شخصا وهدم إثرها 300 منزل.[4]

وأمام هذه الخسائر التي ألحقت بالمدينة كانت ردة فعل الداي أن وضع القنصل لوفاشي في فوهة المدفع وقذف به سفينة دوكين،[5]كما لقي عدد من الأسرى نفس المصير المحتوم، ومنذ ذلك الحين أطلق الجزائريون على هذا المدفع "المدفع القنصلي "[6] ومع حلول الأيام الأولى من شهر أكتوبر أضطر الأميرال دوكين إلى العودة بسفنه إلى فرنسا وذلك لسوء الأحوال الجوية لكنه مع ذلك لم يحقق مسعاه مرة ثانية وعاد خائبا لملكه لويس الرابع عشر الذي كان على أحر من الجمر لسماع نجاح هذه الحملة فانعكس له ذلك.[7] وبالرغم مما عانته حكومة الجزائر جراء هذا القصف إلا أنها لم تسعى لطلب الصلح، وهذا ما أكده القنصل الإنجليزي"روكورت Rancourt بقوله:**«...أنظر كم هي قليلة المبالاة التي أعطاها هؤلاء الناس إلى القنابل الفرنسية التي أحصي عددها حوالي ستة آلاف ... »** .[8]

لقد يئست فرنسا من هذه الحرب، التي لم تنجح من خلالها في تحقيق طموحات ملكها لويس الرابع عشر بالرغم من استخدامها أحدث الأسلحة حينها، لكنها لم تسفر عن النتائج المرجوة فاضطرت بذلك إلى تغيير وجهتها السياسية، ويظهر ذلك جليا من خلال استدعائها للأميرال دوكين واستبداله بتورفيل من أجل التفاوض والصلح، وهذا ما أشار إليه الملك الفرنسي بنفسه في قوله لمبعوثه:**«...ستقدم لي خدمة كبيرة إذا ما تمكنت من عقد الصلح... »** .[9] وبعد تدخلات كثيرة فتحت المفاوضات للصلح وكان تروفيل سيد الموقف باعتباره منسقها، فسميت بذلك معاهدة الصلح باسمه والتي وقعت عام

1- H-D Degrammont,op,cit,p:265.

2- الآغا بن عودة المزاري ، المصدر السابق ، ص: 71.

3- ابن المفتي ، المصدر السابق ، ص: 68.

4- جمال قنان ، نصوص ووثائق ، المرجع السابق ،ص: 150.

5- مولود نايت بلقاسم ، المرجع السابق ، ص: 45.

6- مبارك الميلي ، المرجع السابق ، ص: 189. ينظر الملحق رقم (16).

7- يحي بوعزيز ، علاقات الجزائر الخارجية ، المرجع السابق ، ص: 86.

8- نقلا عن : جون وولف ، الجزائر وأوربا ، المرجع السابق ، ص: 345.

9- عائشة غطاس ، العلاقات الجزائرية الفرنسية ، المرجع السابق ، ص: 91.

1684م، وقد نصت على أن تكون ركيزة للسلم مائة عام حيث عالجت بنودها جل المشاكل السياسية والاقتصادية العالقة بين البلدين .[1]

المطلب الرابع: حملة الماريشال ديستيري على مدينة الجزائر 1688م

لم تكد تمضي ثلاث سنوات على معاهدة 1684م حتى تجدد النزاع وعاد الطرفان إلى الحرب من جديد، ونتوه أن السبب الرئيسي لذلك هو عدم احترام الفرنسيين لبنود المعاهدة، مما جعل الداي يقرر إعلان الحرب عليها حيث استولى رياس البحر سنة 1686م على العديد من سفن مرسيليا، وفي ضوء ذلك عرض تجار هذه المدينة مكافآت ضخمة على القراصنة الأوربيين مقابل مهاجمة السفن الجزائرية، وقام الملك لويس الرابع عشر بمباركة هذه التحرشات غاية منه لضرب الجزائريين .[2]

وما زاد الطين بلة سماح الحكومة الجزائرية لأحد البحارة من مدينة سلا المغربية بمتاجرة الغنائم الفرنسية، فوجدت فرنسا في هذا العمل ذريعة وشرعت تضخم من عمليات مطاردة السفن الجزائرية حيثما وجدت [3]، ولما علم الداي ميزومورطو أن الحكومة الفرنسية ألزمت السفن التجارية بالتسلح ووعدت أصحابها بمكافأة لكل من يأتي بسفينة للرياس أو يغرقها عمد إلى حجز القنصل الفرنسي بيول و 372 رعية فرنسية، كما نهبت القنصلية الفرنسية وبيعت 16 سفينة كانت متواجدة في الميناء مع بحارتها.[4]

وتداولت بذلك هجومات رياس البحر ففي أواخر شتاء 1687م استولوا على سفينة في سواحل مدينة الجزائر تبين أنها تابعة للبندقية حيث تحمل جوازا فرنسيا اكتشفوا من خلاله أن مهمتها التجسس على الأسطول الجزائري لمعرفة ما إذا كان سيتوجه إلى الشرق لمساعدة القوات العثمانية في حربها ضد البندقية، لغرض إعداد كمين له ومفاجأته، ومما أزم الأمر أكثر عثور البحارة الجزائريين على جوزات فرنسية وشهادات إبحار مستخرجة من عند قناصلها بين أيدي قباطنة السفن المعادية للجزائر،[5] لكن رغم ذلك لم تتخذ الجزائر أي إجراء عسكري ضد الفرنسيين كتوجيه حملة مثلا، بل اكتفت بتبليغ مسؤولي فرنسا بهذه المخالفات لمعاقبة المتسببين في هذه التجاوزات،[6] وفي المقابل أرسلت فرنسا عمارة في أواخر جوان 1687م صوب الجزائر حيث قدم قائدها الدوق "دومورتمارت Dumaurtmart" جملة من المطالب الاقتصادية، والتي قوبلت بالرفض من طرف الداي ميزومورطو في أوت من نفس السنة نظرا

1- محمد بن ميمون الجزائري ، المصدر السابق ، ص: 20. ينظر أيضا : عائشة غطاس ، المرجع السابق،ص:91.

2- جون وولف ،الجزائر وأوربا ، المرجع السابق ، ص: 351. ينظر أيضا صالح عباد ، المرجع السابق ، ص: 143.

3- عائشة غطاس ، العلاقات الجزائرية الفرنسية ، المرجع السابق ، ص: 92.

4- H –D Degrammont ,Histoire D'Alger,op,cit, p:225.

5- جمال قنان ، معاهدات الجزائر مع فرنسا ،المرجع السابق ، ص: 133.

6- أوجان بلانتيت ،المرجع السابق ، ج2، ص:8.

لأسلوب الفرنسيين الغير دبلوماسي في التعامل بإرسالهم عمارة بحرية مما عكر الوضع بين البلدين،[1]وهذا ماجعل فرنسا تلجأ إلى سياستها التقليدية بتوجيه حملة نحو مدينة الجزائر .

انطلاق وسير الحملة:

انطلقت الحملة العسكرية الفرنسية بقيادة الأميرال"ديستيري D'Estrées " وتكونت من 15مركب غاليير، و10غاليوطات مزودة بالمدافع وصلت أما مدينة الجزائر يوم 26جوان 1688م ،[2] وأول ما عمد له ديستيري قيد وصوله تهديده للداي في رسالة قصيرة وجهها إليه ،[3] فكان رد الداي بنفس الشاكلة محذرا إياه بقتل القنصل والرعايا الفرنسيين لكن قائد الحملة لم يأبه بذلك وظل مصمما على غزو الجزائر، وإزاء ذلك شرع هذا الأخير إلى قصف مدينة الجزائر في الفترة الممتدة مابين(1-16 جويلية) أطلق خلالها ما يقارب10 ألاف قنبلة أسفرت عن خسائر مادية وبشرية جسيمة ، كما أغرقت 5 مراكب حربية ،[4] وقد عبر أحد التجار الفرنسيين عن حجم هذه الخسائر [5] بقوله:« **أن المدينة قد دمرت تماما، فالسفن الخمس التي كانت راسية في الميناء قد أغرقت،وحصن ماتيفو ومدافعه الخمس عشرة كانت قد دمرت أيضا ...والجوامع ومنازل الداي هوت أرضا ، وتجاوزت القذائف المدينة لتهدم قنوات المياه والفنار ورصيف الميناء ...وأصيب ميزومورطو مرتين ...ولم يتأثر الأهالي للقصف للجوئهم إلى الريف... »** .[6]

ونتيجة لهذا القصف أراد الجزائريون الإنتقام وعلى رأسهم الداي ميزومرطو على ما ارتكبه ديستيري، حيث التزم الداي بوعده فوضع حوالي 40 أسيرا وفي مقدمتهم القنصل بيول في أفواه المدافع وثبتهم ثم رمى بهم الأسطول الفرنسي، وعلى النقيض من ذلك رد دوستيري بالمثل من خلال قذفه الأسرى الجزائريين بالمدافع ، وأكثر من ذلك قام بذبح 17 أسيرا جزائريا ووضعهم على قوارب ودفع بهم إلى ميناء الجزائر .[7] وفي أوائل أوت من نفس السنة انسحب ديستيري بأسطوله بعدما فشل في تحقيق

1- نفسه : ص-ص: 10-11.

2- محمة عائشة ، المرجع السابق ،ص: 71، ينظر : الملحق رقم (13).

3- للإطلاع على نص الرسالة ، ينظر: الملحق رقم (5)،وأيضا جواب الداي ميزومورطو عليها ينظر: الملحق رقم (6).

4- محمد بن ميمون الجزائري ، ، المصدر السابق ، ص: 22.

5- مما يثير الإنتباه أن صاحب الزهرة النائرة لايثير إلا هذه الحملة لا من قريب ولا من بعيد خاصة أنه ذكر قصف سنتي 1682-1683م ، وذكر الخسائر المادية والبشرية التي نجمت عن هاتين الغارتين،وبهذا نستغرب أن لايورد ذكر القصف الأخير كما صورته المصادر الغربية ، مما يجعلنا نعتقد بأن الأضرر الناجمة كانت أقل بكثير مما ذكر، هذا إذ كان هناك أضرار، ينظر : جمال قنان ، معاهدات الجزائر مع فرنسا، المرجع السابق ،ص: 137.

6- H –D Degrammont ,Histoir d'alger ,op, cit ,p :265.

7- محمد بن ميمون الجزائري ، المصدر السابق ، ص: 22.

مهمته بحيث لم تحقق هذه الحملة أي هدف من أهدافها، وبالتالي اقتضى عليه الأمر الرجوع إلى فرنسا خاصة وأن هذه الأخيرة كانت تخطط لغزو أراضي الراين ، وعليه فهي بحاجة إلى أسطول ضخم يكون لها أكثر فائدة على الجزائر، ومن هذه الزاوية أوجبت تجهيزه وتسليحه وتزويده بالبارود الذي نفذ في هذه الحملة الفاشلة.[1] ورغم انتهاء هذه الحملة إلا أن الداي عمد للإنتقام منها وذلك من خلال توجيهه لرياس البحر الجزائريين لاعراض السفن الفرنسية ومهاجمتها بعنف وتشديد الحصار على سواحلها، مما دفع بسكان هذه المناطق إلى رفع شكوى تلوى الأخرى للسلطات في باريس من أجل السعي لإعادة إقرار السلم مع الجزائر، ومن جهة أخرى رفضت السلطات الجزائرية الدخول في أية مفاوضات بقصد إنهاء الحرب، وبالتالي نلاحظ أن فرنسا هي من سعت للصلح وذلك نظير تقاعس قوتها أمام الجزائر،[2] لكن مع تزايد مشاكل الحدود الإقليمية مع كل من المغرب وتونس خاصة وأن هاتين الأخيرتين قد اتفقتا ضد الجزائر، مما جعل الداي يتراجع عن قرارته ويستضيف بذلك المبعوث الفرنسي الذي عبر له عن صعوبة إقناع الديوان بأمر الصلح، ذلك أن هذا الأخير كان مصمما على الحرب مما يستوجب على فرنسا تقديم تنازلات معتبرة لإرضاء الديوان بالسلم .[3]

وأمام هذا الأمر أضطر لويس الرابع عشر إلى تحقيق شروط الداي حيث أنه التزم بتعويض سفينة أحد الرياس وتقديم العتاد الحربي للإيالة المتمثل في 9 قنابل وأربعة مدافع، وقائد للمدفعية لإعانتهم في حصار وهران، وحتى تتضح الرؤية فإن لويس وجد نفسه عاجزا أمام قوة البحرية الجزائرية خاصة وأن فرنسا كانت تعاني ضعفا اقتصاديا لم يمكنها من تمويل هذه الحرب، وهذا ما أكده نص القرار الملكي المؤرخ في 14 سبتمبر 1689م؛ أي قبيل إبرام المعاهدة ذكر فيه :« **...إن جلالة الملك قد أخبر بأنه يوجد في البحر الأبيض المتوسط عدد كبير من السفن الجزائرية المسيطرة على مختلف الممرات ، تفاديا لوقوع سفن رعاياه في أيدي الجزائريين يمنع على مختلف السفن الخروج مهما كان الأمر ...**[4] » .

كما أرسل لويس الرابع عشر إلى الجزائر مفوض البحرية الماركيز "مارسيل Marcel" إلى الجزائر الذي وصل في سبتمبر 1689م وتمكن بذلك من إبرام معاهدة في 24 سبتمبر جاءت في 31 بندا تم تطرق فيها لجميع النزاعات القائمة بين البلدين وتعديل بنود المعاهدات السابقة ،[5] ومنه يتضح لنا أن

1- جون وولف ، الجزائر وأوربا ، المرجع السابق ، ص: 353.

2-جمال قنان ، معاهدات الجزائر مع فرنسا ، المرجع السابق ، ص-ص : 137-138.

3- جون وولف ، المرجع السابق ، ص: 359.

4- عائشة غطاس ، العلاقات الجزائرية الفرنسية ، المرجع السابق ،ص-ص : 94-95.

5- سامح ألتر ، المرجع السابق ، ص: 431.ينظر أيضا : محمة عائشة ، المرجع السابق ، ص: 73.

هذه المعاهدة وضعت حدا لنزاع مسلح دام طويلا وسنتطرق لها في المباحث القادمة، ومنه نلاحظ فشل مشروع لويس الرابع عشر في فرض إرادته على الجزائر بتدميرها، كما أسفرت هذه المعاهدة عن ثورة للجند ضد الداي فتم بذلك استبداله بالداي شعبان الذي حاول التأكيد عليها من جديد لكن من منظور مختلف في البنود لتسوية هذا الخلاف، وهكذا انتهى الأمر بسلم لمائة عام بين البلدين .[1]

وهكذا نلاحظ أنه بعد إعتلاء الملك لويس الرابع عشر عرش فرنسا، عمد إلى تطبيق سياسة القوة ضد الجزائريين من خلال تجريده عدة حملات عسكرية قصد إذلال الجزائريين وإملاء شروطه عليهم، لكن هذه الطريقة منيت بالفشل، أدرك فيها هذا الملك مرارا وتكرارا أن هذه السياسة لا طائل منها مما أرغمه على انتهاج أسلوب الترضية والسلام، كما تبين لنا أن السياسة الفرنسية عمدت إلى تغطية مشاريعها الإحتلالية من خلال خلق العديد من الذرائع والمبررات التي يكتنفها الكثير من التناقضات.

1- محمد خير فارس فارس ، المرجع السابق ، ص: 133.

المبحث الثاني : مظاهر التقارب بين البلدين (المعاهدات السلمية والتجارية)

بعد الفشل الذريع الذي لقيته حملات لويس الرابع عشر العسكرية ضد الجزائر والتي مثلت نوايا هذا الملك الاستعمارية، سعى هذا الأخير إلى كسب صداقة الجزائر حسب ما تمليه عليه الظروف المحيطة بسياسته الخارجية، حيث تخللت هذه الحروب معاهدات سلم ووئام بين الطرفين، أضطرت من خلالها فرنسا إلى فتح باب الحوار رغبة من ملكها لإقامة الصلح مع الجزائر، خاصة وأن فرنسا كانت تعيش صراعا أوربيا سعت من خلاله إلى كسب تأييد الجزائر.

المطلب الأول: معاهدة السلم والتجارة (17ماي 1666م)

لقد لجأ لويس الرابع عشر إثر حملته ضد جيجل إلى التقرب إلى الجزائر، حتى يتسنى له التفرغ لحربه في الأراضي المنخفضة، حيث وقف إلى جانب حليفته هولندا ضد إنجلترا مثلما أشرنا آنفا، وبذلك اضطرت فرنسا إلى إعلان الحرب على إنجلترا في 1666م، وبناءا على ذلك سعت فرنسا إلى ضمان حياد إيالة الجزائر في هذه الحرب عن طريق إبرام معاهدة سلم جديدة قصد تطويرها لتتحول إلى حلف موجه ضد الإنجليز والدول الأوربية الأخرى المعادية لفرنسا .[1]

وفي ذات السياق كلف لويس الرابع عشر المفوض العام للقوات البحرية تروبير للتفاوض مع الحكومة الجزائرية، وقد مهد هذا الاتفاق تاجر فرنسي يدعى "جاك أرنوJack Arno"، هذا الأخير لعب دور مبعوث غير رسمي لإقناع علي آغا بوقف الحرب ،[2]

وذلك نتيجة إصرار الوزير الفرنسي كولبير لتطوير تجارته، وعلى هذا الأساس نجحت فرنسا في مسعاها حيث استطاع تروبير إنهاء الحرب بين البلدين بإبرامه معاهدة 17 ماي 1666م ،[3] التي أقرها الملك الفرنسي وصادق عليها في 7 سبتمبر من نفس السنة .[4]

1- جمال قنان ، معاهدات الجزائر مع فرنسا ، المرجع السابق ، ص: 96.

2- أمين محرز ، المرجع السابق ،ص:118. ينظر : مبارك الميلي ، المرجع السابق ، ص: 176.

3- Moulay Belhamissi ,op , cit,T1,p:54.

4- جمال قنان ، المرجع السابق ، ص: 99.

تضمنت هذه المعاهدة [1] بعض التجديدات لبنود المعاهدات السابقة خاصة فيما يتعلق بمسألة تفتيش المراكب الفرنسية في البحر المتوسط، وهذا الموضوع كان مصدرا للخلافات المستمرة بين الطرفين نظرا لسوء استعمال الفرنسيين امتيازاتهم الممنوحة لهم في الشرق الجزائري فعند نقلهم بضائع وأشخاص على متن سفنهم لا يراعون ما إذا كان هؤلاء رعايا دول معادية للجزائر أم لا ، ولهذا فإن الإيالة حرصت على تفتيش السفن الفرنسية وأسر ما بها من أشخاص ثم حجز رعايا دول الأعداء مما خلق توترات ونزاعات مع الحكومة الفرنسية ،[2] كما تطرقت هذه المعاهدة إلى إعادة فتح الباستيون الفرنسي وتعيين التاجر جاك أرنو مديرا له،[3] بالرغم من محاولات الإنجليز تسميم هذا الاتفاق بوعدهم للداي بتزويده ب30 مركبا بحري مقابل مواصلة حربه ضد فرنسا .[4]

والملاحظ أن هذه المعاهدة جاءت في 12 بندا تم التفاهم من خلالها على الكثير من القضايا العالقة بين البلدين، ويتجلى ذلك من خلال عدم مساس البحارة الجزائريين للسفن الفرنسية التجارية بالإضافة إلى عدم تفتيشهم لها بأي حال من الأحول، وفي المقابل يتعهد الملك الفرنسي بعدم تسليح السفن الفرنسية لغرض الهجوم على السفن الجزائرية في موانئه، كما تم الاتفاق حول مسألة الأسرى بحيث يتم إطلاق سراح جميع الأسرى لكلا الطرفين سواء من أسروا سابقا، أو من يحتمل أن يؤسروا في المستقبل، كما أضفت هذه الاتفاقية بعض التسهيلات فيما يتعلق بالحواجز الجمركية، وأسهمت لأول مرة للجزائريين بإرسال مبعوثين جزائريين لتمثيلهم في فرنسا مقابل حرية القنصل الفرنسي في تسيير إمتيازات دولته بالجزائر من خلال إعلان معاهدة الامتيازات الفرنسية من جديد للتأكيد عليها .[5]

وبمقتضى هذه الاتفاقية استطاع تروبير في عام 1667م اشتراء الأسرى لجزائريين من عند حكام مرسيليا وعاد بهم إلى الجزائر حيث استبدلهم بما يقارب 1125 أسير فرنسي ، [6] وبالرغم من تلك المحاولات لتقريب البلدين إلا أن ذلك لم يدم طويلا، حيث ظهرت الخلافات من جديد نتيجة مشاركة

1- للإطلاع على النص الكامل للمعاهدة ، ينظر : جمال قنان ، نفسه ، ص-ص : 332-336.
2- محمة عائشة ، المرجع السابق ، ص: 82.
3- صالح عباد ، المرجع السابق ، ص: 131.
4- يحي بوعزيز ، علاقات الجزائر الخارجية ، المرجع السابق ، ص: 81.
5- جمال قنان ، معاهدات الجزائر مع فرنسا ، المرجع السابق ، ص-ص: 332-336.
6- يحي بوعزيز ، المرجع السابق ، ص: 81.

كلا البلدين في حرب كريت التي شارك أثنائها البحارة الجزائريون رفقة الأسطول العثماني وفي المقابل تحالفت فرنسا من جهتها مع البنادقة، وأسفرت هذه الحرب على أسر الجزائريين عدة سفن تجارية فرنسية محملة ببعض المؤن الموجهة إلى كانديا ،[1] وهذا ما ينافي ماتقرره المعاهدة السالفة الذكر.

وإزاء ذلك حضر الماركيز"دومارتل" إلى الجزائر ليطلب تعويضا عن إخلال الجزائريين بالمعاهدة ، لكن الرياس رفضو ذلك وواصلو هجوماتهم على المراكب الفرنسية مما أدى إلى حضور الكونت "دوديفون Dodevoun" لنفس المطلب سنة 1669م وحضر بعده الأميرال الإنجليزي " ألن Allen" للغاية نفسها على رأس 25 مركب بحري ولم يحصل على نتيجة مثله مثل سابقيه بالرغم من قذفه للمدينة بالقنابل [2].

وقد أشارت الباحثة عائشة غطاس أنه في نفس السنة طلب لويس الرابع عشر صداقة الجزائر ومساندتها في حروبه ضد أوربا وذلك بقطع علاقاتها مع الدول الأوروبية ، لكن الجزائر وعدته بذلك دون أن تحقق له غايته [3]. خاصة وأن الفرنسيين قد عرفوا عندها بتجاوزاتهم المستمرة لالتزاماتهم، مما جعل الداي لايثق باتفاقاتهم.

كما أعادت السفارة الفرنسية الكرة ففي فيفري 1670م عاد دي مارتل من جديد على رأس عمارة للشكوى من احتجاز الجزائريين لعدد من رعايا ومراكب بلاده، وفي ضوء ذلك أدرجت بنود إضافية لمعاهدة 1666م ،[4] بهدف تجنب تكرار المشاكل بين الطرفين،[5] والتي نصت على أن جوازات الإبحار ستكون مختومة بخاتم الملك، بالإضافة إلى المعاقبة الجسدية للبحارة المسؤولين عن التجاوزات التي حصلت فيما سبق، إلى جانب عدم تفتيش المراكب الفرنسية مع تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل في مسألة الاستيلاء على السفن الجزائرية أو العكس .[6]

وبالتالي يتبين لنا أن السلام الذي اتصفت به العلاقات بين الجهتين أصبح مشروطا بظهور نظام الدايات، وهذا ما جسدته الرسالة الموجهة من طرف الداي محمد التريكي إلى لويس الرابع عشر في 23

1- أمين محرز ، المرجع السابق ، ص: 119.
2- يحي بوعزيز ، علاقات الجزائر الخارجية ،المرجع السابق ، ص-ص: 81-82.
3- عائشة غطاس ، العلاقات الجزائرية الفرنسية ، المرجع السابق ، ص:81.
4- للإطلاع على البنود الملحقة بمعاهدة 1666م ، ينظر : جمال قنان ، معاهدات الجزائر مع فرنسا ، المرجع السابق ، ص-ص: 336-338.
5- أمين محرز ، المرجع السابق ، ص: 120.
6- جمال قنان ، المرجع السابق ،ص-ص : 337-338.

سبتمبر 1674م على حسب مانصت عليه:«**...نعلم جلالتكم أن خادمكم القنصل دارفيوا قد وصل والحمد لله إلى مدينة الجزائر...ففرحنا به أننا نستقبله بحفاوة وسرور ونعترف به قنصلا...ليس لنا صلح إلا معكم وليس مع الأمم الأخرى ...إذا كنتم لا تزالون في سلم معنا، وسبيل تدعيمه هو أن تمنعوا على رعاياكم نقل أكثر من ثلاثة مسيحيين من غير أصدقائنا، وأن لا يخدموا في سفن أعدائنا لأن هذا العمل قد يؤدي إلى حدوث قطيعة... كما أننا لن نسمح لكم بحجز رعايانا ...حيث كانوا أسرى و يقصدون مملكتهم بسبب الصلح القائم** بيننا **...** »،[1] وهكذا نلاحظ أن هذه الرسالة تعد بمثابة عربون لحفظ الصداقة بين البلدين .

ومن هذه الزاوية تمت موافقة الملك لويس على شروط الداي فاتصفت بذلك العلاقة بهدوء نسبي نتيجة رفض الجزائر سياسة العداء والحرب، وقد يعود السبب في ذلك إلى اهتمام الرياس بمهاجمة سواحل باقي الدول الأوربية في فترة حكم كل من الداي محمد التريكي وصهره بابا حسن الذي تولى شؤون البلاد بعده .[2]

وبهذا نستشف أن معاهدة 1666م كان يمكن أن تكون ركيزة للسلام بين الطرفين، لكن عدم احترامهما لبنودها جعلها تحول دون ذلك، وهذا ما يتجلى في المناوشات المتكررة بين الطرفين والتي كانت فرنسا السباقة لإحداثها والمصحوبة بمراسلات متعددة بين الدولتين للحث على الرجوع لما تقرر في هذه المعاهدة.

المطلب الثاني : معاهدة خاصة بالباستيون (11 مارس 1679م)

قبل الشروع إلى توقيع هذه المعاهدة بين البلدين طرأت عدة مسائل أبرزها في هذه الفترة قضية منح حق اللجوء للأسرى الأوربيين من طرف ضباط السفن الفرنسية، ومن هنا حدثت تجاوزات فيما ورد في البند الرابع [3] من معاهدة 1666م، وهذا ما تجلى في سنة 1678م حيث أطلق الجزائريون سراح الأسرى الفرنسيين البالغ عددهم 24 أسيرا بعدما تعهد القنصل الفرنسي بإرجاع الأسرى الجزائريين، لكن الحكومة الفرنسية لم تلتزم بوعدها من خلال اعتذار القنصل الفرنسي عما ورد من دولته بحيث أكد أن

1- أوجان بلانتيت ، المرجع السابق ، ج1، ص-ص : 274-276.

2- صالح عباد ، المرجع السابق ، ص : 139.

3- يقضي هذا البند بأن كل الأرقاء الفرنسيين الموجودين في المدينة ، واللذين أسروا تحت أي راية كانت حتى في المستقبل سيطلق سراحهم بالرضا ،كما أن الأوجاق الموجودين في فرنسا والذين أسروا سيطلق سراحهم أيضا ، ينظر : جمال قنان ، معاهدات الجزائر مع فرنسا ، المرجع السابق ، ص: 333.

الملك الفرنسي قد قام بالتنكر لالتزاماته، بالرغم من محاولات هذا القنصل المتكررة لإقناع المجلس الملكي بعواقب عدم إعادة الأسرى، لكنه قوبل بالرفض بتنديدهم أن:«**إقامة معاهدة مع هؤلاء اللصوص لا تليق بملك فرنسا**» ومن هذا المبدأ يتضح عدم وفاء فرنسا بنصوص المعاهدات.[1]

كما أثرت مؤسسة الباستيون على سير العلاقة بين البلدين بدعوى أن مديرها "دوني دوسول" Donnée Dussault" تماطل عن دفع الضريبة المفروضة عليه مقابل نشاطه في الحصن،[2] وفي ظل هذه الظروف كانت الجزائر قد وقعت معاهدة مع هولندا يدفع بموجبها الهولنديون للجزائر ضريبة على شكل معدات ولوازم حربية مما جعل القراصنة الفرنسيين يباشرون بمهاجمة جميع السفن العائدة إلى الجزائر .[3]

والجدير بالذكر أن فرنسا في هذه الفترة قد شهدت هدوءا نسبيا في القارة الأوربية بعد صلح تمويجن 1678م، فعمدت بذلك إلى سياسة القوة إزاء الجزائر حيث علقت قضية الأسرى كحجر زاوية في مسار العلاقة بين الطرفين ،[4] وبناءا على ذلك كلف الملك الفرنسي الفارس تورفيل بالذهاب إلى الجزائر عام 1679م لمناقشة المشاكل المستجدة قصد إيجاد حل لمنع أسر الفرنسيين، لكن الرياس لم يثقوا في تعهدات الملك الفرنسي .[5]

ورغم حالة التوتر الموجودة في العلاقات السياسية بين البلدين إلا أن هذا لم يمنع الجزائر وفقا لمبدئها القديم الذي ينص على عدم الخلط بين القضايا العامة وقضايا الخواص وشؤون الدولة بأمور التجارة، من إبرام معاهدة اقتصادية جديدة حول الباستيون مع ممثل الفرنسيين ديسوا الذي تعهد بدفع كل الديون المتراكمة حول هذا الامتياز وتم توقيع هذه الاتفاقية يوم 11مارس 1679م.[6]

ومن خلال نص هذه المعاهدة نستشف بأنها سمحت لمدير الباستيون ديسوا بإصلاح مبانيه وإعادتها إلى حالتها الأصلية، كما رخصت له شحن مركبين من القمح لعمال صيد المرجان أو التجار الفرنسيين، حيث أعفيوا من الضرائب التي كانت على عاتقهم، وقد أتاحت لهم أيضا صيد المرجان في العديد من

1- سامح ألتر ، المرجع السابق ، ص: 418.
2- يحي بوعزيز ، علاقات الجزائر الخارجية ، المرجع السابق ، ص: 83.
3- سامح ألتر ، المرجع السابق ، ص: 419.
4- بلقاسم قرباش ، المرجع السابق ، ص، 70.
5- يحي بوعزيز ، علاقات الجزائر الخارجية ، المرجع السابق ، ص: 83.
6- جمال قنان ، معاهدات الجزائر مع فرنسا ، المرجع السابق ، ص: 107. للإطلاع على بنود المعاهدة ، ينظر الملحق رقم (1).

موانئ الساحل الجزائري، وفي حالة وقوع أي قطيعة مع ملك فرنسا فلن يؤثر ذلك على إدارة الباستيون، ومن جهتها تتعهد الجزائر بضمان استمرارية استغلال الباسيتون والأماكن الملحقة به لديسوا وذويه،[1] وعلى هذا الأساس اتسعت منطقة صيد المرجان حيث أصبحت تمتد من بجاية إلى غاية الحدود التونسية، كما أعاد هذا الاتفاق تلك العوائد التي كانت تؤدى في بداية قيام الباستيون للمسؤولين المحليين وشيوخ القبائل المجاورة .[2]

وفي ذات السياق تجددت هذه المعاهدة الاقتصادية [3] في 23 أفريل 1684م [4] بحيث غيرت من سابقتها في العديد من البنود من خلال التأكيد على ملكية المدير ديسوا للباستيون بالقالة والأماكن الملحقة به، وإعفاءه من الرسوم في الموانئ فاحتكر بذلك تجارة الشمع والجلود والشحم ،كما أضفت له حرية التجارة في مدينة الجزائر مقابل دفع بعض الضرائب بصفة دورية مقابل التمتع بهذا الإمتياز .[5]

المطلب الثالث: معاهدة السلم المئوي الأولى (24أفريل1684م)

لم يسفر قصف دوكين للجزائر بالقنابل على استسلامها والرضوخ للشروط الفرنسية بل عكس توقعات فرنسا، الأمر الذي جعلها تتبع سياسة معتدلة مع البحارة الجزائريين لضمان عدم مهاجمتهم لسفنها حيث دخلت في أزمة نتيجة حرب الهابسبورغ في إسبانيا،[6] وإزاء ذلك توجهت الحكومة الفرنسية إلى السلطان "مراد الرابع" مستشفعة به ليتدخل بينها وبين الجزائر،[7]إلا أن الداي ميزومورطو لم يلتفت إليهم أصلا،فأرسل بذلك السلطان العثماني نائبا عنه وهو "القابجي" رفقة الأميرال دي تورفيل إلى الجزائر

1- نفسه ، ص-ص : 339-342.
2- نفسه ، ص-ص:107-108.
3- للإطلاع على النص الكامل للمعاهدة ، ينظر : جمال قنان ، نفسه ، ص-ص : 363-365.
4- كمال بن صحراوي ، المرجع السابق ، ص: 143.
5-جمال قنان ، معاهدات الجزائر مع فرنسا ، المرجع السابق ، ص-ص : 350-352.
6- جون وولف ، الجزائر وأوربا ، المرجع السابق ، ص: 348.
7- محمد بن ميمون الجزائري ، المصدر السابق ، ص: 20.

يوم 2 أفريل 1684م، والغرض من هذه المهمة التوضيح بأن فرنسا والدولة العثمانية على وفاق تام، وأن فرنسا ترغب في تحسين علاقاتها مع الجزائر .[1] لكن الداي ظل رافضا لذلك قائلا:«**...بأن لا يجوز العودة إلى الوراء، بل يجب معالجة الأمور على أساس أن الجزائر لم يكن لديها لاصلح ولا معرفة حتى اليوم ...** » ،[2]وهذا ما يبين مدى استقلالية دايات الجزائر عن الباب العالي في توجيه علاقتهم مع فرنسا بالمقارنة مع حكام العهود الأولى .

وبعد عشرين يوما من ذلك تراجع الداي عن موقفه ، تم توقيع معاهدة 24 افريل 1684م[3] على أساس أن تكون لمدة مائة عام، حيث تحتوي على 29 مادة عالجت المشاكل السياسية والاقتصادية المعلقة بين البلدين وسميت بمعاهدة تورفيل نظرا للدور الذي لعبه هذا الأخير في هذه المفاوضات .[4]

ونرى أن هذه المعاهدة قد أقرت وأثبتت الترتيبات التي تضمنتها المعاهدات السالفة، فقد التزم بموجبها الطرفان بإطلاق سراح أسرى كلا البلدين، كما تعهد مدير الباستيون من جهته بنقل الأسرى الجزائريين من فرنسا إلى الجزائر، لاستبدالهم مع الأسرى الفرنسيين،وكذلك في ما يتعلق بالغنائم الذي استولى عليها كل من الطرفين منذ تاريخ إعلان هذا الاتفاق ، وقد ركز الفرنسيون في هذه المعاهدة على مسألة الأسرى قصد التأكيد على ضرورة الإفراج على جميع أسراهم الذين وقعوا قبل 1670م، ومما يجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أنه فيما يتعلق بهذه القضية أن الأسرى الجزائريين تم تطرق لهم مرة واحدة فقط في البند الرابع بحيث أن جل الأسرى المطلوبين هم أسرى عساكر الأوجاق ،[5] ومن المحتمل ألا يكون النص الأصلي للمعاهدة ينص على ذلك لأن رسالة الداي إلى تورفيل تشير إلا إطلاق سراح جميع الأسرى الجزائريين دون استثناء ،[6] بالإضافة إلى حرية التجارة وضمان الأمن لبواخر الطرفين والتوقف عن أعمال القرصنة.

1- ناصر الدين سعيدوني ، تاريخ الجزائر في العهد العثماني ، المرجع السابق ، ص: 62.

2- أوجان بلانتيت ، المرجع السابق ، ج1 ، ص: 299.

3- للإطلاع على النص الكامل للمعاهدة ، ينظر : جمال قنان ، المرجع السابق ، ص-ص: 342-350.

4- يحي بوعزيز ، علاقات الجزائر الخارجية ، المرجع السابق ، ص: 86. ينظر أيضا سامح ألتر ، المرجع السابق ، ص-ص : 326-327.

5- خلافا لما كتبه الغربيون في موقف حكومة الجزائر على أنها لم تبال بمصير الجزائريين وان الديوان لم يكن يوما مستعدا لدفع ثمن الافتداء ، فقد تعين على قادة البلاد بذل الجهود للإفراج عن إخوانهم في الملة عملا بقوله صلى الله عليه وسلم "" من فك أسيرا من أيدي الكفار ، حرم الله جسده من النار "ينظر : مولاي بلحميسي ، إرشاد الحيران في أمر الداي شعبان ، المرجع السابق ، ص: 43.

6- جمال قنان ، معاهدات الجزائر مع فرنسا ، المرجع السابق ، ص: 115.

وبعد دراستنا لبنود هذه المعاهدة يتضح لنا أنها ركزت أساسا على مسألة الأسرى كما تخدم مصالح فرنسا مقارنة بالجزائر،[1] بحيث أولت للقناصلة الفرنسيين بعض الحقوق والحريات لم يتمتعوا بها من قبل حيث نجد البند17 ينص على:«**...يستطيع هذا القنصل القيام بشعائر الدين المسيحي في منزله بكل حرية...يكون له حق السبق على غيره من القناصل له كل الصلاحيات القضائية للفصل في المنازعات التي قد تنشب بين الفرنسيين ...** » .[2]

كما شكل أمر نشاط البحرية الجزائرية ونظيرتها الفرنسية المحور الأساسي الذي دارت حوله المعاهدة، بل حظي بدرجة اهتمام بالغة فاقت حتى الجانب التجاري، بدافع أن لا تجارة دون سلام بين البلدين خاصة السلام البحري الذي من شأنه أن ينعكس إيجابا على مظاهر العلاقات الدولية باعتباره الجامع بين الكثير من القضايا المستعصية كالأسرى والغنائم والتجارة الخارجية .[3]

وفور توقيع هذه المعاهدة توجه وفد جزائري رفقة تورفيل ترأسه "جعفر أغا" -من قادة الديوان-، وتشكل هذا الوفد من 12 عضوا مرافقا من ضباط ساميين ومترجمين، وانطلقت هذه السفارة شهر جوان 1684م والتي كان هدفها التعبير عن رغبة الجزائر في الحفاظ على السلم بين البلدين والإجماع على ذلك من قبل عناصر الديوان والداي حسن ميزومورطو من حلال رسالته إلى لويس الرابع عشر،[4] ووصلوا يوم جويلية 1684م وقد حظيت هذه البعثة باستقبال ودي وحفاوة كبيرة تمكن من خلالها الحاج جعفر من مقابلة الملك الفرنسي في قصر فرساي، حيث أكد هذا الأخير من جهته نيته في العمل من أجل إقرار السلم وتثبيت دعائمه بين الطرفين، وعليه التزما كلا الطرفان بإطلاق سراح جميع الأسرى المتواجدين في بلاديهما كما تم أثناء هذا اللقاء تبادل الهدايا ،[5] حيث قدمت هذه السفارة إلى لويس 12 فرسا من أجود الخيول وسيفا مزخرفا بالأحجار الكريمة وثيابا فاخرة و12 ميدالية ذهبية .[6]

1- مبارك الميلي ، المرجع السابق ، ص-ص : 190-191.
2- جمال قنان ، المرجع السابق ، ص: 347.
3- محمد امين عطلي ، المرجع السابق ، ص-ص : 142-143.
4- رحمونة بليل ، المرجع السابق ،ص: 285. للإطلاع على جواب الملك لويس الرابع عشر على هذه الرسالة ، ينظر : الملحق رقم (4).
5- أوجان بلانتيت ، المرجع السابق ، ج1 ، ص: 307.
6- عائشة غطاس ، العلاقات الجزائرية الفرنسية ، المرجع السابق ، ص91.

وبالتالي كان لهذه المعاهدة الأثر الطيب على العلاقات بين البلدين لمدة من الزمن، ويتجلى ذلك من خلال إعادة الماركيز "دامفريفيل Demfreville"396 أسيرا من الجزائريين إلى جعفر أغا من بينهم عدد من المشارقة، وفي المقابل حررت الجزائر 400 أسير أوربي من بينهم عدد من الإنجليز والهولنديين .[1]

لكن على غرار هذه العوامل هل نجحت هذه السفارة الجزائرية في أهدافها إذا علمنا أنه تم تضييق الخناق على الوفد الجزائري في طريق عودته وتحديدا في طولون سعيا من الحكومة الفرنسية إلى اختيار الأسرى الأتراك دون الجزائريين [2] حيث لم يعد منهم سوى 51جزائري أما الباقي فكلهم من رعايا الدولة العثمانية، وقد يرجع الهدف من هذا التحايل إلى خلق التناقض بين الحكام العثمانيين والرعية وبالتالي كسر الجبهة الداخلية للنظام .[3]

ومن خلال ذلك عبر الداي عن استيائه من هذا التلاعب في تنفيذ الاتفاقية في رسالته الموفدة عن طريق "الحاج محمد أفندي"في ديسمبر 1685م حاملا معه هدية للويس الرابع عشر ولكبار البلاط الملكي الفرنسي وهي عبارة عن 13 حصانا عربيا و15 أسيرا أوربيا مؤكدا فيها في مقابل ذلك الإفراج عن باقي الأسرى الجزائريين في فرنسا ،[4] ومن أهم ما جاء في هذه الرسالة:**«...فيما يتعلق بأسرانا لم يرد إلينا سوى واحد وخمسين من إنكشاريين أما البقية فهم أجانب عنا وذلك ما استغربنا له...ليكن في علمكم أن ضباطكم لمدينة مرسيليا هم الذين رفضوا تسليمنا معظم الرهائن الذي كان من المفروض أن يخلوا سبيلهم بمقتضى تطبيق معاهدة السلم ، وبعث لنا بدلا منهم المعطوبين والعجزة اللذين لايمكنهم القيام بأي عمل بسبب عاهاتهم المستديمة ... »** .[5]

وبناءا على ما سبق عاد تورفيل إلى الجزائر حاملا معه الهدايا للداي والديوان منها مركب مزود ب11 مدفعا و75 أسيرا جزائريا لاستبدالهم بأسرى مسيحيين قصد إظهار فرنسا لحسن نيتها ولإقامة

1- يحي بوعزيز ، علاقات الجزائر الخارجية ، المرجع السابق ، ص: 87.

2- لقد بينت هذه المسألة مدى الجدية والوفاء التي كانت تراعيها فرنسا في إلتزامتها مع الباب العالي لتمديد إمتيازاتها دوريا مع هذه الدولة ،وكذلك خوفا من أن إطلاق سراح الجزائريين سيزيد من قوتها البحرية ، ينظر : جمال قنان ، معاهدات الجزائر مع فرنسا ، المرجع السابق ، ص: 125.

3- نفسه ، ص-ص 124-125.

4- يحي وعزيز، المرجع السابق، ص: 87.

5- أوجان بلانتيت ، المرجع السابق ، ج1 ، ص-ص : 318-319.

الصلح بين البلدين، لكن ذلك ما كان سوى تكرارا لباقي تداعياتها، ودليل ذلك حضور الدوق دومورتمارت إلى الجزائر الشهر الموالي على رأس مجموعة من المراكب محاولا بذلك تخويف الجزائريين بتهديده لغزو الجزائر وإصرارا منه لتطبيق معاهدة تورفيل 1684م ، حيث زعم أن رياس البحر قد نقضوها بمهاجمتهم السفن الفرنسية .[1]

ومع ذلك لم تسفر مساعيه عن أي نتيجة، وهذا ما أشارت إليه رسالة الداي ميزومورطو إلى الملك لويس الرابع عشر يوم 24 جويلية1686م، والتي أهم ما ورد فيها:«**...خادمكم والحامل لرسالة الصداقة هذه قدم ومعه جيش بحري وأرسى أمام مدينة الجزائر...وبعد أن استعمل معنا مختلف الأساليب التي لا تعني شيئا انسحب حاملا معه بعض أسرانا الذين فروا...هذا النوع من الأعمال لايتلائم مع العدالة...ولا مع معاهدات السلام ... واليوم ونحن في حالة تفاهم تام معكم فإنني لا أدري لماذا يأتي جيش بحري ليرسى أمام مدينتنا ...وبأن هذه الأشياء وقعت بناءا على أوامركم ...** » .[2]كما لم ينجح المبعوث الأخر"دوبلانفيل Duppelanville" في شهر أوت من إقامة الصلح لتشديد البحارة الجزائريين على اعتراض المراكب الفرنسية في نفس العام والذي تلاه كون الفرنسيين أخلوا بالمعاهدة كذلك .[3]

وفي الأخير نقول أنه من الصعب إن لم يكن مستحيلا تعايش ذهنيتين مختلفتين جوهريا مهما بذلتا من جهود في هذا الاتجاه، فالعلاقات الجزائرية الفرنسية بعد هذه المعاهدة تعطي نموذجا لذلك خاصة وإن قلنا أن فرنسا هي من كانت تبادر إلى نقض هذه المعاهدات باعتمادها أسلوبي القوة(السلاح) والمسالمة، وهكذا فقد شاهدنا أن الإيالة الجزائرية لم تفهم هذه الذهنية من خلال مسايراتها العديدة لها في الكثير من التجاوزات ، وقبول صلحها مباشرة دون وضع حد لعدم تكرار هذه المخالفات بنفس الشاكلة .

1- جون وولف ، الجزائر وأوربا ، المرجع السابق ، ص: 54.

2- جمال قنان ، نصوص ووثائق ، المرجع السابق ، ص-ص : 155-156.

3- يحي بوعزيز ، علاقات الجزائر الخارجية ، المرجع السابق ، ص: 87.

المطلب الرابع: معاهدة السلم المئوي الثانية (24 سبتمبر 1689م)

لقد سبقت هذه المعاهدة حملة الماريشال ديستيري على مدينة الجزائر مثلما أشرنا مسبقا فعقب هذه الحملة كان على بحارة الجزائر الثأر لهذه الهجمة المباغتة، حيث نشط ميزومورطو الأعمال البحرية بشكل كبير خاصة على السواحل الجنوبية لفرنسا، وأمام هذا الأمر وجد لويس نفسه عاجزا على التصدي للبحرية الجزائرية وعن تموين الحرب ضدها ،[1] وإثر فشل الفرنسيين في هذه الحرب لجأ ملكهم إلى إلغاء أسلوب القوة مستعدا في ذلك لعقد السلام خاصة بعد تضرر التجارة الفرنسية من هذه الحروب، وفي ضوء هذه المؤشرات تم توقيع معاهدة السلم من جديد في 24 سبتمبر 1689م .[2] بعد مجيء معتمد البحرية "مارسيل قيومMarcel Guillaume" إلى الجزائر في شأن المصالحة في 19 سبتمبر من نفس السنة ولذلك عرفت المعاهدة باسمه ،[3] التي نجم عنها انتهاء النزاع حيث تضمنت 31 بندا اعتمد فيهم أساسا على ما تم التوصل إليه في معاهدة تورفيل 1684م.[4]

ومن هذه الزاوية لم تدخل هذه المعاهدة تغييرات جوهرية على ترتيبات المعاهدة السالفة الذكر إلا فيما يتعلق بقضايا الأسرى والقنصلية والقرصنة ،[5] فبعد أخذ ورد اتفق الطرفان على تسوية هذه المسائل خاصة فيما يتعلق بحرية شراء الأسرى بدون تمييز بالنسبة لكلا الطرفين من خلال مبدأ التساوي؛ أي التبادل بالمثل وبنفس السعر بحيث على كل واحد منهم بسعر100قرش، بالإضافة إلى الشروع إلى تمثيل جزائري في فرنسا والذي كان المفروض أن يستقر بمرسيليا لرعاية شؤون أسراهم، كما أبقت هذه المعاهدة على حرمة المياه الإقليمية وذلك من أجل تقليل نشاط البحارة والقراصنة في عرض البحر.

كما نلاحظ أن الداي كان متفطنا إذ لم يسمح بإدراج العديد من المطالب التي كانت تخدم فرنسا في السابق نتيجة تجربته في السنوات الأخيرة من خلال تنكر فرنسا لوعودها، غير أنه مع ذلك تعمد إخفاء المعاهدة والاحتفاظ بها دون إعلانها لتوضع في خزينة القصبة،وقد يعود السبب في ذلك إلى أن هذا الأمر متفق عليه نتيجة وجود ترتيبات سرية تندرج ضمن هذه المعاهدة وتتعلق أساسا بثمن افتداء

1- صالح عباد ، المرجع السابق ، ص: 144.

2- Moulay Belhamissi, op ,cit,T2 ,p :60.

3- يحي بوعزيز ، علاقات الجزائر الخارجية ، المرجع السابق ، ص: 89. للإطلاع على نص المعاهدة ، ينظر : الملحق رقم (2) .

4- ناصر الدين سعيدوني ، تاريخ الجزائر في العهد العثماني ، المرجع السابق ، ص: 63.

5- Venture De Paradis , op ,cit , p:38.

الأسرى .[1] وبالرجوع لنص المعاهدة نجد أن خمسة بنود تطرقت إلى قضية الأسر حيث ورد في البند 11 مايلي:«**بالنسبة للفرنسيين الذين تم أسرهم قبل معاهدة 1670م، فقد أتفق على شرائهم كلهم بدفع 300 ليفر [2] فدية عن كل واحد منهم مهما كان المبلغ الذي اشتراهم بهم أسيادهم** ». [3]

وعلى هذا الأساس لم يكن الرياس راضيين على إمضاء هذه المعاهدة فقد وجد حسين ميزومورطو نفسه في مأزق، فأضطر بذلك إلى الفرار إلى تونس ومن ثم إلى إسطنبول كما أشرنا آنفا، وعين بدله الحاج شعبان دايا حيث بعد تنصيبه قدمت سفارة فرنسية يوم 12 ديسمبر1689م، واستبدلت 123 أسيرا جزائري مقابل نفس العدد من الأسرى المسيحيين بالإضافة إلى افتداء أسرى آخرين بالمبلغ المتفق عليه، وكما قدمت هذه البعثة الهدايا للداي بمناسبة تعيينه حاكما رسميا،وقد كان هدفهم من ذلك إقناعه هو والديوان بعدم التحالف مع نظرائهم الإنجليز سعيا منهم لحياد الجزائريين عن الحروب الأوروبية [4] وهذا ما نصح به المدعو "دوفوفري Duvouvres" المجلس الفرنسي، إلى جانب السماح للبحارة الجزائريين بالتزود بما يحتاجونه من الموانئ الفرنسية غاية منه لمحاربة الإنجليز، وبناءا على ذلك أعطى الملك لويس تعليمات لتطبيق هذه الاقتراحات .[5]

كما أثيرت قضية التستر عن المعاهدة من جديد فأرسلت بذلك رسالة بعث بها الديوان إلى الملك الفرنسي بتاريخ 5جانفي 1690م، أوضح فيها جميع الملابسات التي أحاطت بالمفاوضات الأخيرة مع الداي السابق مبينا في ذلك سريتها ومشددا عليهم بوجوب إعلان الاتفاق حتى يتسنى لهم معرفة ما لهم وماعليهم من حقوق، وفي ضوء ذلك تم دراسة هذه المعاهدة واستعراض بنودها في جلسة مطولة أدخل فيها بعض التعديلات على هذا الاتفاق ،[6] ونتيجة حصول الجزائر على مبتغاها تقرر إيفاد مبعوث جزائري إلى البلاط الفرنسي للتأكيد على تسوية القضايا العالقة بين البلدين رسميا.

1- جمال قنان ، معاهدات الجزائر مع فرنسا ، المرجع السابق ، ص-ص : 141-144.

2- **الليفر** :أو الجنيه وهي عملة فرنسية كانت دارجة على عهد النظام القديم ، قبل الثورة الفرنسية ، وقيمة الليفر بالعملة الجزائرية حوالي إحدى عشر ريالا صغيرة أي الموزونة ، ينظر : جمال قنان ، معاهدات الجزائر مع فرنسا ، المرجع السابق : 345.

3- نفسه ، ص: 160.

4- يذكر مولود نايت بلقاسم أن لويس الرابع عشر قد طلب من الداي شعبان إعلان الحرب على إنجلترا وهولاندا ينظر : مولود قاسم نايت بلقاسم ، المرجع السابق ، ص: 68.

5- يحي بوعزيز المرجع السابق ، ص: 90.

6- جمال قنان ، المرجع السابق ، ص-ص : 146-147.

سفارة محمد أمين:

نظرا لتزايد عدد الأسرى الجزائريين بفرنسا ونتيجة تماطل السلطات الفرنسية لإطلاق سراحهم رغم التفاهم حول هذا الجانب في المعاهدة السابقة،وجه بذلك الداي شعبان محمد الأمين أفندي[1] إلى فرنسا ،[2] لمعرفة هذا الأخير الدقيقة بتفاصيل العلاقات بين البلدين، وقد حمله الداي برسالة إلى لويس الرابع عشر التي اشترط فيها الإفراج عن جميع الأسرى وخاصة الجزائريين المقيدة أسمائهم في سجل الديوان الجزائري سواء المدنيين أو العسكريين، مع رد السفينة الجزائرية المحجوزة في فرنسا بالسلع التي أخذت منها قرب ميورقة والتي هي ملك لخزينة الإيالة .[3]

وبناءا على ذلك تم استقبال المبعوث الجزائري يوم 26 جويلية 1690م من طرف الملك الفرنسي حيث قدم لهذا الأخير المطالب المتمحورة حول موضوع بعثته،[4] فكان بذلك رد فعل الملك منها نحو السعي لتثبيت العلاقة السلمية بين البلدين تبعا لما تقتضيه المعاهدة الأخيرة التي لم يصادق عليها بعد رسميا.[5]

والجدير بالذكر أنه رغم حسن استقبال الملك لمحمد الأمين إلا أن هذا الأخير عانى من الإهمال من طرف السلطات الفرنسية، وهذا ما أوضحته رسائله المتعددة للدولة الجزائرية بحيث لم يتمكن من مقابلة أحد بعد ذلك الاستقبال، ولإنجاح هذه السفارة أضطر محمد الأمين إلى الاستعانة بملك إنجلترا "جاك الثاني Jack II" الذي كان لاجئا في فرنسا بحيث طلب وساطته لدى مسؤولي فرنسا في28 نوفمبر1690م وهذا ما أشار له في رسالته التي جاء فيها:« **... بعد الترجي من الله تعالى أن يعيد جلالته إلى عرشه المجيد في أقرب الأجال وتقوية بسطة قوته وتصغير أعدائه...نترجاه للتدخل لصالحنا لدى الإمبراطور الفرنسي ...** » .[6]

1- **محمد الأمين** :الدفتر دار تم اختياره كمبعوث للبلاط الفرنسي حيث أقام بفرنسا مابين شهر جوان 1690م وأواخر ماي 1691م ، وقد قتل مع الداي شعبان في جويلية 1695م ، ينظر : رحمونة بليل ، المرجع السابق : ص 288.

2- يحي بوعزيز ، علاقات الجزائر الخارجية ، المرجع السابق ، ص-ص ، 90-91.

3- جمال قنان ، نصوص ووثائق ، المرجع السابق ، ص: 163.

4- أوجان بلانتيت ، المرجع السابق ، ج2 ، ص: 218.

5- نفسه ، ص: 222.

6- نفسه ، ص: 266.

وعن طريق الملك الإنجليزي كاتب محمد أمين دي تورفيل نائب أميرال فرنسا موضحا له الصعوبات التي يجابهها في سبيل إنجاز مهامه، بالرغم من إعطاء الملك تعليمات لترضية مطالبه لكنها لم تدخل قيد التطبيق ، [1] وعلى ضوء ذلك تم تحرير وتوقيع معاهدة 1689م حيث صادق عليها الملك لويس رسميا في 18 ديسمبر 1690م لتصبح سارية المفعول منذ هذا اليوم ،[2] ولقد لخص محمد الأمين جهوده التي قضاها في فرنسا نتيجة عدم التزام هذه الأخيرة بوعودها في رسالة بعث بها إلى الداي شعبان في فيفري 1691م لكنها مع ذلك أحتجزت من طرف السلطات الفرنسية وهذا العمل مخالف تماما للأعراف الدبلوماسية .[3]

نحو تثبيت السلم:

لقد كشفت الصعوبات التي واجهت محمد أمين عن نوايا الفرنسيين الحقيقية من خلال التحايل على تطبيق ما نصت عليه معاهدة السلم المئوي، وهذا ما كان بدوره محل احتجاج شديد في الجزائر من أجل مواساة مطالبهم، ووفق تلك الرؤية راسل الداي شعبان الحكومة الفرنسية في 23 جويلية 1691م لتبليغهم بالعراقيل التي واجهت إقرار الصلح بين البلدين ، [4] بالإضافة إلى التزامات المبعوثين الفرنسيين باسم الحكومة في هذا الشأن لكن دون الشروع إلى تنفيذ المطالب بل يستخدمون في المقابل كل أساليب الخداع،كما بين من خلال هذه الرسالة تلاعب موظفي طولون ومرسيليا في تطبيق بنود المعاهدات ، [5] وندد أيضا برجوع بحارة إحدى السفن الجزائرية المحتجزة في فرنسا، حيث ادعت هذه الأخيرة بأن هذه السفينة غرقت، وهي في الحقيقة جنحت إلى الشواطئ الفرنسية وتم اسر ركابها ومن ثم ثبت على الحكومة الجزائرية إنها موجودة بمرسيليا .[6]

1- جمال قنان ، معاهدات الجزائر مع فرنسا ، المرجع السابق ، ص-ص : 154-155.
2- نفسه ، ص: 365.
3- رحمونة بليل ، المرجع السابق ، ص: 290.
4- أوجان بلانتيت، المرجع السابق ، ج2،ص-ص: 322-323.
5- جمال قنان ، نصوص ووثائق ، المرجع السابق ، ص-ص: 167-168.
6- جمال قنان ، معاهدات الجزائر مع فرنسا ، المرجع السابق ، ص: 160.

ومن هنا لابد من بيان أهمية هذه الرسالة لما لها من صدى كبير في إنهاء الكثير من الخصومات المعلقة بين الطرفين حيث سوي موضوع الأسرى نهائيا ففي مارس 1692م عاد محمد الأمين من فرنسا رفقة مدير الباستيون ديسو بصحبة 209 أسير على ظهر باخرتين ، حيث احضر معه ديسو مبلغا من المال لإفتداء الأسرى الأوروبيين كما قام بتقديم الهدايا للداي والديوان ولطائفتي الرياس والإنكشارية ،[1] وفي المقابل صادق الداي شعبان من جهته على معاهدة 1689م يوم 3 أفريل 1692م بعد إزاحة كلا الطرفان الكثير من القضايا المؤثرة في العلاقة بينهما خاصة مسألة الأسرى، وبالتالي أصبحت هذه المعاهدة منسجمة بين البلدين بجميع ما تحمله من ترتيبات بحيث أقر الداي بتنفيذها وعدم الإخلال بها لأي ظرف كان ،[2]وفي ذات السياق أرسل الداي رسالة إلى لويس الرابع عشر في 21 سبتمبر من نفس العام عبر فيها عن مدى الوئام والسلام الذي سيربط البلدين مستقبلا كما ذكر فيها الدور الذي لعبه ديسوا في تثبيت وتحسين العلاقة بينهما ،[3] وفي ضوء ذلك إستعاد هذا الأخير المؤسسات الفرنسية بالقالة التي كانت بيد الإنجليز منذ عام 1684م.[4]

1-يحي بوعزيز ،علاقات الجزائر الخارجية ، المرجع السابق ، ص: 92.

2- جمال قنان ، معاهدات الجزائر مع فرنسا ، المرجع السابق ، ص:367.

3-أوجان بلانتيت ، المرجع السابق ، ج3، ص:23.

4- يحي بوعزيز ،علاقات الجزائر الخارجية ، المرجع السابق ،ص:92

.

وبناءا على هذا التقارب وقعت معاهدة حول الباستيون [1] في سنة 1695م [2] والتي أصبحت المرجع الأساسي الذي يستند عليه هذا الإمتياز في الفترة اللاحقة، وما نلاحظه من نص هذه المعاهدة أنها أقرت ما ورد في المعاهدات السابقة بحيث لم تضف أي جديد سوى المسائل المتعلقة بصيد المرجان وأحوال حصن الباستيون .[3]

ولتثبيت هذا السلم راسل الحاج أحمد لويس الرابع عشر في شهر فيفري 1696م لتلبية مطالب كالتي في رسالة الداي شعبان السابقة، لكن تصرفات القنصل الفرنسي حالت دون تحقيق هذه المطالب باعتبار هذا الأخير أن إمتياز القالة حق للفرنسيين وهذا ماكان يثير بدوره حكام الجزائر، وأمام هذا الموقف حاولت فرنسا معاينة هذا المشكل عن طريق الهدايا وإستبدال القنصل وتعويضه بالقنصل السابق دوارندا سنة 1698م.[4]

وبهذا توصل الطرفان إلى تعايش سلمي واضح في رسالة لويس الرابع عشر إلى الداي الحاج أحمد في 28 سبتمبر 1698م لتهنئته برئاسة حكومة الجزائر ولتثبيت معاهدة السلم المبرمة في السابق مضيفا إلى حسن ضيافته لمبعوث الداي ،"سليمان البولكباشي "،[5] وبهذا بقيت العلاقة بين البلدين تشهد تقاربا متجل في المعاهدات المبرمة مطلع القرن 18م والتي أكد فيها على أهمية الحفاظ على معاهدة السلم ومن

1- للإطلاع على نص المعاهدة ، ينظر ، جمال قنان ، نصوص ووثائق ،المرجع السابق ، ص-ص : 172-177.

2-يشير كل من يحي بوعزيز ومولود قاسم نايت بلقاسم أن تاريخ هذه المعاهدة هو يوم 3 جانفي 1694م ، بينما نجد أن جمال قنان وبرجوعه إلى التاريخ الهجري يذكر بأنها سنة 1695م ، ينظر يحي بوعزيز ، المرجع السابق ، ص: 92. ينظر أيضا : مولود قاسم نايت بلقاسم ، المرجع السابق ، ص: 70. ينظر أيضا : جمال قنان ، معاهدات الجزائر مع فرنسا ، المرجع السابق ، ص: 368.

3- نفسه ، ص: 163.

4- يحي بوعزيز ، المرجع السابق ، ص: 93.

5- جمال قنان ، نصوص ووثائق ، المرجع السابق ، ص: 178.

بين هذه المعاهدات معاهدة 1700م بين الملك لويس الرابع عشر والداي علي ، ومعاهدة 1705م مع الداي مصطفى .[1]

بالإضافة إلى الإتفاقيات الإقتصادية كاتفاقية 1707مع الداي محمد بكداش، واتفاقيتي مارس-أوت 1710م مع الداي دالي إبراهيم، وآخر اتفاقية مع الجزائر للويس الرابع عشر كانت مع الداي علي شاوش سنة 1714م، حيث مع انتخاب هذا الأخير راسله الملك الفرنسي ليهنئه ويؤكد له أهمية الحفاظ على العلاقة بين البلدين ثم يتمنى له حكومة أكثر استقرارا ،[2] وهكذا فإن تمني لويس قد يكون في محله لو تأملنا مثلا في فترة حكمه التي دامت 54سنة حيث تعاقب فيها على حكم الجزائر أكثر من 15 حاكما من أغوات ودايات مايوضح بدوره فشل الحكم العثماني العسكري في إيالة الجزائر. ومما سبق يمكننا القول أن الأمور بقيت حسنة بين البلدين إلى غاية وفاة على شاوش سنة 1718م[3]والتي كانت قد سبقتها وفاة الملك الفرنسي لويس الرابع عشر عام 1715م ، وبالتالي طويت صفحة الحملات العسكرية الفرنسية على الجزائر لمدة طويلة لتظهر مجددا سنة 1830.

بعد تناولنا لطبيعة العلاقات الجزائرية الفرنسية في عهد لويس الرابع عشر توصلنا لعدة استنتاجات نوردها كالآتي :

-أن العلاقة بين البلدين في عهد هذا الملك شكلت مرحلة جديدة تأرجحت فيها العلاقة بين سلم وحرب حيث عجزت فرنسا على إنتهاج سياسة واضحة المعالم اتجاه الإيالة الجزائرية.

-يتضح لنا بأن لويس عمد إلى سياسة القوة(العصا) محاولة منه لإخضاع الجزائريين لكن سياسته باءت بالفشل الذريع حيث جسدتها الحملات الأربع الفاشلة في 1664م، 1682م، 1683م، 1689م، وهذه الحروب أظهرت بدورها الوجه الإستعماري الذي كان يساير هذا الملك قصد إذلال الجزائريين، وتوسيع مملكته على حساب إيالة الجزائر نظرا لموقعها الإستراتيجي الذي يصلح أن يكون قاعدة للتوغلات الاستعمارية في قارة إفريقيا.

---

1. - مولود قاسم نايت بلقاسم ، المرجع السابق ، ص :75.

2- نفسه ، ص: 82.

3- يحي بوعزيز ، علاقات الجزائر الخارجية ، المرجع السابق ، ص: 96.

-لعب الأسطول الجزائري دورا فعالا في ردع هذه الحملات دون الحاجة إلى تدخل الباب العالي الذي غابت سلطته على الجزائر في هذه الفترة وتحديدا في سياستها الخارجية.

-إن هذا الفشل الذي مني به الملك الفرنسي قد جعله يدرك أن هذا الأسلوب لا طائل منه، فأضطر مرغما على إتباع سياسة الترضية والمسالمة،الأمر الذي أوجبته الضرورة الملحة حيث كان يعيش صراعا أوربيا حاول من خلاله إبعاد الجزائر عن أي تحالف أوربي ولكسب صداقتها لتكون سنده في هذه الحروب، وبالتالي وقعت فرنسا العديد من المعاهدات السلمية والتجارية التي تخللت حملاتها العسكرية حسب ماتمليه عليها الظروف السياسية، ومن أجل تعويض خسائرها بتقوية نفوذها التجاري في المنطقة.

- كما نستشف أن هذه المعاهدات قد تطرقت لنفس القضايا خاصة فيما يتعلق بمسألة القرصنة والأسرى والباستيون والتمثيل القنصلي باعتبارهم كحجر زاوية للعلاقة بين البلدين، كما يتضح أن هذه المسائل لم تجد حلا نهائيا إلا بعد معاهدة السلم سنة 1689م، والتي حددت لكل طرف ماله من حق وما يقابل ذلك من واجب ليدوم بذلك هذا الاتفاق مئة عام ، لكن المتأمل لجميع المعاهدات المبرمة بين البلدين يلاحظ أنها تخدم فرنسا أكثر من الجزائر، ومع ذلك فإن الفرنسيين أنفسهم كانوا هم السباقين لخرق ما تنص عليه هذه المعاهدات .

خاتمة

خاتمة:

بعد دراستنا لموضوع العلاقات الجزائرية الفرنسية في عهد الملك لويس الرابع عشر توصلنا إلى عدة نتائج يمكن حصرها وعرضها في النقاط التالية:

-إمتاز واقع الجزائر في ظل الحكم العثماني بعدم استقرار جهاز الحكم حيث توالت عدة أنظمة على الحكم من البايلربايات، الباشوات، الأغوات، الدايات وذلك راجع لطبيعة الحكم العثماني العسكري من جهة، وعلاقة الإيالة الجزائرية بالباب العالي من جهة أخرى.

- لم يدم عهد الأغوات سوى إثنا عشرة سنة كانت تحمل في طياتها بذور فنائها حيث إتسم هذا العهد بكثرة الإغتيالات في صفوف الحكام، وإستفحال الصراع بين القوتين البرية والبحرية، وهذا ما مهد بدوره لظهور بوادر الإنفصال عن الدولة العثمانية سياسيا.

-وقد تم تعويض نظام الأغوات بالدايات والذي شهدت فيه الجزائر بعض الإستقرار النسبي لكنه مع ذلك لم يخلو من ظاهرة الإغتيالات من طرف جند الإنكشارية،حيث تولى هذا المنصب في الفترة المدروسة في بادئ الأمر رياس البحر ثم إنتقل لضباط الإنكشارية، كما تمتعت الجزائر في هذا العهد بإستقلالية عن الباب العالي حققها لها رسميا الداي علي شاوش حيث حظي هذا الأخير بلقب الباشا، ونرى أن هذه المرحلة تميزت بالتوتر مع كل من المغرب وتونس خاصة في مسألة الحدود، أما مع الدول الأوربية فقد كانت البحرية الجزائرية مصدر قلق لهم،وقد عبرو عن ذلك إما بمسالمة الحكام الجزائريين أو بمعاداتهم، وعلى رأسهم فرنسا التي تأرجحت علاقاتها بالجزائر بين السلم والحرب.

-أما بخصوص أوضاع فرنسا في عهد لويس الرابع عشر فقد شهدت حكما مطلقا لهذه الشخصية، ويرجع الفضل في ذلك لكل من الوزيرين ريشيليو ومازارن اللذان خلصا الملكية الفرنسية من القيود التي كانت تتخبط فيها، وفتحا المجال للتفوق الفرنسي في أوربا، وإستطاعا تهدئة الأوضاع الداخلية لفرنسا بعد تزاحم الصراعات الدينية.

-كما نلاحظ أن عصر لويس الرابع عشر من أفضل العهود الفرنسية، ويظهر ذلك جليا من خلال سياسته الإنفرادية والتوسعية لرفعه شأن التاج الفرنسي داخليا وخارجيا حيث تمحورت سياسته على جميع الميادين بما في ذلك الميدان العسكري والإقتصادي، كما يتضح ذلك من خلال حروبه في القارة الأوروبية وصراعه المرير خاصة مع إسبانيا وإنجلترا من أجل تكريس مكانة فرنسا الدولية،لكن سياسته الخارجية أثرت على الأوضاع الإقتصادية لفرنسا.

-ساهمت عدة عوامل في التأثير على مسار العلاقات الجزائرية الفرنسية والتي تختلف و تتنوع حسب الظروف والأوضاع الراهنة بحيث تأخذ أشكالا سياسية وعسكرية وحتى إقتصادية.

-يتبين لنا أن التمثيل القنصلي الفرنسي بالجزائر كان هو محرك العلاقة بين البلدين، بإعتبار أن القناصلة الفرنسيين هم من كانوا في ميدان الأحداث، وبالتالي يتضح دورهم في طبع العلاقات إما للسلام أو إلى الحرب.

-نستخلص أيضا مدى تأثير البحرية الجزائرية على مجرى العلاقات بين البلدين حيث فرضت نفسها في البحر المتوسط حتى أطلق على هذه الفترة العصر الذهبي للبحرية الجزائرية، ما جعل الدول الأوربية وعلى رأسهم فرنسا يسعون إلى كسر شوكتها مدعين في ذلك أنها ملجأ للقراصنة تبريرا لتحرشاتهم بها، لكن من خلال تتبعنا لهذه الحجة إتضح لنا أن ما قام به البحارة الجزائريون ما هو إلا جهاد شرعي تغير من موقف دفاعي إلى موقف هجومي خلال القرن السابع عشر، وبالتالي فإن نشاط البحرية الجزائرية ما هو إلا رد فعل على القرصنة الأوربية وإسترقاق المسلمين، وهذا ما أدى بدوره إلى تزايد حجم قطعها البحرية وقوتها، وقد تمخض عن تكاثف الغزو البحري الجزائري زيادة الغنائم وتعداد الأسرى، وبالتالي فقد كان هذا العامل بمثابة حجر زاوية في توجيه العلاقات بين البلدين.

-وقد نجم عن نشاط البحارة الجزائريين قضية الأسرى التي تعتبر أحد المحاور المهمة التي أثرت على العلاقات بين البلدين، ويتجلى ذلك من خلال المحادثات والمفاوضات لكلا الطرفين حول هذه القضية، وبالتالي كانت عامل تقارب تارة، وتباعد تارة أخرى من خلال خرق فرنسا لشروط المعاهدات أو تدخل القناصلة في ذلك، ولهذا ظلت هذه المسألة مشكلة عويصة بين الطرفين.

-وقد لعبت الإمتيازات دورا بالغا في التأثير على العلاقات بين البلدين، ويظهر ذلك من خلال تباعد رؤى الطرفين حول هذه المسألة، خاصة وأن تصرفات القائمين على الباستيون في المنطقة كانت خارج الحدود المتعارف عليها في نصوص المعاهدات، مما جعل الحكام كثيرا ما يقومون بتخريب هذا الحصن، وعليه سعت فرنسا لتوطيد مصالحها في المنطقة، وهذا ما عكسته جل المعاهدات المنعقدة بين الطرفين.

-كما أثرت التجارة الخارجية للجزائر على العلاقة، حيث كانت فرنسا أكبر مستفيد فيها فقد إنفردت بتجارة السواحل الشرقية، وذلك من خلال إحتكاراتها المتزايدة عن طريق شركاتها لكل من المرجان، الحبوب، الجلود، وغيرها من المواد، ما أثر على التجارة الخارجية للجزائر حيث صارت كل ثرواتها موجهة لخدمة الإقتصاد الفرنسي دون مراعاة لإحتياجات البلاد.

-ومع تولي الملك لويس الرابع عشر السلطة المطلقة في فرنسا ناصب العداء الصريح للجزائر، وهذا ما شكل مرحلة جديدة تأرجحت فيها العلاقة بين سلم وحرب بحيث عجزت فرنسا على إنتهاج سياسة واضحة المعالم إتجاه الإيالة الجزائرية.

-وبالتالي أصبحت الحرب هي الطابع المميز للعلاقات الجزائرية الفرنسية حيث عمد لويس إلى سياسة القوة(العصا) محاولة منه لإخضاع الجزائريين لكن سياسته باءت بالفشل الذريع حيث جسدتها الحملات الأربع الفاشلة وهي: حملة دي بوفورت 1664م، حملتي دوكين 1682-1683م، حملة ديستيري 1689م،تصدى لهم الأغا شعبان، وكل من الداي بابا حسن، وحسين ميزومورطو، والداي شعبان، وهذه الحروب أظهرت بدورها الوجه الإستعماري الذي كان يساير هذا الملك قصد إذلال الجزائريين، وإملاء شروطه عليهم، وتوسيع مملكته على حساب إيالة الجزائر نظرا لموقعها الإستراتيجي الذي يصلح أن يكون قاعدة للتوغلات الإستعمارية في قارة إفريقيا، كما أن هذه الحملات أصبغت بالنزعة الصليبية حاول من خلالها الملك لويس حسب إعتقاده خدمة المسيحية.

-وقد لعب في ذلك الأسطول الجزائري دورا فعالا في ردع هذه الحملات دون الحاجة إلى تدخل الباب العالي الذي غابت سلطته على الجزائر في هذه الفترة، وتحديدا في سياستها الخارجية حيث كانت الجزائر ترفض وساطة السلطان العثماني للفرنسيين،خاصة وأن هذين الأخيرين جمعتهما مواثيق معاهدة 1536م، وعليه حاول الباب العالي إقرار السلم بين الجزائر وفرنسا لكن كلمته لم يكن لها صدى لدى الحكومة الجزائرية.

-وعلى العموم يتبين لنا مدى الفشل الذريع الذي مني به لويس الرابع عشر في هذه الحملات، والذي جعله يدرك أن أسلوب القوة لا فائدة منه، فأضطر بذلك مرغما على إتباع سياسة الترضية والمصالحة، حتى وإن كنا نجده قد جسد بذلك المبدأ الذي يقول «**إذا أردت السلم أعلن الحرب**»،لكنه مع ذلك فإن هذا السلم قد أوجبته الضرورة الملحة حيث كان يعيش صراعا أوربيا حاول من خلاله إبعاد الجزائر عن أي تحالف أوربي، وسعيا منه لكسب صداقة الجزائر لتكون سنده لضرب أعداءه التقليديين بأوربا خاصة إنجلترا وهولندا، وبالتالي وقعت فرنسا العديد من المعاهدات السلمية والتجارية مع الجزائر،والتي تخللتها حملاتها العسكرية حسب ماتمليه عليها الظروف السياسية،كما سعت بذلك إلى تعويض خسائرها التي كبدتها إياها الحروب الكثيرة التي خاضتها، وذلك من خلال تقوية نفوذها التجاري في المنطقة.

-كما نستشف أن هذه المعاهدات تطرقت لنفس القضايا فيما يتعلق بقضية القرصنة والأسرى والباستيون والتمثيل القنصلي بإعتبارهم ركائز أساسية للعلاقات بين البلدين، ويتضح لنا أن هذه المسائل لم تعالج نهائيا إلا

بعد معاهدة السلم سنة 1689م، والتي أصبحت ركيزة للسلم حيث أخرجت الدولتين من حالة المد والجزر إلى الهدوء والاستقرار لتطوى بذلك صفحة الحملات العسكرية الفرنسية، وقد حددت هذه الاتفاقية لكل طرف ماله من حق وما يقابل ذلك من واجب ليدوم بدوره هذا الاتفاق مائة عام، لكن المتأمل لجميع المعاهدات المبرمة يلاحظ أنها تخدم مصالح فرنسا أكثر من الجزائر، ومع ذلك فإن الفرنسيين أنفسهم كانوا هم السباقين لخرق ماتنص عليه هذه المعاهدات، خاصة مع عدم امتلاك الجزائر لممثلين دائمين لها في فرنسا.

وفي الأخير نقول أنه من الصعب تعايش ذهنيتين مختلفتين جوهريا في هذه الفترة،حيث نجد أن العلاقة بين الجزائر وفرنسا في عهد لويس الرابع عشر قد اتسمت بوجهة النظر التسلطية لهذا الأخير والتي غلب عليها أكثر العقلية المتغطرسة غاية منه لإعلاء شأن فرنسا بين الأمم من خلال الحصول على المزيد من المكاسب على حساب الدول الأخرى،ولتحقيق هذا الغرض لجأ هذا الملك إلى استعمال لهجة جديدة على خلاف سابقيه باعتماده أسلوب القوة والركون إلى لغة السلاح، لكن هذا الأسلوب لم يجدي نفعا أمام قوة وعزيمة الحكام الجزائريين لتتحول بذلك هذه الذهنية الراديكالية إلى إنجاز عمل سلمي مع عقلية مسالمة لدرجة التخاذل ولكنها ليست مستسلمة، ويظهر هذا جليا من خلال معاهدة السلم المئوي، التي أثبتت وأقرت السلم بين البلدين لمدة مائة عام، وبالتالي يمكننا القول أن حملات لويس الرابع عشر ماهي إلا مشروع استعماري جسد حلم ملوك فرنسا في احتلال الجزائر فظهرت بذلك بذور هذه النوايا بحقيقتها دون خلق أي مبرر لذلك، لكنها مع ذلك لم تنجح في تحقيق غاياتها نظرا لظروف جعلتها تحول دون ذلك، وعليه نقول أن حملة 1830م ما هي إلا تكملة لتحقيق هذا المشروع الاحتلالي الذي راود فرنسا منذ القدم.

ومما سبق نقول أن هذه النتائج التي توصلنا إليها لا تعدو أن تكون مجرد آراء ونتائج قابلة للمناقشة والنقد والتعديل،في إنتظار دراسات مستقبلية مدعمة بوثائق جديدة، ونرجو أن نكون قد وفقنا ولو جزئيا من خلال هذه الدراسة في إعطاء ولو لمحة بسيطة عن واقع العلاقات الجزائرية الفرنسية في هذه الفترة،آملين أن يكون موضوعنا منطلقا لدراسات أخرى أوسع.

الملاحق

الملحق رقم (1):معاهدة 11 مارس 1679م الخاصة بالباستيون:[1]

البند 1: بصفة عامة كل ديون السادة بيكي، أنولاتور، لالو، لافونتين، برتيلو وريبوتي، الذين كان لهم في السابق مصالح في الباستيون (أي شركاء) سواء تلك التي اقتروضها في مدينة الجزائر أو غيرها من الأماكن، تعتبر منتهية، وملغية كلية، ولا يمكن لأي أحد تقديم طلب بشأنها مطلقا، وعلى هذا الشرط فقط قبل السيد ديسو التعاقد معنا.

البند 2:يمنع على كل ضباط سفننا ومراكبنا عرقلة نشاط مستخدمي الباستيون كما يمنع عليهم زيارتهم في الباستيون والأماكن الملحقة به فهم مزودون برخص من أميرال فرنسا عند قدومهم وبجوازات من حاكم الباستيون عند ذهابهم، كما يمنع عليهم عرقلة نشاط مراكب الصيد وتفتيشها وإذا ما حدث شيء من ذلك فإن هذه المراكب سترد بسلعها وركابها مع نقودهم وأمتعتهم بمجرد قيام وكيل السيد ديسو المقيم في مدينة الجزائر بتقديم شكوى بذلك.

البند 3: نظرا لكون الباستيون والمباني الموجودة في القالة في حالة سيئة جدا فإنه يسمح له بإعادة بنائها بالصورة التي كانت عليها واخذ المواد الضرورية لذلك في عين المكان، كما يسمح له ببناء رحى على كل مرتفع يحيط الباستيون ذالك أن الرياح التي تهب من ناحية البر لا تستطيع تشغيل الرحى في الموقع الموجودة فيه حاليا، مما جعل مستخدمي الباستيون ينقصهم الخبز وهو شيء يجب تلافيه لضمان استمرار التجارة.

البند 4: وإذا وقع نزاع بين الأهالي وبين السيد ديسو ونجم عنه تعذر حصوله على القمح لإعالة مستخدميه فأنه يسمح له بأن يحصل علية في بونة وفي الأماكن الأخرى من البلاد، ودفع ثمنه حسب السعر الجاري في السوق، كما يرخص له بشحن مركبين منه ألإرسالها إلى فرنسا لإعالة النساء وأطفال أولئك الذين هم في خدمته سواء في صيد المرجان أو في التجارة.

البند 5: يدفع لكاهية بونة ثلاثة آلاف بطاك في السنة على ستة أقساط متساوية، يدفع القسط الأول في نفس الوقت الدي تدفع فيه اللزمة للجزائر، كما تدفع كل الإكراميات والهدايا للمسئوولين كما كانت تحدث في وقت السيد صانصون، وتلغى جميع التجديدات التي أحدثت منذ ذلك الوقت.

البند 6: لا يدفع لمدينة بونة أي رسم على الدخول والخروج، كما يمنع على السكان بيع الشمع والجلود والصوف والشحم أو أية سلعة أخرى، كما لاتباع الجلود التي لآغاوات الزواوة ولا التي تزيد عن حاجة المدينة إلا للسيد ديسو وبالثمن الذي كانت علية في وقت صانصون، ويعاقب المخالفون بمصادرة سلعهم لحساب جماركنا، كما يسمح للمراكب أن تشحن الكسكسي والمواد التموينية الأخرى، ويرخص أن يقيم مع السيد

[1] جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا، المرجع السابق، ص-ص:338-342.

ديسو رجل دين الأداء الصلوات في باستيون القالة والرأس الحمراء، كما يحق له أن يبدل أعوانه ومستخدميه، وعمل أي شيء كان ساريا في وقت صانصون.

البند 7: يرخص للسيد ديسو القيام بصيد المرجان في الباستيون القالة والرأس الحمراء، بونة، القل، جيجل، وبجاية، دون أن يمنعة أحد من ذلك بل على العكس، يجب إعانته ومساعدته بالسماح له بشراء كل المواد التموينية الضرورية والأشياء الأخرى، من هذه الأماكن حسب السعر الجاري.

البند 8: لا يدفع لقائد القل من الرسوم سوى10 في المائة من النقود التي يبعثها السيد ديسو إلى هذه الأماكن لشراء الجلود ويمنع على القائد منعا باتا استخلاص أي رسم أخر، كما يمنع على سكان هذه المملكة غش الشمع أو بيعه وبيع الجلود سواء للأهالي أو للمسحيين، سوى السيد ديسو، فذلك يتعارض مع حسن نيتنا ومع الكلمة التي أعطيناها وسيعاقب المخالفون بمصادرة سلعهم لمصلحة جماركنا.

البند 9: إن النقود والمرجان التي ترسل الى الجزائر لسداد اللزمة والعوائد الأخرى لن يدفع عنها أي رسم كما تعفى من جميع الرسوم، المواد المعاشية التي ترسل إلى وكيل السيد ديسو بمدينة الجزائر، ويحق للسيد ديسو تغيير هذا الوكيل كلما بدا له ذلك، ويمنع مستخدمي ووكلاء السيد ديسو الاستدانة الأي سبب كان.

البند 10: وإذا حدث لسوء الحظ أن وقع خلاف وأدى ذلك إلى القطيعة مع إمبراطور فرنسا، لا قدر الله فإن المعني ديسو سوف لن يقلق ولن يزعج بسبب هذا، ذلك أننا لانريد خلط قضية عامة بقضية خاصة ولا شؤون الدولة بأمور التجارة التي تمارس بنية حسنة، فإن السيد ديسو سوف يعتبر في هذه الحالة مثل متعهدنا وصديق حميم، سيستمر في التمتع بامتياز الباستيون وملحقاته بهدوء و اطمئنان، إذ أن ذلك سيعود بفائدة كبيرة بالنسبة لرواتب العسكر ولسكان هذه المملكة.

البند 11: لقد إلتزم السيد ديسو بإرسال مركبين إلى مدينة الجزائر من أجل التجارة، ويمكن له أن يرسلها بعد ذلك إلى الباستيون القالة أو الى الساحل دون أن يجبره على شحن الجلود أو الشمع أو أية سلعة أخرى إلا برغبته، وإذا لم يتم إرسال هاذين المركبين فإنه يتحتم عليه دفع ستة آلاف دوبل فوق مستحق اللزمة.

البند 12: إن الخلافات وسوء التفاهم الذي وقع بين الشركاء الذين سبقوا السيد ديسو في تجارة الباستيون قد أدت إلى كثير من الفوضى، حسب علمنا في هذه التجارة، فاللزمة لم تدفع لا إلى ديواننا ولا إلى قائد بونة ولا للأهالي،كما تم التنصيص بذلك في عثماننا، وعلى ذلك فإننا نمنع السيد ديسو من قبول أي شخص في شركته بدون رضانا وموافقتنا واعتمادنا إياه، كما نمنع على أي شخص إرتياد هذه الأماكن إلا بموافقته ورضاه.

البند 13: مقابل هذه الرخصة وهذا الامتياز الذي نمنحه للسيد ديسو وذويه والتي لا نعطيها لأي شخص آخر إلا بموافقته، وعندما يقوم با للدفع إلى ديواننا اللزم المتأخر إلى شهر جانفي الأخير فقد تم الاتفاق على أن يدفع لنا في المستقبل أربعة وثلاثين ألف دوبل ذهب كل سنة على ستة أقساط متساوية.

الملحق رقم (2):معاهدة السلم المبرمة بين إمبراطور فرنسا وحكومة مدينة ومملكة الجزائر في 24 سبتمبر1689م:[1]

البند 1: إن المعاهدات المبرمة بين إمبراطور فرنسا والسلاطين التي سيبرمها مستقبلا سفير فرنسا، والمبعوث الخاص لدى الباب العالي من أجل السلم وراحة مماليكها ستحترم وتراعى بدقة وإخلاص بدون الإخلال بها.

البند 2: كل قرصنة وكل الأعمال العدائية سواء في البحر أو في البر ستتوقف من الآن فصاعدا بين سفن إمبراطور فرنسا وأصحاب السفن في مدينة ومملكة الجزائر .

البند 3: سيقر السلم في المستقبل بين إمبراطورية فرنسا و الأماجد الباشا داي، والديوان ومليشيا مدينة و مملكة الجزائر وبين رعاياها ويستطيعون المتاجرة في كلا البلدين ولإبحار بكل أمان بدون التعرض لهم لأي سبب وتحت أي عنوان.

البند 4: وللوصول إلى السلم المعني، فقد اتفق الطرفان على حرية شراء الأرقاء بدون تمييز بينهم بالسعر الذي يتم الاتفاق عليه بين الباشا وقنصل إمبراطور فرنسا باستثناء طاقمي السفينتين محمد خوجة و محمد الصغير الذين سيتم شراء الترك (عساكر الأوجاق) بسعر مائة وخمسين قرشا للشخص الواحد ومائة قرش للفرد بالنسبة للأهالي وتعهد الباشا بإطلاق سراح نفس العدد من الأرقاء الفرنسيين وبنفس السعر (مائة قرش).

البند 5: إن الباشا داي، والديوان وأوجاق الجزائر سيأمرون البراحين بالمناداة في الأماكن العمومية بعد ثلاثة أيام من إشهار هذه المعاهدات للإعلان بأن كل من له أرقاء فرنسيون في حوزته في المدينة أو في الريف يجب أن يرخص لهم بالذهاب إلى بيت القنصل لتسجيل أسمائهم في القوائم فقط.

البند 6: إن السفن الفرنسية المحجوزة في ميناء الجزائر تجاوزا سترد بكل معداتها وأسلحتها من مدافع وذخيرة وكل السلع وأمتعة الطواقم أو يتم تعويض ذلك حسب التصفية التي سيقوم بها السيد ميركادي قنصل أمة فرنسا، وفي مقابل ذلك فإن إمبراطور فرنسا سيرد السفن التي تسمى (الشمس) و (الببغاء) و (التنين) التي استولت عليها سفن صاحب الجلالة، بكل معداتها ومدافعها وأمتعة طاقمها.

البند 7: عندما تلتقي السفن المجهزة للحرب سواء أكانت قد خرجت من ميناء مدينة الجزائر أو من أي ميناء من موانئ المملكة بسفن مبحرة تحت راية فرنسا ومزودة بجوازات مستخرجة من الأميرالية وفقا للنموذج الذي سيلحق بآخر هذه المعاهدة سوف يترك لها الحرية لمتابعة رحلتها بدون أية عرقلة ومساعدتها عند الحاجة، مع الملاحظة أنه لا يرسل إلى المراكب لزيارتها (تفتيشها) سوى شخصين وطاقم القارب الذي يحملها ولا يدخل أحد غيرهما إلا بإذن صريح من قائد المركب، نفس الإجراء تتبعه السفن الفرنسية مع مراكب الخواص التابعين

[1] جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا، المرجع السابق، ص-ص:355-363.

لمدينة الجزائر الذين سيزودون بشهادات يمنحها القنصل الفرنسي المقيم بمدينة الجزائر والذي سيلحق نموذجا لها في آخر هذه المعاهدة.

البند 8: تستقبل السفن الحربية والتجارية الجزائرية والفرنسية على سواء في موانئ كلا البلدين وتعطي كل أنواع المساعدة، كما يرخص لها التزود بالمواد التموينية والمعدات وغيرها وبصفة عامة، كل ما هي في حاجة إليه بالسعر الجاري في المكان الذي وقع فيه الشراء.

البند 9:وإذا هوجمت سفينة تجارية فرنسية كانت راسية في ميناء مدينة الجزائر أو في أحد موانئ هذه المملكة من طرف سفن حربية معادية، وكانت هذه على مرمى مدافع الحصون سوف يدافع عنها وتحمى من طرف مدافع هذه الحصون، وقائد الميناء يلزم السفن المعادية بالسماح للسفينة الفرنسية بالخروج من الميناء وترك الوقت الكافي لها للابتعاد، ولن يسمح للسفن المعادية بمطاردتها أثناء ذلك، نفس الالتزام يتعهد به إمبراطور فرنسا بشرط ألا تقوم السفن الحربية الجزائرية بمهاجمة مراكب أعدائها على مسافة عشرة فراسخ من الشواطئ الفرنسية.

البند 10: تعهد إمبراطور فرنسا على أنه في حالة شراء الأتراك للعمل في أجفانه، ووجد من بينهم من هو من هيئة عسكر أوجاق الجزائر وبعد الإثبات أمام قنصل فرنسا صفتهم هذه ويتم الاتفاق على مبلغ فديتهم مع أمين الصندوق الأجفان فإنه سيعطي أوامره لإطلاق سراحهم مباشرة بعد تسلم مبلغ الفدية من طرف أمين صندوق الأجفان.

البند 11: كل الفرنسيين الذين تم أسرهم من طرف أعداء إمبراطور فرنسا وسيقوا إلى مدينة الجزائر أو إلى أحد موانئ هذه المملكة سيطلق سراحهم في الحال بدون حجزهم واسترقاقهم، وحتى عندما يتم أسرهم من طرف سفن طرابلسية أو تونسية أو غيرها ويساقون إلى الجزائر فإن الباشا داي، والديوان وأوجاق مدينة ومملكة الجزائر سيعطون الأوامر لكل الحكام بحجز هؤلاء الأرقاء وتهيئتهم ليتم شراؤهم من طرف قنصل فرنسا بأفضل سعر ممكن، نفس الإجراء يتبع في فرنسا بالنسبة لرعايا مملكة الجزائر.

البند 12: بالنسبة للفرنسيين الذين تم أسرهم قبل أو منذ المعاهدة الأخيرة المبرمة في عام **1684** وحتى القطيعة،فإنه تم الاتفاق على أن يتم شراؤهم جميعهم بمبلغ ثلاثمائة ليفر فدية كل واحد منهم مهما كان المبلغ الذي دفعه أسيادهم في شرائهم.

البند 13: لا يؤسر المسافرون الأجانب المقلون للسفن الفرنسية ولا الفرنسيون المسافرون على مراكب أجنبية تحت أي مبرر كان، حتى ولو تم أسرهم على ظهر مراكب كانت قد دافعت عن نفسها قبل أن يتم الاستيلاء عليها، إلا إذا كانوا متطوعين كبحارة أو جنود على السفن الأجنبية وتم أسرهم وبأيديهم أسلحة.

البند 14: إذا جنحت بعض السفن الفرنسية على الشواطئ التابعة لمملكة الجزائر بسبب مطاردتها من طرف أعدائها أو لسوء الأحوال الجوية، فإنه سيتم مساعدتها بكل ما هي في حاجة إليه لأجل تعويمها في البحر

وإنقاذ السلع التي كانت مشحونة عليها فتدفع الأجور للعمال الذين قاموا بتفريغها بدون أن يدفع أي رسم أو ضريبة على السلع المفرغة، إلا إذا تم بيعها في موانئ المملكة.

البند 15: كل التجار الفرنسيين الذين يرسون في موانئ أو على شواطئ مملكة الجزائر يستطيعون إنزال سلعهم والقيام بالبيع والشراء بكل حرية ولن يدفعوا من الرسوم والضرائب غير التي يدفعها سكان هذه المملكة، ويحظى بنفس هذه المعاملة التجارية الجزائريون في الموانئ التابعة لإمبراطور فرنسا، وفي حالة ما إذا أودع التجار بضائعهم في المستودعات ولم يبيعوها فإنهم يستطيعون إعادة شحنها بدون دفع أية رسوم.

البند 16: إن الباشا داي، والديوان وأوجاق الجزائر لا يسمحون تحت أي مبرر كان لأي قرصان مغربي في حالة حرب مع إمبراطور فرنسا بالتجهيز و الاستعداد في الموانئ التابعة للجزائر ولا سياقة وبيع الغنائم التي يكونون قد أخذوها من الفرنسيين، كما يمنعون على رعاياهم تجهيز سفن للحرب تحت راية أمير معاد لتاج فرنسا.

البند 17: لا يجبر الفرنسيون لأي غرض وتحت أي مبرر كان على شحن أي شيء في مراكبهم رغم إرادتهم ولا التوجه إلى أية جهة لا يريدون الذهاب إليها.

البند 18: يستطيع الإمبراطور الفرنسي المعني الاستمرار في اعتماد قنصل له في الجزائر لمساعدة التجار الفرنسيين في كل ما يحتاجون إليه، ويستطيع هذا القنصل القيام بشعائر الدين المسيحي في المنزل وبكل حرية هو وكل المسيحيين الذين يريدون مشاركته، كما يستطيع أتراك مدينة ومملكة الجزائر القيام بشعائر دينهم في منازلهم إذا ما أفدوا على فرنسا، إن القنصل المعنى يكون له حق السبق على غيره من القناصل، وله كل الصلاحيات القضائية للفصل في المنازعات التي قد تنشب بين الفرنسيين، ولا يحق للقضاة الجزائريين التدخل في ذلك.

البند 19: إذا ما أراد فرنسي أن يتحول إلى تركي (أي مسلم) فإنه لا يقبل طلبه إلا بعد أن يكرر رغبته ثلاث مرات في الأربعة والعشرين ساعة والتي خلالها سيودع لدى القنصل ويكون تحت رعايته.

البند 20 : يرخص للقنصل المعنى باختيار مترجم وسمسار له، وله كامل الحرية في زيارة السفن الفرنسية في الميناء والعودة منها كلما أراد ذلك، كما يسمح له باختيار منزل في المكان الذي يراه مناسبا، ويدفع ثمن ذلك كما له الحق في أن يقوم عند بابه عسكريين وتغيرهما متى شاء.

البند 21: إذا حدث نزاع بين فرنسي وتركي أو أهلي فإن هذا النزاع لا يفصل فيه القضاة العاديون وإنما سيعرض على مجلس للباشا داي والديوان أو مجلس قائد الميناء الذي حدث فيه النزاع.

البند 22: لا يلزم القنصل المعني بتسديد ديون التجار الفرنسيين ما لم يتعهد بذلك كتابة، وإذا ما توفي فرنسي في هذه البلاد فإن أمتعته تسلم للقنصل الذي سيحفظ بها على ذمة من لهم الحق فيها، فرنسيين كانوا أم غيرهم، نفس الأجراء يراعى بالنسبة لأتراك مملكة الجزائر المستقرين في فرنسا.

البند 23: يعفى القنصل من دفع أي ضريبة على المواد التموينية وعلى السلع الضرورية لا استهلاكه المنزلي.

البند 24: إذا ما اعتدى فرنسي على تركي أو على أحد من الأهالي فإنه لا يتم معاقبته إلا بعد استدعاء القنصل ليتولى الدفاع عنه، وفي حالة فراره فإن القنصل لا يعتبر مسؤولا عن جنايته.

البند 25: إن الأب القائم بمهمة القسيس البابوي (أي ممثل البابا) في الجزائر يستطيع مع زميله القيام بمساعدة الأرقاء الموجدين في المملكة المعنية حتى أولئك الموجودين في سجون الباشا، ويعتبر أفراد الإرساليات من أية جنسية يكونون هم بمثابة رعايا إمبراطور فرنسا الذي يضفي عليهم حمايته.

البند 26: وإذا حدث انتهاك لهذه المعاهدة فإنه لا يجوز القيام بأي عمل عدائي مضاد إلا بعد الرفض القاطع بتقديم الترضية المشروعة، ولأجل دعم التجارة ووضعها على أسس ثابتة وقارة فإن الأماجد الباشا داي والديوان وأوجاق الجزائر سيوفدون واحدا من بينهم، عندما يرون ذلك مناسبا للإقامة في مرسيليا لسماع الشكاوي، التي قد تقدم لهم، في عين المكان حول التجاوزات التي تكون قد وقعت لهذه المعاهدة وسيلقى هذا المبعوث كل أنواع المعاملة الحسنة.

البند 27: إذا ما قام قرصان، أكان فرنسيا أم من المملكة المعنية (الجزائر) بالاعتداء على السفن فرنسية أو على سفن المدينة المعنية التي التقى معها في البحر فإنه سيعاقب ويتحمل أصحاب السفن المعتدية المسؤوليات التي تنجم عن هذا الاعتداء.

البند 28: إذ ما قامت السفن الجزائرية التي تجوب البحر حاليا بالاستيلاء على بعض المراكب الفرنسية بعد يوم 14 أكتوبر القادم فإنها سترد بكل سلعها وتجهيزاتها والنقود التي فيها وأمتعة البحارة، بمجرد وصولها إلى ميناء الجزائر، نفس الإجراء يتبع إذا ما قامت سفن فرنسية بالاستيلاء على المراكب الجزائرية.

البند 29: عندما ترسوا سفينة حربية تابعة لإمبراطور في مرسى مدينة الجزائر، وبمجرد أن يخبر القنصل الحكومة المعنية بهذا القدوم فإن حصون وقلاع الميناء تقوم بتحية هذه السفينة بإطلاق عدد من قذائف المدفع تناسب رتبة قائد السفينة على أن يراعى بكون عدد القذائف المرسلة لتحية السفينة الفرنسية تفوق في العدد التي تطلق لتحية السفن الأجنبية الأخرى، ويرد قائد السفينة التحية بإرسال عدد مماثل من قذائف المدفع التي حي بها، نفس الشيء يراعى عندما تلتقي السفن الحربية للطرفين في عرض البحار.

البند 30: إذا ما وقع بتر لمعاهدة السلم المبرمة بين السيد مارسيل باسم إمبراطور فرنسا، وبين الباشا داي، والديوان و أوجاق مدينة ومملكة الجزائر، لا قدر الله، فإن التجار الفرنسيين في أيه جهة يكونون من أراضي هذه

المملكة يستطيعون الانسحاب بكل ممتلكاتهم إلى أيه جهة يريدونها بدون أن يتعرضوا للإيقاف خلال مدة ثلاثة أشهر.

البند 31: أن البنود أعلاه ستثبت ويصادق عليها من طرف إمبراطور فرنسا والباشا داي، والديوان وأوجاق مدينة الجزائر للعمل بها واحترمها من طرف رعاياهم لمدة مائة سنة ولكي لا يتذرع أحد بجهلها فإنها تشهر وتعلق في أي مكان تدعو الحاجة لذلك.

الملحق رقم (3): رسالة الماركيز دوكين جنرال القوات الحربية لدى الملك الفرنسي إلى بابا حسن داي الجزائر:[1]

إن جنرال الجيوش لإمبراطور فرنسا الذي يتواجد حاليا بميناء الجزائر يصرح كجواب ورده على المبعوث من طرف القوات الثلاث وحاكم الجزائر أنه لا يستمع لأي إقتراح في مجال السلم ما لم تقم القوات المذكورة بإطلاق سراح كل المعتقلين الفرنسيين، وكذلك كل رعايا الملك وكل الأشخاص الآخرين بغض النظرعن الأمم التي ينتمون إليها ممن كانوا على متن سفن شراعية فرنسية دون أي قيد وشرط، وإرسالهم عبر البواخر التابعة للجيوش الفرنسية المتواجدة بالميناء.

حرر على متن باخرة إمبراطور فرنسا بتاريخ 8 جوان 1683م

دوكين

الملحق رقم (4): رسالة لويس الرابع عشر إلى حاجي حسين داي الجزائر:[2]

فرساي في 17 جويلية 1684م

أيها السيد المشهور البديع

لقد إستلمنا من يد الحاج جعفر آغا الذي أوفدتموه إلينا تلك الرسالة التي كتبتموها لنا حيث شرح لنا في تصريح صوتي مدى تذمركم وإنزعاج جمهورية الجزائر جراء إنقطاع تلك الإستسلامات التي حدثت بأوامر صدرت منا، وكذلك إستعدادكم التام والعزم الصارم في تعاملكم الصادق مع تلك التي خصكم بها مؤخرا لو شوفالييه دو تروفيل وهو أحد الملازمين العامين في صفوف قوات جيوشنا البحرية، وهي كذلك مناسبة كان لها الفضل الكبير في أن تنسينا مواضيع شكاوينا الصحيحة والعادلة التي ترتبت عنها أثار إستيائنا من هذا الوضع، وبما أننا عبرنا للمدعو حاجي جعفر آغا عن نوايانا في كل الأمور المتعلقة بكم وكذلك موافقتنا على إنجاز كل

[1] أوجان بلانتيت، المرجع السابق، ج1، ص:296.
[2] نفسه، ص:311.

ما وعدناكم به بإسمنا الخاص، فلا يسعنا في هذه الرسالة إلا أن ندعو المولى تعالى أن يحفظكم أيها السيد المشهور والبديع بداخل حضيرته ويرعاكم أحسن رعاية

حرر بفارساي في 17 جويلية 1684م

لويس

الملحق رقم (5):المارشال ديستيري قائد القوات البحرية لدى الملك إلى حاجي الحسين باشا الجزائر:[1]

من ساحل شاطئ الجزائر في 29 جوان 1668م

إن الماريشال ديستيري نائب آميرال فرنسا، نائب ملك أمريكا، قائد القوات البحرية لإمبراطور فرنسا يصرح لدى القوات العظمى وميليشيات مملكة الجزائر بأنكم في خضم إستمرار هذه الحرب إن لجأتم إلى إستعمال تلك الطرق والأساليب الماضية والبائسة ضد رعايا سيدي الإمبراطور فإنه سوف يقوم بمعاملتكم بالمثل فيما يخص الرعايا الجزائريين بدءا بأولئك المهمين جدا ويتواجدون بين يديه حيث أعطى أوامر بأن يرحلوا بالقرمنه لهذا الغرض.

ديستيري

الملحق رقم (6):حاجي الحسين باشا الجزائر إلى الماريشال ديستيري قائد القوات الحربية البحرية لدى الملك:[2]**الجزائر 29 جوان 1688م**

أنتم تتحدثون وتتوعدون بأننا إن قمنا بوضع المسيحيين في أفواه المدافع وإستعملناهم كقذائف للمدافع فستقتلون رعايانا بمدافعكم، ولكن نقول لكم إعلموا أنكم إن بادرتم بإستعمال القنابل فإننا سنلجأ إلى وضع الملك وأتباعهم في أفواه المدافع ونقذف بهم بعيدا، فإن سألتم عمن سيكون هذا الملك؟ فسيكون الجواب أن القصد من تلك التسمية هي القنصل الجديد تحديدا، وذلك ليس بسبب أننا دخلنا في حرب ضدكم، وإنما لأنكم تستعملون القنابل.

وإن كنتم تعتبرون أنفسكم أكثر قوة فما عليكم إلا أن تنزلوا إلى الأرض أو أن تستعملوا مدافع سفنكم الحربية.

الحاجي حسين

الملحق رقم (7):لويس الرابع عشر إلى حاجي شعبان داي الجزائرسيدي الموقر ذو المقام السامي:[3]

[1]أوجان بلانتيت، المرجع السابق، ج2، ص:45.
[2]نفسه، ص:46.
[3]نفسه، ج3، ص:5.

لقد قرأنا مجمل الرسائل التي وصلت إلى عرش إمبراطوريتنا من طرفكم، فكلفنا السيد دو بونتشارتان وزيرنا بالرد على نحو مسهب، مؤكدين لكم أننا نرغب في توطيد معاهدة السلام المبرمة مع سيادتكم بالدقة التي تطمحون إليها، ولقد أصدرنا وسنواصل إصدار الأوامر الضرورية إلى كل القادة والضباط للحول دون وقوع أي إخلال، وإن حافظتم من جهتكم بإخلاص على هذا السلام المقسم عليه رسميا من شأنه أن يستمر طويلا، ونحن ننوي أن نقدم لكم علامات على التقدير الخاص الذي نكنه لكم في كل المناسبات.

كتبت الرسالة بقصر فرساي بتاريخ 6فيفري 1692م. **لويس**

الملحق رقم (8):قائمة حكام الجزائر في الفترة مابين (1659-1718م):[1]

الأغوات (1659-1671م)	
إسم الآغا/الداي	**مدة الحكم**
خليل آغا	1659-1660م
رمضان آغا	1660-1661م
شعبان آغا	1661-1665م
علي آغا	1665-1671م
الدايات (1671-1718م)	
الداي حاجي محمد التريكي	1671-1682م
الداي بابا حسن	1682-1683م
الداي حاجي حسين ميزومورطو	1683-1688م
الداي حاجي شعبان	1688-1695م
الداي حاجي أحمد (بابا أحمد العلج)	1695-1698م
الداي حسن شاوش	1698-1699م
الداي حاجي مصطفى	1699-1705م
الدي حسن خوجة (أو حسين)	1705-1707م
الداي محمد بكداش	1707-1710م
الداي دالي براهيم	1710م
الداي علي شاوش	1710-1718م

[1]ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص-ص:269-270.

الملحق رقم(9): قائمة قناصل ونواب قناصل فرنسا في الجزائر ما بين(1661-1717م):[1]

اسم القنصل	فترة خدمته في الجزائر
الأب جون دوبوردیو Le p. Jean Dubourdieu	1661-1673م
الأب لورانت دارفيو le p.Laurent d'Arvieux	1674-1675م
الأب جان لوفاشي Le P.JeanLevacher	1673-1683م
دوني دوسولت (نائب قنصل) Dennis Dussault	1683-1684م
سورهاند (نائب قنصل) Sorhainde	1684-1685م
آندري بيول André Piolle	1685-1688م
ميشال مونتمسون Michel Mantmasson	1688م
بارتيلمي ميركادي(نائب قنصل)BarthélémMercadier	1689-1690م
روني لومير René Lemaire	1690-1697م
جان دوليكرامبولت(نائب قنصل) Jean de Clairambault	1697م
فيليب جاك دوراند Philippe Jacques Durand	1698-1705م
جان دوكليرامبولتJean de Clairambault	1705-1717م

[1] يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية، المرجع السابق، ص-ص:161-162.

الملحق رقم(10):رسم تخطيطي لحملة دي بوفور على مدينة جيجل 1664م:[1]

الملحق رقم(11):رسم تخطيطي لحملة دوكين الأولى على الجزائر 1682م:[2]

[1]موقع المكتبة الوطنية الفرنسية (Gallica): www.gallica.bnf.fr، تاريخ الزيارة: 2020/06/17م على الساعة 21:30
[2]مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص:47.

الملحق رقم (12):رسم تخطيطي لحملة دوكين الثانيةعلى مدينة الجزائر 1683م:[1]

Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France

الملحق رقم (13): رسم تخطيطي لحملة ديستيري على الجزائر 1689م:[2]

[1]موقع المكتبة الوطنية الفرنسية (Gallica): www.gallica.bnf.fr، تاريخ الزيارة: 2020/06/17م على الساعة 21:30.
[2]مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص:54.

الملحق رقم(14): -رسم تخطيطي لمنشآت الشركة الفرنسية في القالة:[1]

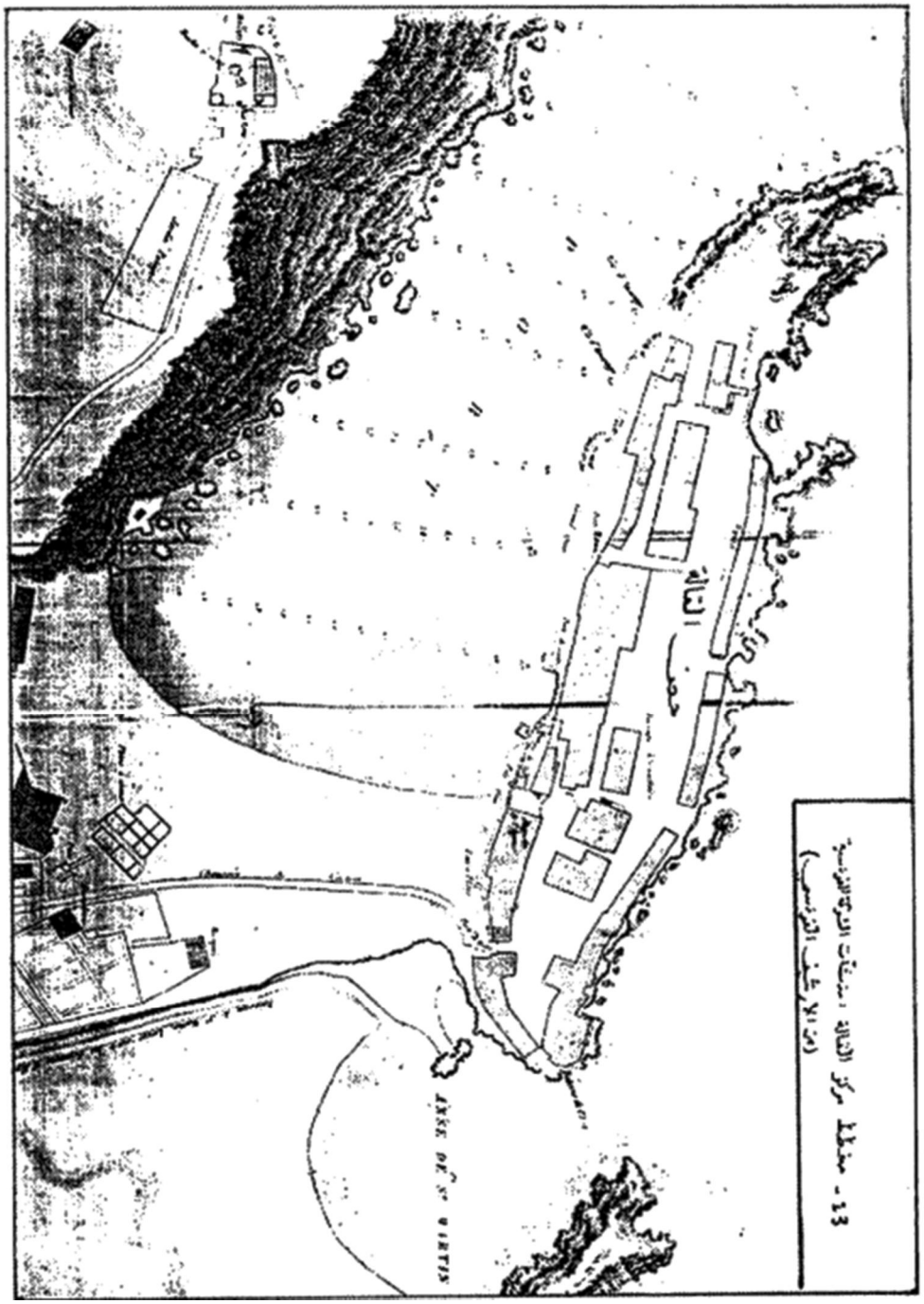

[1]هابنسترايت- ج-أو، المصدر السابق، ص:151.

الملحق رقم(15):صورة تقريبية للداي حسين ميزومورطو للرسام وولفغانغ (wolfgang):[1]

الملحق رقم(16): صورة تقريبية لقذق القنصل لوفاشي عبر مدفع بابا مرزوق –المدفع القنصلي-:[2]

[1] ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائرفي العهد العثماني، المرجع السابق، ص:414.
[2] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص:50.

الملحق رقم(17):صورة تقريبية للملك الفرنسي لويس الرابع عشر:[1]

Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France

[1] موقع المكتبة الوطنية الفرنسية (Gallica): www.gallica.bnf.fr، تاريخ الزيارة: 2020/06/20م على الساعة 19:20.

الملحق رقم(18): صور تقريبية لبعض مبعوثي فرنسا إل الجزائر في عهد لويس الرابع عشر:[1]

أ-الدوق دي بوفور **ب-الأميرال دوكين**

ج-الماريشال ديستيري **د- الماريشال دي تورفيل**

[1]موقع المكتبة الوطنية الفرنسية (Gallica): www.gallica.bnf.fr، تاريخ الزيارة: يوم 2020/06/20م على الساعة21:45. ينظر أيضا: مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق:53.

قائمة المصادر

والمراجع

القرآن الكريم

1-المصادر:

أ- باللغة العربية :

1. ج-أو هابنسترايت، **رحلة العالم الألماني هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس 1732م**، تر-تق-تع ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس، د.ط،2007م.
2. الجزائري محمدبن ميمون، **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تق-تح محمد بن عبد الكريم، ش.و.ن.ت، ط2،1981م.
3. الجزائري محمد بن عبد القادر، **تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر**، ج1، تح ممدوح حقي، مؤسسة الأمير عبد القادر، الجزائر، د.ط،2010م.
4. الوزان الحسن بن محمد، **وصف إفريقيا**، تر محمد حجي ومحمد الأخضر، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1983م.
5. الزهار أحمد الشريف، **مذكرات نقيب أشراف الجزائر (1754-1830م)**، ش.و.ن.ت، الجزائر، د.ط، 1974م.
6. ابن حوقل أبو القاسم، **المسالك والممالك**، مطبع أبريل، ليدن-هولندا، د.ط،1873م.
7. حليم إبراهيم بك، **التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية**، مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان، ط1، 1988م.
8. كاربخال مارمول، **إفريقيا**، ترمحمد حجي وآخرون، ج2، دار المعرفة، الرباط، د.ط،1984م.
9. المزاري الأغا بن عودة، **طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر**، تح يحي بوعزيز،ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت،ط1، 1990م.
10. ابن المفتي حسين رجب بن شاوش، **تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها**، تح فارس كعوان، بيت الحكمة، الجزائر، ط1، 2009م.
11. العنتري محمد الصالح، **فريدة منسية في حال دخول الأتراك بلد قسنطينة وإستيلائهم على أوطانها**، مر-تح يحي بوعزيز، دار هومة، الجزائر، د.ط،2007م.
12. فريد بك محمد المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تح إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، ط1،1981م.
13. شالر وليام، **مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر(1816-1824م)**، تع-تع-تق إسماعيل العربي، ش.و.ن.ت، الجزائر، د.ط،1982م.

14. الشويهدعبد الله بن محمد (متولي السوق)، **قانون أسواق مدينة الجزائر (1695-1705م)**، تح-تق-تع ناصر الدين سعيدوني، دار البصائر الجديدة، الجزائر، د.ط، 2012م.

15. خوجة حمدان بن عثمان، **المرآة**، تق-تع-تح محمد العربي الزبيري، منشوراتAnep،الجزائر، د.ط، 2005م.

ب-باللغة الفرنسية:

1. Degrammont H-D, **Histoire d'Alger sous La domination turque(1515-1830)**, Ernest Leroux, paris, 1887.
2. _____ , **Relations entre la France et la régence d'Alger au XVII siècle, partie 4 (1646-1688)**, Adolphe Jordon, Alger, 1879.
3. Du ParadisVenture, **Algérie au 18 éme siècle**, Adolphe Jourdan, Alger, 1898.
4. Haedo Diego, **Histoire des rois d'Alger**, traduit H-D De grammont, Adolphe Jordon, Alger, 1881.
5. Le Pierre Dan**, Histoire de barbarie et de ses corsaires**, Pierre racolat, Paris, 1646.
6. Tassy L'Augier**, Histoire du royaume d'Alger**, Édition loysel, Paris, 1992.

2-المراجع:

أ-باللغة العربية:

1. أبو علية عبد الفتاح وياغي إسماعيل، **تاريخ أوربا الحديث والمعاصر**، دار المريخ، الرياض، ط3، 1993م.

2. ألتر عزيز سامح، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، تر محمود علي عامر، دار النهضة العربية، بيروت، ط1،1989م.

3. بلانتيت أوجان، **مراسلات دايات الجزائر إلى ملوك ووزراء فرنسا (1579-1700م)**، تر-تح بن داود سلامنية وحفيظة قوشام، ج1-ج2-ج3، دار الوعي، الجزائر، د.ط، 2014م.

4. بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1،1997م.

5. بوعزيز يحي، **الموجز في تاريخ الجزائر(الجزائر الحديثة)**، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،ط2،2009م.

6. ، **علاقات الجزائر الخارجية مع دول وومماللك أوربا (1500-1830م)**، دار البصائر، الجزائر، د.ط، 2009م.

7. البطريق عبد الحميد ونوار عبد العزيز، **التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة إلى أواخر القرن 18م**، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ط،1995م.

8. البطريق عبد الحميد، **التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فيينا**، د.ط، دار النهضة العربية، بيروت، د.س.

9. بلحميسي مولاي، **الجزائر من خلال الرحالة المغاربة في العهد العثماني**، ش.و.ن.ت، الجزائر، ط2، 1981م.

10. برون جفري، **تاريخ أوربا الحديث**، تر علي المرزوقي، دار الأهلية للنشر، عمان، د.ط، 2006م.

11. الجيلالي عبد الرحمان، **تاريخ الجزائر العام**، ج3، دار الأمة، الجزائر، ط4،2010م.

12. الجمعي عبد المنعم إبراهيم، **الدولة العثمانية والمغرب العربي**، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ط، 2006م.

13. الجمل شوقي عطاالله وإبراهيم عبد الله، **تاريخ أوربا من النهضة حتى الحرب الباردة**، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، مصر، د.ط، 2000م.

14. دحماني سعيد، **من هيبون-بونة إلى عنابة (تأسيس قطب حضري)**، منشورات مؤسسة بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، د.ط،2007م.

15. ديوارنت ول وايريل، **قصة الحضارة(عصر لويس الرابع عشر)**، تر-مر فؤاد أندراوس وعلي أدهم، مج8، ج1، دار الجيل، بيروت، د.ط، د.س.

16. هلايلي حنيفي، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، ط1،2008م.

17. وولف جون، **الجزائر وأوروبا (1500-1830م)**، تر أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، د.ط، 2009م.

18. وليم سبنسر، **الجزائر في عهد رياس البحر**، تع-تق عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، د.ط، 2006م.

19. الزبيري محمد العربي، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، ش.و.ن.ت، الجزائر، د.ط، 1972م.

20. زروال محمد، **العلاقات الجزائرية الفرنسية (1791-1830م)**، مطبعة دحلب، الجزائر، د.ط، 1994م.

21. حاطوم نور الدين، **تاريخ القرن السابع عشر في أوربا**، دار الفكر للنشر، دمشق، ط1،1976م.

22. الحليمي علي عبد القادر، **مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830م**، دار الفكر الإسلامي، الجزائر، ط1،1972م.

23. يحي جلال، **تاريخ المغرب الكبير (العصور الحديثة وهجوم الإستعمار)**، ج3، دار النهضة العربية، بيروت، د.ط، 1981م.

24. المدني أحمد توفيق، **كتاب الجزائر**، المطبعة العربية ، الجزائر، 1931،د.ط،ص:27.
25. _____، **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا (1492-1792م)**، ش.و.ن.ت، الجزائر، د.ط،2007م.
26. مروش المنور، **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني(القرصنة الأساطير والواقع)**، ج2، دار القصبة للنشر، الجزائر، د.ط، 2009م.
27. محرز أمين، **الجزائر في عهد الأغوات(1659-1671م)**، البصائر الجديدة، الجزائر، د.ط،2013م.
28. المقرجي أحمد ميلاد، **تاريخ أوربا الحديث(1453-1848م)**، دار الكتب الوطنية، تونس، ط1،1996م.
29. الميلي مبارك بن محمد، **تاريخ الجزائرفي القديم والحديث**، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، د.ط،1964م.
30. نايت بلقاسم مولود قاسم، **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م**، ج2، دار الأمة، الجزائر، ط2، 2007م.
31. نوار عبد العزيز ومحمود جمال الدين، **التاريخ الأوربي من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى**، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ط، 1999م.
32. النعنعي عبد المجيد، **أوربا في بعض الأزمنة الحديثة والمعاصرة**، دار النهضة العربية، بيروت، د.ط، 1981م.
33. سعد الله أبو القاسم، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج2، دار البصائر، الجزائر، د.ط، 2007م.
34. _____،**محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الإحتلال)**، ش.و.ن.ت، الجزائر، ط3،1982م.
35. السليماني أحمد، **النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني**، مطبعة حلب، الجزائر، د.ط،1998م.
36. سعيدوني ناصر الدين وبوعبدلي المهدي، **الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د.ط، 1984م.
37. سعيدوني ناصر الدين، **ورقات جزائرية(دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العثماني)**، دار البصائر، الجزائر، ط2، 2009م.
38. ، **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار البصائر، الجزائر، د.ط، 2014م.
39. عباد صالح، **الجزائر خلال الحكم التركي(1514-1830م)**، دار هومة، الجزائر، ط2،2007م.
40. عبد القادر نور الدين، **صفحات من تاريخ مدينة الجزائر**، دار الحضارة، الجزائر،د.ط، 2006م.
41. عمورة عمار، **الجزائر بوابة التاريخ**، ج2، دار المعرفة، الجزائر، د.ط، 2006م.

42. عميراوي احميدة، **الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر (مذكرات تيدنا أنموذجا)**، دار الهدى، الجزائر، د.ط،2003م.

43. عمر عبد العزيز عمر، **دراسات في التاريخ الأوربي والأمريكي الحديث**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ط،1992م.

44. شوفالييه كورين، **الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر (1510-1541م)**، تر جمال حمادة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ط،2007م.

45. شريط عبد الله والميلي محمد، **الجزائر في مرآة التاريخ**، مكتبة البعث، قسنطينة، ط1، 1965م.

46. خلاصي علي، **الجيش الجزائري في العصر الحديث**، دار الحضارة، الجزائر، ط1،2007م.

47. خير فارس محمد، **تاريخ الجزائر الحديث منذ الفتح العثماني إلى الإحتلال الفرنسي**، مكتبة دار الشروق، بيروت، د.ط، 1979م.

48. قنان جمال، **معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619-1830م)**، دار هومة، الجزائر، د.ط، 2010م.

49. _____،**نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث**(1500-1830م)، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، د.ط، 1987م.

50. _____،**قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، د.ط،1994م.

51. غطاس عائشة وأخريات، **الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر، د.ط، 2007م.

ب-باللغة الفرنسية:

1. Belhamissi Moulay, **Marine et marins d'Alger (1518-1830)**, T1-T2, Bibliothèque nationale d'Algérie, Alger, 1996.
2. Chagnon Jean, **Les Mémoires De Louis XIV Dans L'historiographie**, Université du Québec, Canada, 2010.
3. Louandre Charles ,**siècle De Luis xiv**, T1, Charpentier et Librairieéditeur, Paris, 1874.
4. Mansson Mallet Allain, **Description de l'univers**, T3, Denys Thierry, Paris, 1983.
5. Masson Paul, **Histoire des établissements et du commerce française dans l'Afrique barbaresque (1560-1793)**, Libraire Hachette, Paris, 1903.

3-المجلات والدوريات:

أ-باللغة العربية:

1. هلايلي حنيفي، **التنظيم العسكري للبحرية الجزائرية في العهد العثماني**، مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد24، جامعة قسنطينة، 2007م.
2. وولف جون، **رياس البحر**، تر أبو القاسم سعد الله، مجلة الدراسات التاريخية ، العدد3، جامعة الجزائر، 1987م.
3. لعريبي إسمهان، **البستيون الفرنسي بالقالة من خلال مراسلات محلية مخطوطة**، مجلة عصور، العدد 17، جامعة وهران، 2010م.
4. سهيل جمال الدين، **ملامح من شخصية الجزائر خلال القرن 17م**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد13، المركز الجامعي بغرداية، 2011م.
5. سعيدوني ناصر الدين، **الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (ق 16-17م)**،حوليات الآداب والعلوم الإجتماعية، العدد31، جامعة الكويت، 2010م.
6. صحراوي عبد القادر عائشة وجميلة، **التمثيل الدبلوماسي في الجزائر خلال العهد العثماني في ضوء الفرمانات العثمانية**، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 15-16، جامعة سيدي بلعباس،مارس 2017م.
7. صحراوي عبد القادر وعطية محمد، **مشروع توحيد الإيالات المغاربية في عهد الداي شعبان(1688-1695م)**، مجلة الحوار المتوسطي، العدد15-16، جامعة سيدي بلعباس، مارس 2017م.
8. التميمي عبد الجليل، **أول رسالة من أهالي الجزائر للسلطان سليم الأول 1519م**، المجلة التاريخية المغربية، العدد6، تونس،1976م.
9. الخداري محمد، **بلاد المغرب تحت الحكم العثماني(نموذج الجزائر في عهد الدايات(1671-1830م)**، دورية كان التاريخية، مج سنة6، العدد22، دار ناشري للنشر الإلكتروني، الكويت، ديسمبر 2013م.
10. غطاس عائشة، **نظرة حول تقييم بعض المصادر الغربية لسياسة الجزائر الخارجية خلال العهد العثماني**، مجلة الدراسات التاريخية، العدد5، معهد التاريخ، جامعة الجزائر،1988م

-الرسائل الأكاديمية:

1. بليل رحمونة، **القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من(1564-1830م)**، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2010-2011م.

2. بن سعيدان محمد، **علاقات الجزائر مع فرنسا (1659-1756م)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، المركز الجامعي بغرداية، 2011-2012م.

3. بن صحراوي كمال، **الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة معسكر، 2007-2008م.

4. حسنة كمال، **العلاقات العثمانية الفرنسية في عهد السلطان سليم الثالث**(1789-1807م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2005-2006م.

5. لكحل الشيخ،**نشاط وكالة الباستيون الجزائراية الفرنسية خلال النصف الأول من القرن 17م (1604-1659م)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة غرداية، 2012-2013م.

6. لقوارة فهيم، **ميناء مدينة الجزائر ودوره الإقتصادي في العهد العثماني (ق 16-17م)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2011-2012م.

7. محمة عائشة، **الأسرى الأوربيون في مدينة الجزائر ودورهم في العلاقات بين الجزائر ودول الحوض الغربي المتوسط (ق 16-17م)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، المركز الجامعي بغرداية، 2011-2012م.

8. عطلي محمد أمين، **نشاط البحرية الجزائرية في القرن السابع عشر وأثره في العلاقات الجزائرية الفرنسية**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، المركزالجامعي بغرداية، 2011-2012م.

9. قرباش بلقاسم، **الأسرى الأوربيون في الجزائر خلال عهد الديات (1671-1830م)**، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة معسكر، 2015-2016م.

10. غطاس عائشة،**العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر**(1619-1694م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1984-1985م.

5-الموسوعات والمعاجم:

1. الكيالي عبد الوهاب وآخرون، **موسوعة السياسة**، ج2-ج3-ج4-ج7، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د.ط، د.س.

2. صابان سهيل، **المعجم الموسوعي للمصطلحات التاريخية العثمانية**، مطبوعات الملك فهد الوطنية، الرياض، د.ط، 2000م.

6-الوسائط الإلكترونية:

موقع المكتبة الوطنية الفرنسية (Gallica): www.gallica.bnf.com

الفهارس :

1- فهرس الأعلام

2- فهرس الاماكن والبلدان

3- فهرس الملاحق

4- فهرس الموضوعات

فهرس الأعلام:

1– فهرس الأعلام :

-أ-

إبراهيم باي تونس:26

إبراهيم باشا:12.

إبراهيم عرباجي:52.

إبراهيم خوجة:23.

أوجي سورها:46.

إليزابيت:35.

أحمد فاضل باشا:16.

أحمد توفيق المدني:49.

ألن:87.

أندري بيول:82،52،46.

آن النمساوية:31

أسرة بوربون:29.

أسرة الهابسبورغ:30، 34.

أسرة فالو:29.

أرفيو:46.

أرنو:62، 66، 85، 86.

-ب-

بابا حسن:22، 23، 76، 79، 88.

بلانتيت:59.

الباي محمد التونسي: 24.

البارون دالمان:61.

بالتزار دوفياس:45.

بيو:45.

بيونو:43

بيكيه:13، 45، 61، 65.

بلانشار:45

بيتيس دي لاكروا:52..

بول شوفالي:71.

بوشناق اسماعيل:16

بوخنتوش:13.

-ج-

جاك الثاني:97.

جون دوبورديو:45.

جون وولف:45، 48.

جون دي ويت:35.

جعفر آغا:92 ، 93.

-د-

دالي إبراهيم:27،101.

الداي الحاج أحمد:25،100.

الداي حسين خوجة: 93،26.

الداي شعبان:24 ، 84، 96، 98.

الداي مصطفى:25،100.

دوارندا:100.

دوبلانفيل:94.

دوديفون:87.

دوكين:21، 22، 23، 67، 75، 76، 78، 79، 80، 90.

دوكوكيل:61.

دوكليرفيل:71.

فهرس الأعلام:

دوفيا:89.

دي بوفور:72، 73، 74، 75.

ديوارنت:31.

دييي كارلين:60 .

دي كاستيلان:73.

دي لافوري:59.

دي ليزل:43.

دي مانتون:32.

دي مارتل:73،87.

ديسو:62،66،89.

ديستيري:24، 47، 82، 95.

دي غاداتيه:72

-هـ-

هايت:75، 79.

هيلي:67.

هنري الرابع:10، 29.

-و-

وليام سبنسر:48.

-ح-

الحاج محمد أفندي:93.

خير الدين بربروس:11،51

خليل آغا:13.

علي آغا:25

علي بتشين:26.

علي شاوش:23 ، 79، 81، 92.

-ف-

حسين ميزومورطو:23، 79، 81،92،95،96.

حسن فنزيانو:43.

- ك-

كوبرلو محمد باشا:12.

كولبير:33، 35، 66، 71، 77، 85.

كومبس:79.

كونسيني:29.

كورين شوفالييه:50.

كوتنغهار:49.

-ل-

لافون:66.

لوفاشي:46، 77، 79،80.

لوفرا:33.

لوقران:74.

لوتلييه:33.

لويس كامبون: 13.

لويس الرابع عشر:10، 11، 16، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 46، 57، 70، 71، 72، 73، 74، 77، 80، 81، 83، 85، 87، 89، 92، 96، 100، 101.

لويس الثالث عشر:10، 29، 31.

ليوبولد الأول: 37.

-م-

الماكيز مارسيل:83.

مازارن :30،31.

ماري دي ميتشي :29.

فهرس الأعلام:

محمد أفندي الخزنجي:28.

محمد الأمين:97، 98.

محمد باشا: 22.

محمد بكداش:26، 27،101.

محمد بن ميمون الجزائري:74.

محمد خوجة:61.

محمد التريكي:22، 46، 58، 75، 76، 87.

ابن المفتي: 17، 18، 23، 27، 76، 80.

مراد باي تونس:25.

مراد الرابع:90.

مصطفى بوشلاغم:26.

-س-

سامح ألتر:12.

سيمون دانسا:44.

السلطان أحمد الثالث:27.

سليمان البلوكباشي:100.

سليمان القانوني:59.

سليمان شاوش:44.

سلفاتوري بونو:54.

سندويتش: 14.

-ع-

ابن عودة المزاري:78.

علي أغا : 17،18.

علي بتشين :52.

علي شاوش :20،27،28،100.

فانسون بيرطون:43.

فانسون دوبول:45.

فرونسوا شيه:52.

فيليب آنجو:37.

فيليب الرابع: 35.

فريد بك:59.

-ص-

صانصون نابليون:44،61.

صورون:43.

-ق-

قرة مصطفى باشا:16.

-ر-

روكوروت:80.

روميناك:62.

روني لومبير:57.

ريكو:45

ريشيليو:29، 30، 34.

رمضان آغا: 14، 15.

ابن رقية التلمساني:15، 76، 77، 79.

-ش-

ابن شاكر: 43.

شارل التاسع:24.

شارل الثاني :14،36،37.

شعبان آغا : 15،16،72،73،74.

شرقان إبراهيم باشا :27.

مولاي اسماعيل:24، 26.

فهرس الأعلام:

شعبان آغا: 15، 16، 70، 71، 72.

شرقان إبراهيم باشا:27.

-ت-

توماس لانش:59،60.

توربان:62.

تورفيل:75، 80، 89، 90، 91،93.

تيدنا:54.

ترويير:45، 86.

التمقروتي:51.

-خ-

خيضر باشا:61.

خيمينيس:72.

-غ-

غاردان:73.

2-فهرس الأماكن والبلدان:

-أ-

إنجلترا:14، 30، 35، 37، 53، 67، 76، 85.

أوربا:87،65،60،53،47،38.

أوربا الغربية:30.

أزمير:12.

إيطاليا:25،36، 54.

إيرلندا: 36.

إسبانيا:29، 30، 34، 36، 90.

إسطنبول:24، 96،27.

الألب:34.

ألمانيا: 32، 53.

أمستردام:36.

الأراضي المنخفضة: 35.

-ب-

بايلك الشرق64:

باريس:83

بجاية:18 ، 72،63.

بونة:62.

بلاد المغرب:16.

بلاد القبائل:17،13.

البندقية:81.

البرانس:30،34، 35.

البرتغال:54.

-ج-

جديوية:25.

المغرب الأقصى:24، 28، 81.

الجزائر:10، 11، 13، 14، 15، 17، 23، 27، 28، 38، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 50، 63،61،59،58،57،55،54،52،82،74،71،66 ،95،93،84،83.

جزيرة كريت:17، 52.

جيجل:16، 45، 63، 71، 85.

-هـ-

هولندا: 27، 35، 53، 75.

الهند الشرقية والغربية:33.

-و-

وهران:16، 22، 26.

-ح-

حلق الوادي:75.

-ط-

طرابلس الغرب: 21، 24، 25.

طولون:64،72.

-ك-

كانديا:87.

كاسيس:64.

-م-

مدينة الجزائر:56 ، 75، 80، 92

ميورقة:97.

مرسيليا:13 ، 45، 64، 75، 81، 98.

المغرب العربي:73.

فهرس الأماكن والبلدان:

-ن-

النمسا:30، 34.

-س-

سبوتات:63.

السويد:35.

سطورة:71.

سطيف: 25.

سلا:81.

-ع-

عنابة:59،63.

-ف-

فرنسا:10، 13، 17، 23، 24، 28، 29، 30، 31، 32، 34، 36، 37، 38، 45، 46، 52، 57، 62، 63، 64، 74، 86، 88، 97.

فرساي:34، 92.

-ص-

صقلية:25.

-ق-

القالة:59 ، 61، 99.

القل:16، 59،63.

قسنطينة:13، 25، 27،60

-ر-

الراين:34، 83.

رأس الحمراء:63.

-ش-

شمال إفريقيا: 50.

شرشال:76.

-ت-

تونس: 17، 24، 28،

3-فهرس الملاحق:

رقم الملحق	عنوانه	الصفحة
(1)	معاهدة 11 مارس 1679م الخاصة بالباستيون	109-108
(2)	معاهدة السلم المئوي1689م	113-110
(3)	رسالة الماركيز دوكين إلى بابا حسن داي الجزائر	114
(4)	رسالة لويس الرابع عشر إلى حاجي حسين داي الجزائر	114
(5)	رسالة المارشال ديستيري إلى حاجي الحسين باشا الجزائر	115
(6)	رسالة حاجي الحسين باشا الجزائر إلى الماريشال ديستيري	115
(7)	رسالة لويس الرابع عشر إلى حاجي شعبان داي الجزائر	115
(8)	قائمة حكام الجزائر في الفترة مابين (1659-1718م)	116
(9)	قائمة قناصل ونواب قناصل فرنسا في الجزائر ما بين (1661-1717م)	117
(10)	رسم تخطيطي لحملة دي بوفورت على مدينة جيجل 1664م	118
(11)	رسم تخطيطي لحملة دوكين الأولى على الجزائر 1682م	118
(12)	رسم تخطيطي لحملة دوكين الثانيةعلى مدينة الجزائر 1683م	119
(13)	رسم تخطيطي لحملة ديستيري على الجزائر 1689م	119
(14)	رسم تخطيطي لمنشآت الشركة الفرنسية في القالة	120
(15)	صورة تقريبية للداي حسين ميزومورطو للرسام وولفغانغ (wolfgang)	121
(16)	صورة تقريبية لقذق القنصل لوفاشي عبر مدفع بابا مرزوق	121
(17)	صورة تقريبية للملك الفرنسي لويس الرابع عشر	122
(18)	صورة تقريبية لبعض مبعوثي فرنسا إلي الجزائر في عهد لويس الرابع عشر	123

4-فهرس الموضوعات:

البيانات	العنوان	الصفحة
شكر وعرفان الإهداء قائمة المختصرات		
مقدمة		أ-ز
الفصل الأول	الوضع العام لكل من الجزائر وفرنسا (1659-1715م)	10-38
المبحث الأول	واقع الجزائر في عهدي الأغوات والدايات الأوائل (1659-1715م)	11-28
المطلب الأول	عهد الأغوات(1659-1671م)	11-19
المطلب الثاني	عهد الدايات الأوائل (1671-1715م)	19-28
المبحث الثاني	واقع فرنسا في ظل حكم لويس الرابع عشر(1661-1715م)	29-38
المطلب الأول	لويس الرابع عشر(1638-1715م)	31-32
المطلب الثاني	سياسة لويس الرابع عشر الداخلية والخارجية (1661-1715م)	32-37
الفصل الثاني	العوامل المتحكمة في توجيه العلاقات الجزائرية الفرنسية في القرن 17م	41-69
المبحث الأول	العوامل السياسية والعسكرية	41-57
المطلب الأول	التمثيل الدبلوماسي	41-46
المطلب الثاني	البحرية الجزائرية بين القرصنة والجهاد	46-51
المطلب الثالث	قضية الأسرى	53-57
المبحث الثاني	العوامل الإقتصادية	58-62
المطلب الأول	الإمتيازات (الباستيون)	58-62
المطلب الثاني	التجارة الخارجية	62-66

فهرس الموضوعات:

الفصل الثالث	**مصير العلاقات الجزائرية الفرنسية في عهد لويس الرابع عشر (1661-1715م)**	101-69
المبحث الأول	**مظاهر القطيعة والتوتر بين البلدين (الحملات الفرنسية على الجزائر)**	83-70
المطلب الأول	حملة دي بوفورت على مدينة جيجل 1664م	74-70
المطلب الثاني	حملة دوكين الأولى على مدينة الجزائر 1682م	76-74
المطلب الثالث	حملة دوكين الثانية على مدينة الجزائر 1683م	80-76
المطلب الرابع	حملة ديستيري على مدينة الجزائر 1688م	83-80
المبحث الثاني	**مظاهر التقارب والسلام بين البلدين (المعاهدات السلمية والتجارية)**	101-84
المطلب الأول	معاهدة السلم والتجارة (17 ماي 1666م)	87-84
المطلب الثاني	معاهدة خاصة بالباستيون (11مارس 1679م)	89-87
المطلب الثالث	معاهدة السلم المئوي الأولى (24 أفريل 1684م)	93-84
المطلب الرابع	معاهدة السلم المئوي الثانية وإنعكاساتها (24 سبتمبر 1689م)	99-94
خاتمة		105-102
ملاحق		122-107
قائمة المصادر والمراجع		130-124
فهرس الأعلام		134-132
فهرس الأماكن		136-134
فهرس الملاحق		137
فهرس الموضوعات		139-138